2025

UN-HABITAT

التقرير الوطني لسلطنة عمان

التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

2025

من نص الأوامر السامية للدولة:

"إعداد الرؤية المستقبلية (عمان ٢٠٤٠) و بلورتها وصياغتها بإتقان تام ودقة عالية في ضوء توافق مجتمعي واسع وبمشاركة فئات المجتمع المختلفة، بحيث تكون مستوعبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي ومستشرفة للمستقبل بموضوعية، ليتم الاعتداد بها كدليل ومرجع أساسي لأعمال التخطيط في العقدين القادمين".

المغفور له جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور - طيب الله ثراه -

"إن رؤية عمان 2040 هي بوابة السلطنة لعبور التحديات، ومواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية، واستثمار الفرص المتاحة وتوليد الجديد منها، من أجل تعزيز التنافسية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي، وتحفيز النمو والثقة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في كافة محافظات السلطنة".

كلمة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثـم بـن طـــارق المعظم - حفظه الله ورعاه -

جدول المحتويات:

الفصل الأول:

الإطار العام والخطوات المتبعة في إعداد التقرير الطوعي الثاني للخطة الحضرية الجديدة (2020 -2025)

الفصل الثاني:

التزامات مفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة: سلطنة عمان

01

أولا: الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

02

ثانيا: تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع

03

ثالثا: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا والمرنة

04

رابعا: نحو تنفيذ فعال للتنمية الحضرية المستدامة في سلطنة عُمان

الفصل الثالث:

آليات وأطر المتابعة وإعداد تقارير متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في سلطنة عمان

الفصل الأول:

الإطار العام والخطوات المتبعة في إعداد التقرير الطوعي الثاني للخطة الحضرية الجديدة (2020- 2025)

الإطار العام والخطوات المتبعة في إعداد التقرير الطوعي الثاني للخطة الحضرية الجديدة (2020- 2025)

في التقرير الطوعي الثاني حول متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول العربية للفترة (2020–2024)) تُعرض منهجية لتقييم الأداء الحضري ومتابعة الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية. وقد شهد هذا التقرير تطورًا نوعيًا في منهجية المتابعة، حيث أخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي شهدها العالم العربي خلال السنوات الأربع الماضية، بما في ذلك التحديات الاقتصادية والصحية والمناخية، وكذلك التحولات في أنماط التخطيط والحوكمة. يهدف التقرير الطوعي الثاني لـ:

- تقييم مدى تقدم الدولة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال فترة المتابعة (2020-2025)
- إبراز أهم السياسات والخطط والبرامج والمبادرات والمشروعات التي تم تنفيذها خلال فترة المتابعة، والتي أسهمت في تحقيق تغير ملحوظ ومؤثر نحو تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.
- تسليط الضوء على أبرز التجارب والممارسات الناجحة والدروس المستفادة في محاور التنمية الحضرية المستدامة المختلفة (مثل الإسكان، والمرافق، والتخطيط العمراني، والاتصالات والنقل، والخدمات العامة، والبيئة، والاقتصاد الحضري، والحوكمة الحضرية).
- حصر أبرز التحديات التي تواجه الدول في تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة، بما في ذلك التحديات التشريعية، والمؤسسية والتنظيمية، والتمويلية، والتخطيطية، والتنفيذية والفنية، والبشرية وغيرها، مع تحديد آليات التعامل معها.
- توفير مرجعية لصناع القرار في صياغة السياسات الحضرية المتكاملة.
- المساهمة في تقديم مدخلات عربية موحدة في المحافل الإقليمية والدولية مثل المنتدى الحضري العالمي.

في إطار متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال الدورة الثانية (2020–2025)، واستنادًا إلى التوجيهات الخاصة بإعداد التقارير الطوعية، تقدم سلطنة عمان التزامها بإعداد تقرير شامل (FULL REPORT) وفقًا للمعايير المحددة، مما يستوجب إعداد تقرير كامل يغطي كافة محاور وأهداف الخطة الحضرية الجديدة. سيعكس التقرير الشامل الجهود الوطنية في مجالات التنمية الحضرية المستدامة، متضمنًا:

- استعراض السياسات والخطط والبرامج والمبادرات التي تم تنفيذها لدعم التنمية الحضرية.
- تناول قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتخطيط العمراني والتنمية الإقليمية المتوازنة والتمويل المستدام والحوكمة الحضرية.
- عرض المؤشرات الكمية والنوعية المرتبطة بالتقدم المحقق.
- تقديم دراسات حالة وخرائط وأدوات تحليلية داعمة.
- اعتماد منهجية تشاركية في إعداد التقرير بمشاركة الجهات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، مع التركيز على الجهات الفاعلة والمؤثرة في التنمية الحضرية.

مُوجز عن نتائج المشاركة في المنتدى الحضري العالمي، الدورة 12 – القاهر

عُقد المنتدى الحضري العالمي (الدورة 12) في القاهرة، مصر، من 4 إلى 8 نوفمبر 2024. و يهدف المنتدى إلى تعزيز التنمية الحضرية المستدامة من خلال تبادل المعرفة والخبرات. تظهر نتائج المشاركة الوطنية في المنتدى الحضري العالمي أهمية كبيرة، حيث ساهمت في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال توثيق العلاقات مع الدول الأخرى وتبادل أفضل الممارسات. وقد تم تمثيل الدولة بوفد متنوع يمثل مختلف القطاعات، مما يعكس التزامها بقضايا التنمية الحضرية. ركزت المشاركة على محاور رئيسية مثل التخطيط العمراني المستدام، حيث تم استعراض استراتيجيات مبتكرة تلبي احتياجات السكان، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا الذكية لتحسين جودة الحياة في المدن. وقد كانت هناك مشاركة فعالة من الدولة في ورش العمل والجلسات الحوارية، مما ساعد في تبادل الأفكار والرؤى حول التحديات الحضرية، مع تقديم تجارب محلية ناجحة في التنمية المستدامة. ومن الدروس المستفادة من المشاركة، تبرز أهمية الشمولية في تضمين جميع الفئات المجتمعية في خطط التنمية الحضرية، فضلاً عن التأكيد على ضرورة استدامة المبادرات بعد انتهاء المنتدى. كما تم تحديد أولويات جديدة، منها تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتحديث السياسات لتتماشى مع المستجدات العالمية والمحلية. فيما يتعلق بالالتزام بالمخرجات، تؤكد الدولة عزمها على تفعيل مخرجات المنتدى على المستويين الوطني والمحلي، من خلال ربط هذه المخرجات بالخطط الوطنية ووضع آليات واضحة لدمج نتائج المنتدى في البرامج التنموية المعتمدة، بالإضافة إلى إنشاء نظام لرصد وتقييم تنفيذ المبادرات المستندة إلى مخرجات المنتدى.

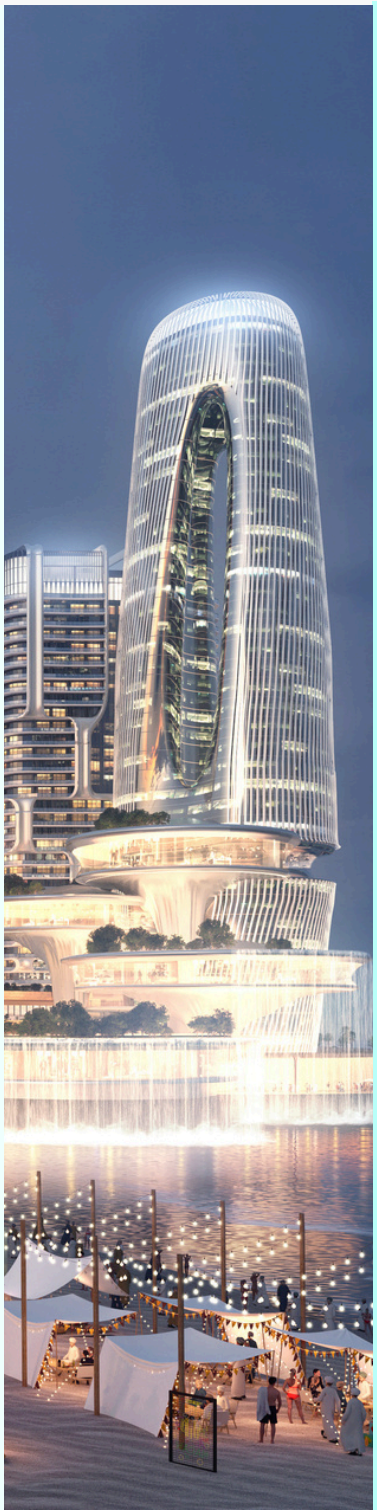

منهجية إعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة:

1. الالتزام بالركائز الأربعة

تم تحليل الركائز الأربعة التي تشكل الأساس لإعداد التقرير، وهي: التخطيط الشامل، الاستدامة البيئية، التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية. تم تطبيق هذه الركائز بشكل متكامل من خلال توجيه جميع الأنشطة والمبادرات نحو تحقيق أهداف التنمية الحضرية المستدامة في سلطنة عمان.

2. جمع البيانات

تم تشكيل لجنة مختصة، وهي لجنة المرصد الحضري، من جميع الجهات المالكة للبيانات. تم إرسال الركائز والمؤشرات المتعلقة بكل جهة لتسهيل جمع البيانات. اعتمدنا على مصادر رسمية مثل التعدادات والإحصاءات الوطنية التي يوفرها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، والذي يعد شريكًا حيويًا في هذه العملية.

3. تحليل البيانات

تمت دراسة البيانات الكمية والنوعية بالتعاون مع الجهات المعنية وفريق المرصد الحضري، بهدف تحليل مؤشرات الأداء وتحديد نقاط القوة والضعف في الاستراتيجيات الحالية. كما تم التركيز على فهم التوجهات والأنماط السائدة التي تؤثر على التنمية الحضرية.

4. دراسات الحالة

قدمنا أمثلة لمشاريع ناجحة ودراسات حالة توضح كيفية تطبيق استراتيجيات التنمية الحضرية في سلطنة عمان. هذه الدراسات قدمت رؤى قيمة حول التحديات والفرص المتاحة، مما ساعد على تحسين التخطيط المستقبلي.

5.التنسيق بين الفاعلين

تم تشكيل لجنة تنسيقية تضم ممثلين من مختلف الجهات الحكومية والخاصة، تشمل جميع الأطراف المعنية. وقد تم تحديد الأدوار والمسؤوليات بين هذه الجهات. ساهم هذا التنسيق في تعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين جميع الفاعلين في مجال التنمية الحضرية.

6. آليات المشاركة

قمنا باستخدام آليات متنوعة لجمع الآراء والمعلومات من مختلف الأطراف المعنية، مثل ورش العمل والمنصات الإلكترونية.

تعتبر هذه المنهجية شاملة ومرنة، حيث تهدف إلى تحقيق رؤية سلطنة عمان في التنمية الحضرية المستدامة وتعزيز جودة الحياة لجميع المواطنين.

الاستفادة من التقارير السابقة لتعزيز التوافق بين الأطر الدولية والوطنية للتنمية الحضرية:

تمت الاستفادة من التقارير السابقة من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة التي قدمتها الدول والجهات الإقليمية والدولية. فقد ساعدت هذه التقارير في تحديد الفجوات والفرص في التنمية الحضرية، مما أتاح فهمًا أفضل للتحديات والاحتياجات المحلية. من خلال مراجعة هذه التقارير، تم تحديد مؤشرات مشتركة تعكس التداخل بين الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، وخاصة الهدف رقم 11، وخطط التنمية الحضرية. كما تم تطوير مصفوفة تنسيقية تربط بين محاور التقارير الطوعية والأهداف الأممية، مما يعزز من تكامل السياسات المحلية مع الإطار الأممي. بالتالي، كانت هذه التقارير أداة قيمة في توجيه الاستراتيجيات والمبادرات لتحسين جودة الحياة في المدن وتعزيز الاستدامة.

التقرير	الاستفادة
تقرير الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030	تكمن أهمية التقريرين في تعزيز البيئات الحضرية الملائمة وتوفير المساكن المستدامة، كما واشتملت على مؤشرات لتقييم التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التحديات والفرص المتاحة في مجالات الفقر، التعليم، الصحة والبيئة.مما يساعد على توجيه الجهود المستقبلية في مجالات الإسكان والتنمية الحضرية.
التقرير الوطني الطوعي حالة التنمية المستدامة 2024	

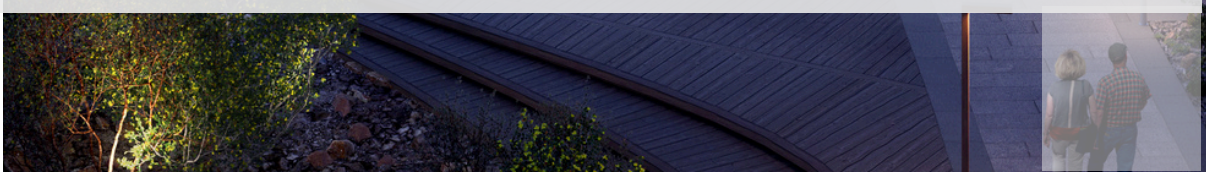

الفصل الثاني:

التزامات مفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة

الفصل الثاني :التزامات مفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة

تحدد الخطة الحضرية الجديدة مجموعة من الالتزامات الرئيسية التي تمثل محاور رئيسية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. تتمثل هذه الالتزامات في تعزيز المساواة والاندماج الاجتماعي، حيث تلتزم الخطة بضمان الحق في السكن الملائم والحد من الفقر الحضري، بالإضافة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين ودعم الفئات المهمشة مثل النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. كما تشجع الخطة على تحفيز الاقتصاد الحضري المستدام من خلال تطوير اقتصادات حضرية قادرة على توفير فرص عمل لائقة، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا، وتعزيز القدرة التنافسية للمدن. تعتبر التخطيط الحضري المتكامل ركيزة أساسية، حيث يتعين على الدول اعتماد أدوات تخطيط شاملة تأخذ في الاعتبار النمو السكاني وتغير المناخ، مع الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي. تؤكد الخطة أيضًا على أهمية المرونة الحضرية في مواجهة التغير المناخي، من خلال بناء مدن قادرة على التكيف مع التحديات البيئية وتقليل مخاطر الكوارث. أخيرًا، لا تقتصر الخطة على الإعلان عن الالتزامات، بل تدعو إلى آليات تنفيذ فعالة تشمل جمع البيانات والرصد والتقييم، مما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة. يتناول هذا الجزء من التقرير الجهود التي تبذلها سلطنة عمان لتحقيق هذه الالتزامات، والتحديات المرتبطة بها، وآليات التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة.

رؤية عمان 2040

تعد رؤية عُمان 2040 المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عُمان خلال الفترة 2021-2040، ومنها تنبثق الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والخطط الخمسية للتنمية. وبإرادة سامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد – طيب الله ثراه – حرص على إنفاذها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله ورعاه-.

أُعدّت رؤية عُمان 2040 من خلال مشاركة مجتمعية واسعة، وقد تم اعتماد وثيقة الرؤية من لدن المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله ورعاه – في نهاية عام 2020، ليتم العمل عليها منذ بداية عام 2021 ولغاية 2040.

محاور الرؤية

مجتمع انسانه مبدع	اقتصاد بنيته تنفاسيه	دولة أجهزتها مسؤوله	بيئة عناصرها مستدامة

الأولويات الوطنية لرؤية عمان 2040

التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية	سوق العمل والتشغيل	القيادة والإدارة الاقتصادية	القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي
التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية	الصحة	المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية	الرفاه والحماية الاجتماعية
تنمية المحافظات والمدن المستدامة	التشريع والقضاء والرقابة	حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع	البيئة والموارد الطبيعية

البرامج الوطنية لرؤية عمان 2040

البرنامج الوطني للإستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر)	البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي	برنامج التحول الرقمي الحكومي	البرنامج الوطني للتشغيل (تشغيل)
	البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تنويع)	البرنامج الوطني للحياد الصفري	

أولا: التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

2.1.1 الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

يُعد الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر من القضايا الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات عادلة ومزدهرة. فالفقر لا يمثل فقط نقصًا في الدخل، بل يتعداه إلى الحرمان من الفرص، والتعليم، والرعاية الصحية، والمشاركة المجتمعية، مما يؤدي إلى التهميش والاستبعاد.

ويتطلب القضاء على الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي تضافر الجهود بين الحكومات، والمؤسسات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وهو مسار طويل يتطلب سياسات شاملة وإرادة سياسية حقيقية تهدف إلى تمكين جميع أفراد المجتمع، ولا سيما الفئات المهمشة والضعيفة، من المشاركة الكاملة والفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويتضمن إزالة الحواجز التي تمنع الأفراد من الوصول إلى الموارد والخدمات والفرص.وتبنّت سلطنة عُمان منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية تهدف إلى ضمان حياة كريمة للمواطنين في الحاضر وتأمين مستقبل يحقق الرفاه الاجتماعي للجميع. ويأتي هذا التوجه انطلاقًا من النظام الأساسي للدولة رقم (6/2021)، وتماشيًا مع مستهدفات رؤية عُمان 2040 والاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية التي تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة تنعكس آثارها الإيجابية على حياة الأفراد من خلال تحسين سبل العيش، ورفع مستويات المعيشة بما يلبي تطلعات المواطنين نحو التقدم والازدهار.

وفي هذا الإطار، اعتمدت السلطنة سياسات وبرامج عملية لترجمة هذا الالتزام إلى واقع ملموس. وقد أولت اهتمامًا كبيرًا بتحقيق تنمية متوازنة بين المحافظات، من خلال تعزيز اللامركزية وتمكين المحافظات من الاستفادة من مزاياها التنافسية، وتلبية احتياجاتها التنموية. كما عملت على تطوير المراكز الحضرية وتقليص الفجوات التنموية الجغرافية، إلى جانب تنفيذ برامج حماية اجتماعية شاملة تضمن العيش الكريم لكافة فئات المجتمع، وتعزيز التحول الرقمي لتطوير جودة الخدمات وزيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي.

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله

تسعى السلطنة إلى القضاء على الفقر المدقع - والذي يُعرف عالميًا بمن يعيشون بأقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم - بحلول عام 2030، . ورغم أن بعض مؤشرات الفقر العالمية لا تنطبق على السياق العُماني، فإن المؤشرات الوطنية تُظهر أن السلطنة تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق هذا الهدف، خاصة في ظل تركيزها على الإنفاق الاجتماعي، حيث **تستحوذ قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية على نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الحكومي فقد** بلغ إجمالي الإنفاق المخصص للقطاعات الأساسية والاجتماعية في ميزانية 2025م نحو 5 مليار ريال عُماني، أي ما يُشكّل 42٪ من إجمالي الإنفاق العام. وتشمل هذه الحصة:

- 39٪ للتعليم
- 24٪ للصحة
- 28٪ للأمن الاجتماعي والرعاية

كما تتولى وزارة التنمية الاجتماعية مسؤولية تقديم برامج الحماية والرعاية الاجتماعية للحالات والأسر المستحقة للدعم الاجتماعي والمادي، خصوصًا تلك التي تواجه ظروفًا خاصة أو طارئة. وتشمل هذه البرامج صرف معاشات شهرية للفئات المشمولة بقانون الضمان الاجتماعي، والذي يُعد أحد المكونات الأساسية لشبكة الأمان الاجتماعي في سلطنة عُمان .

- برنامج صندوق الحماية الاجتماعية

يُعد "صندوق الحماية الاجتماعية" في سلطنة عُمان أحد الركائز الأساسية لتحقيق مظلة أمان شاملة لكافة المواطنين، حيث يهدف إلى تنفيذ رؤية السلطنة في توفير حماية اجتماعية و تأمينية عادلة وكافية لمختلف فئات المجتمع. ويشمل الصندوق مجموعة من البرامج المتكاملة التي تضمن تغطية شاملة للأفراد في مختلف مراحل حياتهم وظروفهم، من بينها:

- (معاش كبار السن) ، الذي يوفّر حماية تأمينية بصرف معاش شهري عند بلوغ سن 60 عامًا.
- (معاش التقاعد المبكر)، والذي يمنح بدون خصم عند بلوغ سن 60 للرجال و55 للنساء بعد استيفاء مدة خدمة محددة .
- (معاش العجز غير المهني)، ويُصرف عند ثبوت العجز الصحي غير المرتبط بالعمل والذي يمنع الاستمرار في الخدمة.
- (معاش الوفاة) لسبب غير مهني، و يُقدّم للمستحقين بعد وفاة المؤمن عليه، وفق شروط محددة.
- (تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية)، و يغطي المخاطر المرتبطة بالعمل، سواء أكانت الإصابات مؤقتة أو دائمة.
- (تأمين الأمان الوظيفي)، حيث يدعم المنتفع بدخل مؤقت عند انتهاء الخدمة لأسباب خارجة عن إرادته، ويشمل جميع العُمانيين العاملين في السلطنة بجميع أنواع العقود.

و إن برنامج "مزايا للمتقاعدين" هو أحد المبادرات الوطنية التي أطلقها صندوق الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان، و تهدف إلى دعم المتقاعدين المدنيين والعسكريين والمستحقين لمنفعة الأمان الوظيفي، من خلال تقديم تسهيلات مالية، وعروض خاصة، ودعم للمشاريع الصغيرة، إضافة إلى خدمات سكنية وتأمينية متنوعة. ويأتي البرنامج بالشراكة مع جهات حكومية وخاصة مثل وزارة التنمية الاجتماعية وبنك التنمية العُماني، ويهدف إلى تحسين جودة حياة المتقاعدين، وتمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا، عبر بوابة رقمية موحدة تسهّل الوصول إلى الخدمات وتلبي احتياجاتهم بعد التقاعد.

و للتكامل مع هذه الجهود، تنفذ السلطنة مبادرات أخرى داعمة، مثل برامج الدعم للكهرباء والمياه، والإسكان الاجتماعي، وتمويل المشاريع الصغيرة عبر بنك التنمية، إضافة إلى مبادرات مجتمعية مثل صندوق الزكاة وبرنامج تكافل الاجتماعي، مما يعزز من استقرار الأسرة ويُسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي.

وقد انعكست هذه الجهود في تحسن المؤشرات التنموية، حيث حققت السلطنة تقدمًا ملحوظًا في مؤشر التقدم الاجتماعي"وهو مؤشر دولي يقيس جودة الحياة والرفاه الاجتماعي في الدول، من خلال معايير مثل التعليم، الصحة، المساواة، البيئة، الأمن، والفرص الاقتصادية"؛ إذ ارتفع ترتيبها إلى المرتبة 68 عالميًا في عام 2024 مقارنة بالمرتبة 83 في عام 2021، بحسب تقرير THE SOCIAL PROGRESS IMPERATIVE.كما تصنَّف سلطنة عُمان ضمن الدول ذات الدخل المرتفع، وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2023/2024، حيث بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري حوالي 1,174 ريالًا عمانيًا، ومتوسط دخل الفرد نحو 234 ريالًا عمانيًا، استنادًا إلى بيانات مسح دخل ونفقات الأسر لعام 2018/2019.

شكل(1): مؤشر جودة الحياة والرفاه الاجتماعي

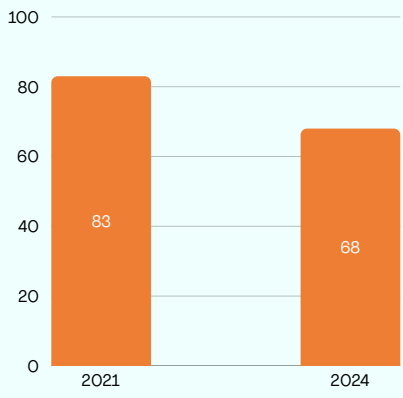

ويُعد مؤشر معامل جيني أحد الأدوات الإحصائية المهمة المستخدمة لقياس مدى التفاوت في توزيع الدخل على المستوى الوطني. وتشير بيانات سلطنة عُمان إلى أن هذا المؤشر سجل معدلات معتدلة مقارنة بالمعايير الدولية، مما يعكس الجهود المبذولة للحد من الفوارق الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية. وقد ساهمت برامج الدعم الحكومي، والإعانات، والإسكان، ومشروعات التنمية الريفية في تحقيق هذا التوازن. ويوضح الشكل التالي (2) معدل معامل جيني في سلطنة عُمان لعام 2019 في القرى والمناطق الحضرية كدليل على مستوى الإنصاف في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

شكل(2): معدل معامل جيني لسلطنة عمان 2019

النتائج النهائية لمسح نفقات ودخل الأسرة للفترة من 20 أكتوبر -2018 19 أكتوبر 2019.

- **الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة**

إن من ضمن جهود سلطنة عُمان لتعزيز التنمية المحلية المتوازنة، وضعت الدولة إطارًا تنظيميًا متكاملًا للإدارة المحلية، قائمًا على ترسيخ نهج اللامركزية في الأداء الخدمي والتنموي في المحافظات. ويأتي هذا التوجه استشرافًا لمتطلبات الاستدامة، واستغلالًا للميزات التنافسية لكل محافظة، بما يُسهم في تنويع روافد التنمية وتحقيق أثر ملموس في حياة المواطنين.

- نظام المحافظات و الشؤون البلدية :

تبنّت سلطنة عُمان توجهًا نحو اللامركزية الإدارية كأحد ركائز تعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في مختلف المحافظات. ويُعد نظام المحافظات الذي تم تعزيزه بموجب القانون رقم (101/2020) بشأن نظام المحافظات والشؤون البلدية، خطوة مهمة في هذا المسار. وقد أُسند إلى المحافظين دور محوري في تنفيذ هذا التوجه، من خلال منحهم صلاحيات أوسع في إدارة شؤون التنمية المحلية والإشراف على الخدمات العامة، بما ينسجم مع رؤية عُمان 2040. ويُعتبر المحافظ حلقة الوصل بين الحكومة المركزية والمجتمع المحلي، حيث يعمل على تنسيق جهود الجهات الحكومية، وتفعيل دور المجالس البلدية، وتوجيه الاستثمارات بما يخدم أولويات المحافظة. هذا التوجه يعكس إيمان السلطنة بأهمية تمكين المحافظات من قيادة مساراتها التنموية وفق خصوصياتها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية. يمثل إصدار نظام المحافظات وقانون المجالس البلدية خطوة محورية نحو تنفيذ رؤية عُمان 2040، من خلال تمكين المجتمعات المحلية من إدارة شؤونها بفاعلية في مجالات التخطيط والتنفيذ. وتسعى السلطنة إلى تعزيز المزايا النسبية وتضييق الفجوة التنموية عبر تحقيق تنمية جغرافية شاملة من خلال سياسة واضحة للتخطيط الحضري والتنمية العمرانية بموجب الإستراتيجية الإقليمية للتنمية العمرانية. يتركز هذا التخطيط على تحفيز النمو الاقتصادي بتطوير مراكز حضرية رئيسية وتركيز جهود التنمية فيها، وربطها بمحافظات الأطراف، دون إهمال التوازن التنموي وجودة الحياة في باقي المناطق العمرانية. وهو أمر أساسي لتحقيق التنمية المتوازنة والشاملة والمستدامة بين مختلف المناطق.

ويُبرز هذا التوجه تنوع وتميز كل محافظة من محافظات السلطنة، حيث يتجه كل مركز إقليمي نحو اقتصاد متخصص يدعم التنمية المستدامة.

- تمويل تنمية المحافظات

تعتمد سلطنة عُمان في تمويل تنمية المحافظات على "مخصصات تنمية المحافظات" ضمن الميزانية العامة للدولة، وهي اعتمادات مالية تُرصد سنويًا وتُوزع على المحافظات وفق معايير محددة واحتياجات كل محافظة. ويأتي هذا التوجه في إطار سعي الحكومة إلى ترسيخ مبدأ اللامركزية وتعزيز التنمية المحلية، حيث يُمكن هذا النظام المحافظات من إدارة جزء من الإنفاق التنموي بشكل مباشر، بما يسهم في رفع كفاءة تنفيذ المشروعات وتلبية الأولويات المحلية. وتهدف هذه المخصصات إلى تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف المحافظات، وتمكينها من المشاركة الفاعلة في رسم توجهاتها التنموية، ودعم فرص التوظيف والاستثمار المحلي، إلى جانب تخفيف العبء عن الميزانية المركزية من خلال توزيع أكثر عدالة وكفاءة للموارد الوطنية

- التحول الرقمي

صورة (1): الأكاديمية السلطانية

وفي إطار سعي وزارة الداخلية المتواصل للاستفادة من التقنيات الحديثة في مختلف جوانب العمل وإجراءاته التنظيمية، وامتدادًا لما تحقق من توظيف فعّال للتكنولوجيا في جميع مراحل العملية الانتخابية لانتخابات أعضاء المجالس البلدية بدءًا من مرحلة القيد في السجل الانتخابي، ووصولاً إلى إطلاق تطبيق "أنتخب" الذي اعتمد كآلية للتصويت – أطلقت الوزارة أيضًا تطبيق "انتخاب" في مرحلة سابقة، والذي تضمن مجموعة من الخدمات الانتخابية، من أبرزها متابعة نسب المشاركة في التصويت، ومؤشرات الفرز، وإعلان النتائج، إلى جانب إتاحته إحصاءات تفصيلية عن العملية الانتخابية. كما تميز التطبيق بفتح نافذة حوارية شكلت منصة فعّالة للشراكة المجتمعية وتبادل الآراء.

وانطلاقًا من التوجه نحو دعم التحول الرقمي، أطلقت الوزارة مؤخرًا تطبيق تنمية"، المتوفر عبر المتاجر الإلكترونية، والذي يُستخدم لاختيار نائب رئيس المجلس البلدي في كل محافظة، حيث يقوم الأعضاء المنتخبون في كل مجلس بالإدلاء بأصواتهم عبر التطبيق، بينما يُتاح لعامة الجمهور متابعة نتائج التصويت بشكل مباشر.

- برامج تدريب وتأهيل القيادات الادارية والمحلية :

الأكاديمية السلطانية للإدارة هي مؤسسة وطنية رائدة أُنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (2/2022)، بهدف تطوير الجهاز الإداري للدولة وتعزيز كفاءة القيادات الوطنية في مختلف القطاعات. تتمتع الأكاديمية بالاستقلال المالي والإداري، وتعمل على تقديم برامج نوعية للتعلم التنفيذي والتطوير القيادي، بما يواكب مستهدفات رؤية عُمان 2040. وتعتمد الأكاديمية هيكلًا مرنًا يتضمن أربعة مراكز رئيسية: مركز القيادات الحكومية، مركز قيادات قطاع الأعمال، مركز تطوير الإدارة المحلية، ومركز الدراسات المستقبلية.

كما تنفّذ برامج تنفيذية وتخصصية تستهدف القيادات العليا والتنفيذية في القطاعين العام والخاص، وأعضاء المجالس التشريعية، ومسؤولي المحافظات. و يأتي ذلك ضمن المبادرة الوطنية لتطوير الإدارة المحلية وبرنامج المحافظين، التي تضم عدة مكونات رئيسية، منها برنامجا المحافظين والولاة، بهدف تعزيز القدرات في مجالات الحوكمة، واللامركزية الإدارية والاقتصادية، وتزويد القيادات بأفضل الممارسات في الإدارة المحلية، بما يعزز تنمية المحافظات ويرتقي بتنافسيتها. وتساهم هذه المبادرة في رفع كفاءة منظومة العمل المحلي من خلال الإلمام بالتشريعات المنظمة للإدارات المحلية، والاطلاع على الخطط والبرامج الوطنية، والاستفادة من التجارب والممارسات الدولية الرائدة. وتسعى السلطنة إلى تعزيز المزايا النسبية وتضييق الفجوة التنموية عبر تحقيق تنمية جغرافية شاملة من خلال سياسة واضحة للتخطيط الحضري والتنمية العمرانية.

- مؤشر تنافسية المحافظات:

استجابة للمرسوم السلطاني رقم 36/2022 الخاص بإصدار نظام المحافظات، قامت وزارة الاقتصاد بالشراكة مع الجهات المعنية في السلطنة بتطوير مؤشر تنافسية المحافظات استناداً الى تعريف التنافسية على أنها إدارة الموارد والقدرات لتحقيق زيادة مستدامة في إنتاجية الأعمال وفي رفاهية سكان المنطقة.

وينسجم استحداث مؤشر تنافسية المحافظات في سلطنة عمان مع تعزيز التنافسية الاقتصادية والاجتماعية والبنيوية لكل المحافظات، بما يتماشى مع الرؤية الوطنية التي تهدف إلى تعزيز اقتصاد متنوع ومستدام.

حيث يتضمن مؤشر تنافسية المحافظات أربعة محاور رئيسية وثلاثة عشر ركيزة وواحد وستين مؤشراً؛ فمحور الإنسان والمجتمع، يغطي أربعة ركائز يتم قياسها من خلال اثنى عشر مؤشراً، ومحور الاقتصاد يشمل على ثلاثة ركائز أساسية يتم قياسها من خلال استخدام عشرين مؤشراً، ومحور البيئة المستدامة يستند إلى ركيزتين أساسيتين تغطي أربعة عشر مؤشراً، ومحور الحوكمة يتضمن أربعة ركائز يتم قياسها من خلال استخدام خمسة عشر مؤشراً.

ويهدف المؤشر إلى تحديد الفجوات التنافسية الرئيسية في كل محافظة، مما يُعدّ أساسًا لتعزيز قدرتها على التنافس. كما ويساهم المؤشر في تعزيز القطاعات المتقدمة والنهوض بالقطاعات الأخرى، وفي تحقيق الشفافية في الوصول إلى المعلومات لرفع مستويات الثقة على المستوى المحلي. ويسعى المؤشر إلى تقييم ومقارنة أداء المحافظات في المجالات الرئيسية التي تسهم في تحقيق الأهداف طويلة الأجل للسلطنة، مثل التنويع الاقتصادي، الابتكار، تطوير رأس المال البشري، وتوفير جودة حياة عالية للسكان وتحقيق التوازن في التنمية.

وقد تم إنتاج مؤشر تنافسية المحافظات ضمن النهج التشاركي من خلال التشاور مع كافة الجهات الرسمية المعنية ومجموعات العمل المتخصصة، إلى جانب الإطار الأوسع من ممثلي الوزارات والمحافظات، ومكاتب المحافظين، والبلديات، وغيرهم.

كما تم تصميم منصة تفاعلية للمؤشر كأداة محاكاة للسياسة العامة تحت تصرف المحافظين وادارة السلطات المحلية، ويتاح من خلالها امكانية المقارنة بين المحافظات المختلفة، وإبراز مواطن العمل العاجلة لتسريع تقدم العملية التنموية حسب المحور والركيزة نحو تسريع اتخاذ القرارات وتمكين الفاعلين وزيادة الإنتاجية، إضافة إلى تنزيل التقارير والمواد المختلفة.

وإن تطوير المؤشر ومنصته التفاعلية بطريقة مرنة تسمح تحديث وتنقيح إطار العمل وتغيير ميزات المنصة حسب احتياجات المستخدمين لضمان استدامة العمل واستثمار هذا الجهد بما يخدم التنمية المحلية في السلطنة.

صورة (2): موقع مؤشر تنافسية المحافظات

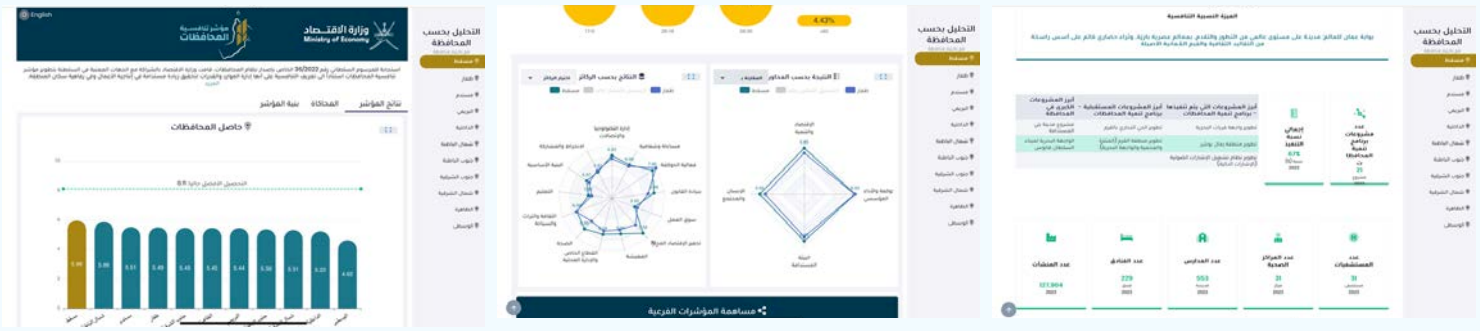

- **الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية (ONSS)**

الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية هي الإطار الوطني لضبط وتوجيه النمو العمراني خلال العشرين عاماً القادمة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات بما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة بناءً على أهداف رؤية عمان 2040 . حيث تسهم الاستراتيجية في توجيه الاستثمار والتنمية إلى المواقع الملائمة،الأمر الذي يحقق التكامل والتناغم بين الأنشطة ويقلل من احتمالات التضارب وعدم الانسجام فيما بينها، وهذا بدوره يعمل على تعظيم الفرص وتحقيق منافع متعددة، ومن ثم فهي تشكل خطة استراتيجية توفر الحوافز اللازمة لتعزيز الازدهار الاجتماعي والاقتصادي من جهة وللحفاظ على البيئة للأجيال المقبلة، كما أنها بمثابة تجسيد لمختلف المتطلبات والبرامج التنموية على أرض الواقع، ولذا فهي تعد مقياساً لمدى تحقيق الاستدامة في العمل التنموي.

- أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية (ONSS)

تم تحديد سبعة أهداف رئيسية للاستراتيجية الوطنية العمرانية، استنادًا إلى مبادئها وقيمها ومنهجيتها، وقد انعكست هذه الأهداف في سبعة محاور أساسية شكّلت الإطار العام لإعداد السياسات العمرانية على المستوى الوطني والمحلي:

- **مدن ومجتمعات مرنة وملائمة للعيش ومحافظة على الهوية العمانية : وهي تنمية متكاملة تستند على مقومات كل محافظة.**
- **الاستجابة لتغير المناخ : التكيف مع تغيرات المناخ والتخفيف من آثاره.**
- **النمو والتنويع الاقتصادي : تنمية متكاملة تستند على مقومات كل محافظة.**
- **الاستخدام المستدام للموارد : كفاءة الاستهلاك والاستخدام الأمثل للموارد؛ إنتاج الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة؛ وكفاءة إدارة المياه والنفايات.**
- **حماية وتعزيز البيئة : إدارة ومراقبة التأثيرات على المناطق الحساسة بيئيا وذلك بتنظيم التنمية فيها بما يعمل على حمايتها.**
- **الأمن الغذائي والمائي : تحقيق الأمن الغذائي و كفاءة إدارة الموارد المائية.**
- **نظام نقل مستدام : يعزز وسائل بديلة للتنقل - بما في ذلك المشي واستخدام الدراجات الهوائية وبنية اساسية تتسم بالصمود والاستدامة.**

- موجهات إعداد الاستراتيجية العمرانية

- **رؤية عُمان 2040**

ترمي الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية إلى تحديد الإطار العمراني للتنمية المستدامة على مدى العشرين عاماً القادمة، وترتكز الاستراتيجية الوطنيةللتنمية العمرانية بدورها على مرتكزات رؤية عمان 2040 للتغلب على التحديات و مواكبة المتغيرات الإقليمية و الدولية، و اغتنام الفرص المتاحة لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية و تحقيق الرفاه الاجتماعي، كما تعمل على تحفيز النمو و بناء الثقة في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و بناء العلاقات التنموية على الصعيد الوطني.

وقد تم الأخذ في الاعتبار كذلك توافق الاستراتيجية العمرانية مع الاستراتجيات القطاعية المعتمدة . وتعتبر الاستراتيجية العمرانية الممكن الأساسي لرؤية عُمان 2040 باعتبارها القالب المكاني الذي تصب فيه مختلف برامج التنمية بصورة متكاملة ومتعددة الأبعاد. الجدير بالذكر أن أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة ذات ارتباط مباشر بالاستراتيجية نظراً للبعد المكاني الذي تتسم به والذي يتمثل في" تنمية شاملة جغرافياً تتبع نهجاً لا مركزياً وتطور عدداً محدوداً من المراكز الحضرية الرئيسة، واستخدام مستدام للأراضي.

شكل(3): ارتباط الإستراتيجية العمرانية مع رؤية عمان 2040

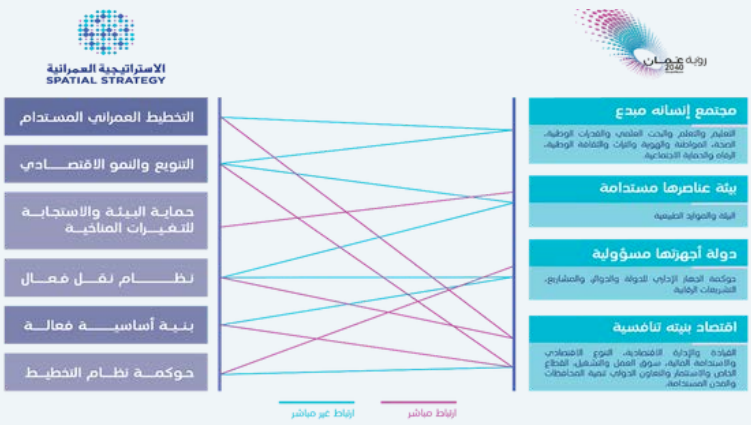

- **مستويات التخطيط العمراني ضمن ONSS:**

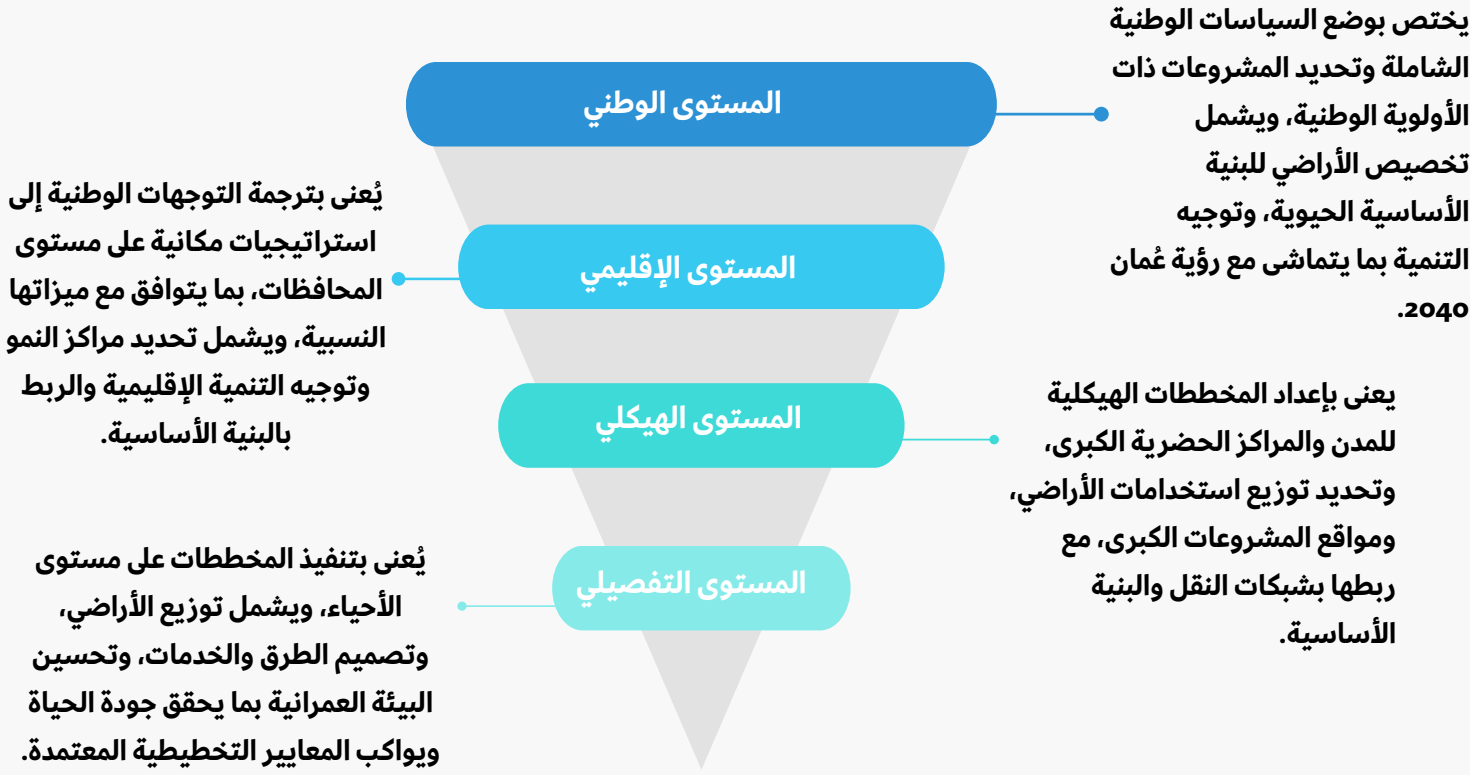

- **الإرتباط بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة**

تسعى الاستراتيجية العمرانية إلى ترجمة التزامات السلطنة بالأهداف الدولية للتنمية المستدامة التي تعتبر من الموجهات الرئيسية في إعدادها وتطويرها، لذا تعد الاستراتيجية العمرانية الإطار العمراني الذي يرمي إلى تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون التضحية بإحداها على حساب الجوانب الأخرى، وتتسم هذه الأهداف بالتكامل فيما بينها بحيث أن تحقيق بعضها يسهل ويدعم تحقيق الأهداف الأخرى ، ويعد ذلك من المباديء الأساسية التي سعت الاستراتيجية العمرانية إلى بلورتها وهي تطوير سياسات تتسم بالتكامل والشمول.

شكل(4): ارتباط الأهداف الإستراتيجية العمرانية مع أهداف التنمية المستدامة

الأهداف الاستراتيجية	ارتباط مباشر	ارتباط غير مباشر
مدن ومجتمعات مرنة وملائمة للعيش ومحافظة على الهوية العماني		
الاستجابة لتغير المناخ		
النمو والتنويع الاقتصادي		
الاستخدام المستدام للموارد		
حماية وتعزيز البيئة		
الأمن الغذائي والمائي		
النقل والبنية الأساسية المستدامة		

- **المتغيرات العالمية والإقليمية**

تعد الاستراتيجية العمرانية الإطار المكاني الذي يستشرف التنمية العمرانية في 2040 م ، وعليه فلا بد من الأخذ في الاعتبار المتغيرات العالمية والإقليمية التي تؤثر على السلطنة لضمان واقعية التخطيط من جهة ومرونته من جهة أخرى وقدرته على استيعاب العديد من المتغيرات المستجدة خلال الإطار الزمني للاستراتيجية. وقد تم تحديد واستقراء العديد من القضايا والاتجاهات التي لها إمكانية التأثير على السلطنة خلال السنوات القادمة، فعلاوة على عولمة التجارة وأتمتت العمليات فهي تشتمل على:

- **اعتماد الاقتصاد على النفط يجعله عرضة للتذبذب في الأسعار ومن ثم فإن تنويع الاقتصاد أصبح ضرورة ملحة.**
- **إمكانيات التطوير في الطاقة المتجددة وما يترتب عليها من مزايا اقتصادية واجتماعية وبيئية.**
- **الوضع الجيوسياسي المستقر للسلطنة، وموقعها ضمن العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، لا سيما مع الوضع غير المستقر في المنطقة.**
- **التغيرات المناخية والحاجة إلى تهيئة المناطق الحضرية والريفية لمواجهة والصمود تجاه الكوارث الطبيعية المختلفة.**
- **الزيادة المستمرة في نسبة السكان في المراكز الحضرية الرئيسة تشكل فرصاً اقتصادية جديدة بحيث يتم تطويرها كمدن ذكية لا سيما مع الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء بحيث توفر الكثير من المزايا المتعلقة بكفاءة الطاقة والبنى الأساسيةوالنقل وخفض انبعاثات الكربون.**

- الملامح العامة للاستراتيجية العمرانية 2040

بحلول عام 2040 سيصل عدد السكان إلى حوالي 7- 7.5 مليون نسمة، بزيادة تقدر ب 2.5 إلى 3 ملايين نسمة عن العدد الحالي. وتستدعي هذه الزيادة توفير عدد هائل من فرص العمل والوحدات السكنية اللازمة، لذلك فإن التخطيط ضروري لاستيعاب هذا النمو بتطوير تجمعات سكانية حيوية وجاذبة للعمل وللسكن في آن معاً.

شكل(5): الملامح العامة للإستراتيجية العمرانية

	2017	2025	2040
عدد السكان (مليون)	4.6	5.2	7.1 - 7.5
نسبة المواطنين من اجمالي عدد السكان (%)	58%	56.7%	83%
نسبة العاملة الوطنية من إجمالي القوى العاملة (%)	19%	32%	32%
نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (%)	-	4.7	5-3

الصورة (3): الإطار المكاني العام للاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية 2040

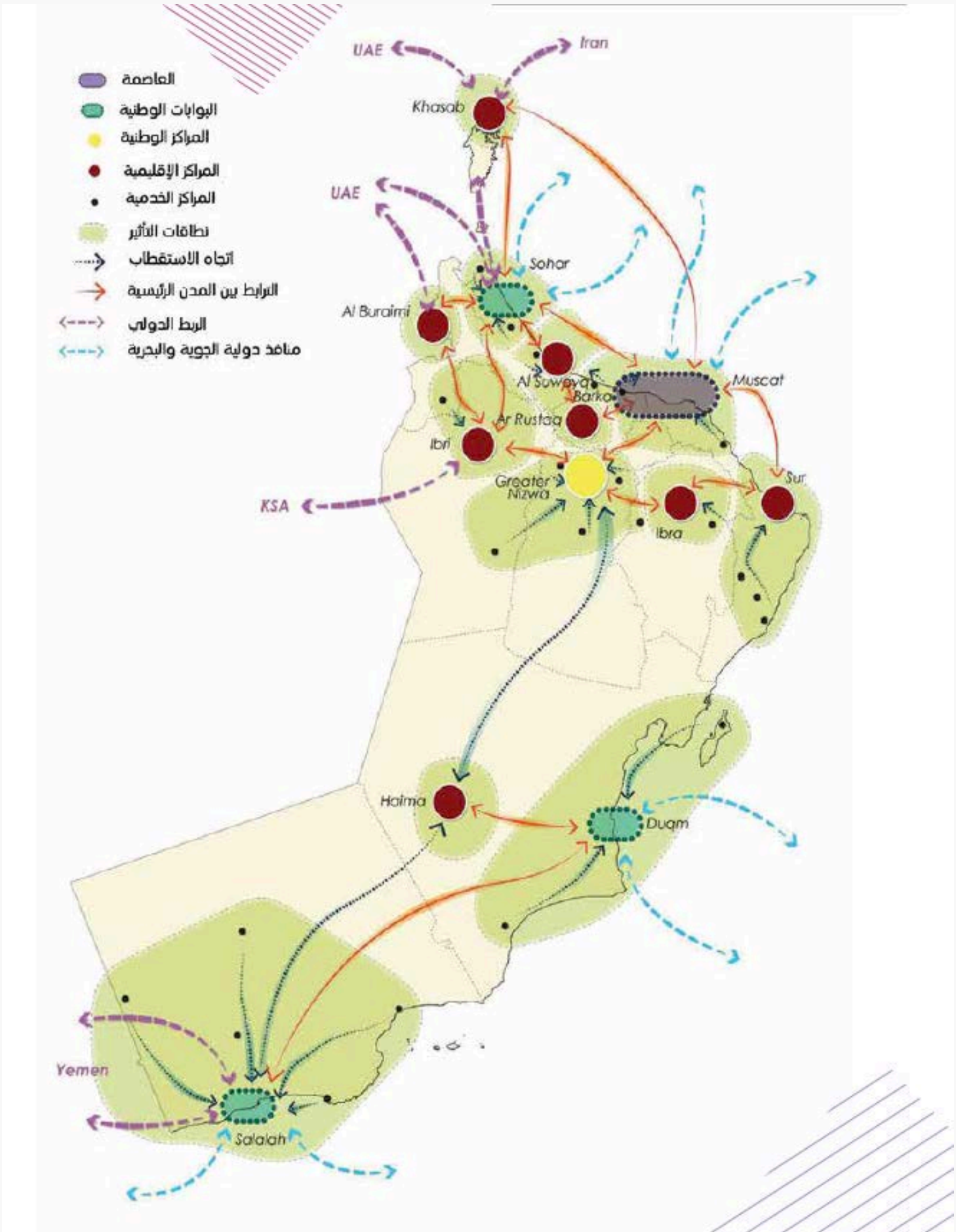

الصورة (4): التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية وربطها بالبوابات الوطنية ومراكز المحافظات

- **الاستراتيجية العمرانية الإقليمية للمحافظات(RSS)**

تُعد الاستراتيجية العمرانية الإقليمية (RSS) أحد المرتكزات التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية (ONSS)،وتهدف إلى تفعيل التوجهات الوطنية للاستراتيجية العمرانية على مستوى كل محافظة من خلال رؤية مكانية واضحة وخطط تنموية متكاملة.

تُركّز RSS على استيعاب الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل محافظة، وتحديد مراكز النمو العمراني، وتوجيه التنمية القطاعية والمكانية بشكل منظم. كما تهدف إلى تحقيق التكامل بين المحافظات، وتعزيز ربطها بشبكات البنية الأساسية والنقل، وضمان الاستخدام الأمثل للأراضي بما يدعم التنمية المستدامة.

تُعد الاستراتيجيات الإقليمية مرجعًا أساسيًا في إعداد المخططات الهيكلية والتفصيلية، حيث تسهم في توجيه توزيع المشاريع، وتحقيق التوازن بين النمو الحضري وحماية الموارد، مع ضمان اتساقها مع أولويات رؤية عُمان 2040.

- **الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة مسقط (بوابة عمان للعالم)**

مسقط مدينة حضرية ذات أهمية عالمية، تتميز بجودة حياة عالية وتنمية مستدامة ترتكز على القيم والثقافة العُمانية. تهدف الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة مسقط إلى أن يصل عدد سكانها إلى حوالي 2.5 مليون نسمة بحلول عام 2040، مع قوة عاملة تُقدّر بنحو 1.8 مليون نسمة.

يُخطط لتطوير نمط عمراني يجمع بين الكثافة المتوسطة والعالية، مع إعادة تطوير منطقة غلا لتصبح منطقة الأعمال المركزية. وستُركز الأنشطة الاقتصادية على الخدمات المالية، والتجارة، والضيافة، والسياحة، إلى جانب السماح بمشاريع التعدين للمعادن ذات القيمة العالية ضمن ضوابط بيئية صارمة، وتشجيع السياحة البيئية، وإنشاء مراكز أبحاث بيئية.

كما سيتم تطوير مسارات الأودية لتكون حدائق عامة، مع دعم التنمية المتماسكة والمدمجة حول محطات النقل العام الرئيسية. وسيتم تنفيذ مشاريع نقل استراتيجية تشمل قطار ميترو خفيف يربط بين روي والسيب، وخط سكة حديد لنقل الركاب بين السيب وصُحار. وتُشجع المدينة على تنوّع وسائل التنقل، مع تعزيز استخدام وسائل النقل البديلة عن المركبات الخاصة، ودعم ثقافة المشي.

شكل(6): التقديرات المستقبلية والغايات المنشودة لمحافظة مسقط بحلول عام 2040

2017	البيانات لرئيسية	2040
1.4 مليون نسمة	إجمالي عدد السكان في محافظة مسقط (مليون نسمة)	2.5 مليون نسمة
64%	السكان الوافدون (%)	69%
1.36 مليون نسمة	عدد السكان في مدينة مسقط (مليون نسمة)	2.3 مليون نسمة
980 ألف نسمة	إجمالي القوى العاملة	1.7 مليون نسمة
29%	مساهمة القوى العاملة الوطنية في سوق العمل (%)	75%
-	النمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي (%)	المتوسط 8 % سنوياً

- الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة الداخلية (الاقتصاد المعرفي)

تعزز محافظة الداخلية مكانتها كمركز تاريخي ومعرفي في سلطنة عُمان، من خلال ترسيخ دورها المحوري كوجهة رئيسية لجميع المناطق الداخلية، بما يسهم في تحفيز التنمية الشاملة. ستتحول مدن المحافظة إلى مراكز حضرية حديثة، متماسكة، وجذابة بتصاميم عالية الجودة، تحتضن في قلبها واحات تقليدية تعكس الطابع العُماني الأصيل. ويقوم اقتصاد المحافظة على قطاعات ذات قيمة عالية، حيث تبرز ولاية نزوى كمركز للأعمال والتصميم والثقافة، بهوية عُمانية مميزة، وتقدم خدمات متنوعة وفرص ترفيهية تخدم سكان المحافظة والمناطق المجاورة. كما سيتم توسيع مراكز الخدمات في مدن رئيسية مثل بهلاء والحمراء وأدم من خلال إنشاء مراكز تجارية متعددة الاستخدامات، إلى جانب تطوير اقتصاد سياحي متكامل، مع تعزيز موقع نزوى كسياحية رائدة لأغراض الترفيه وسياحة الأعمال والسياحة الثقافية.

شكل(7): التقديرات المستقبلية والغايات المنشودة لمحافظة الداخلية بحلول عام 2040

2020	المؤشرات	2040
464 ألف نسمة	إجمالي عدد السكان في الداخلية	655 ألف نسمة
25%	السكان الوافدون (%)	14%
119 ألف نسمة	عدد السكان في مدينة نزوى	210 ألف نسمة
149 ألف نسمة	إجمالي القوى العاملة	263 ألف نسمة
39%	القوى العاملة الوطنية (%)	70%
61%	القوى العاملة الوافدة (%)	30%
1,7%	النمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي (%)	4,5%

- الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة الظاهرة (مثلث الانسجام)

ستعزز محافظة الظاهرة تدريجيًا الصناعات الهندسية الداعمة لقطاعي النفط والغاز، بالإضافة إلى الخدمات اللوجستية، وتجهيز الأغذية، والزراعة المتقدمة على المستوى الوطني، مستفيدة من موقعها الجغرافي وربطها بخطوط العبور الدولية والمراكز الإقليمية من خلال تحسين الربط مع صحار، والبريمي، ونزوى، والدقم، وجنوب الباطنة (خزائن). وسيرافق هذا التوجه التنموي توسع كبير في قطاع التعليم العالي بولاية عبري، إلى جانب إنشاء حاضنة عنقودية أو حديقة للتكنولوجيا لدعم الابتكار وريادة الأعمال. كما ستشهد ولايات عبري، وضنك، وينقل تطورًا في علاقاتها الاقتصادية من خلال التكامل والترابط في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويتوقع أن تسجل ولاية عبري أعلى معدل للنمو بفضل مشاريع التجديد الحضري لمركز المدينة. وستُبرز السياحة المتخصصة المقومات الطبيعية والبيئية في المناطق الجبلية، مما يعزز جهود المحافظة على التراث والطبيعة. إضافة إلى ذلك، ستسهم الظاهرة بشكل كبير في تنويع مصادر الطاقة في سلطنة عمان من خلال مشاريع الطاقة المتجددة، وعلى وجه الخصوص الطاقة الشمسية.

شكل(8): التقديرات المستقبلية والغايات المنشودة لمحافظة الظاهرة بحلول عام 2040

2020	المؤشرات	2040
213 ألف نسمة	إجمالي عدد السكان في محافظة الظاهرة	290 ألف نسمة
60 ألف نسمة	عدد السكان في مدينة عبري	130 ألف نسمة
34%	القوى العاملة الوطنية (%)	70%
66%	القوى العاملة الوافدة (%)	30%
75 ألف نسمة	إجمالي القوى العاملة	121 ألف نسمة
1,8%	النمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي (%)	4,7% - 4,2% سنوياً

- **الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة شمال الباطنة (الاقتصاد اللوجستي)**

ستُشكّل منطقة صحار الكبرى مركزًا حضريًا أساسيًا وبوابة اقتصادية رئيسية لشمال سلطنة عُمان، في حين تبرز السويق كمركز اقتصادي إقليمي مزدهر. وستتحول محافظة شمال الباطنة إلى نقطة محورية للتجارة الدولية، والصناعة، والخدمات اللوجستية، مستفيدة من تطوير متكامل لشبكات البنية الأساسية، بما يعزز من كفاءة واستدامة الاقتصاد الإقليمي. وسيعمل ميناء صحار بطاقة استيعابية متزايدة، ليصبح مركزًا صناعيًا ولوجستيًا رائدًا يدعم مسار التنمية المستدامة. كما سيتم التركيز على استغلال الموارد الطبيعية بشكل متوازن، من خلال دعم أنشطة التعدين، وتطوير قطاع الموارد المعدنية، وتعزيز الاقتصاد الزراعي وصيد الأسماك على امتداد ساحل الباطنة، بما يسهم في التنويع الاقتصادي ويعكس الإمكانات الطبيعية للمحافظة.

شكل(9): التقديرات المستقبلية والغايات المنشودة لمحافظة شمال الباطنة بحلول عام 2040

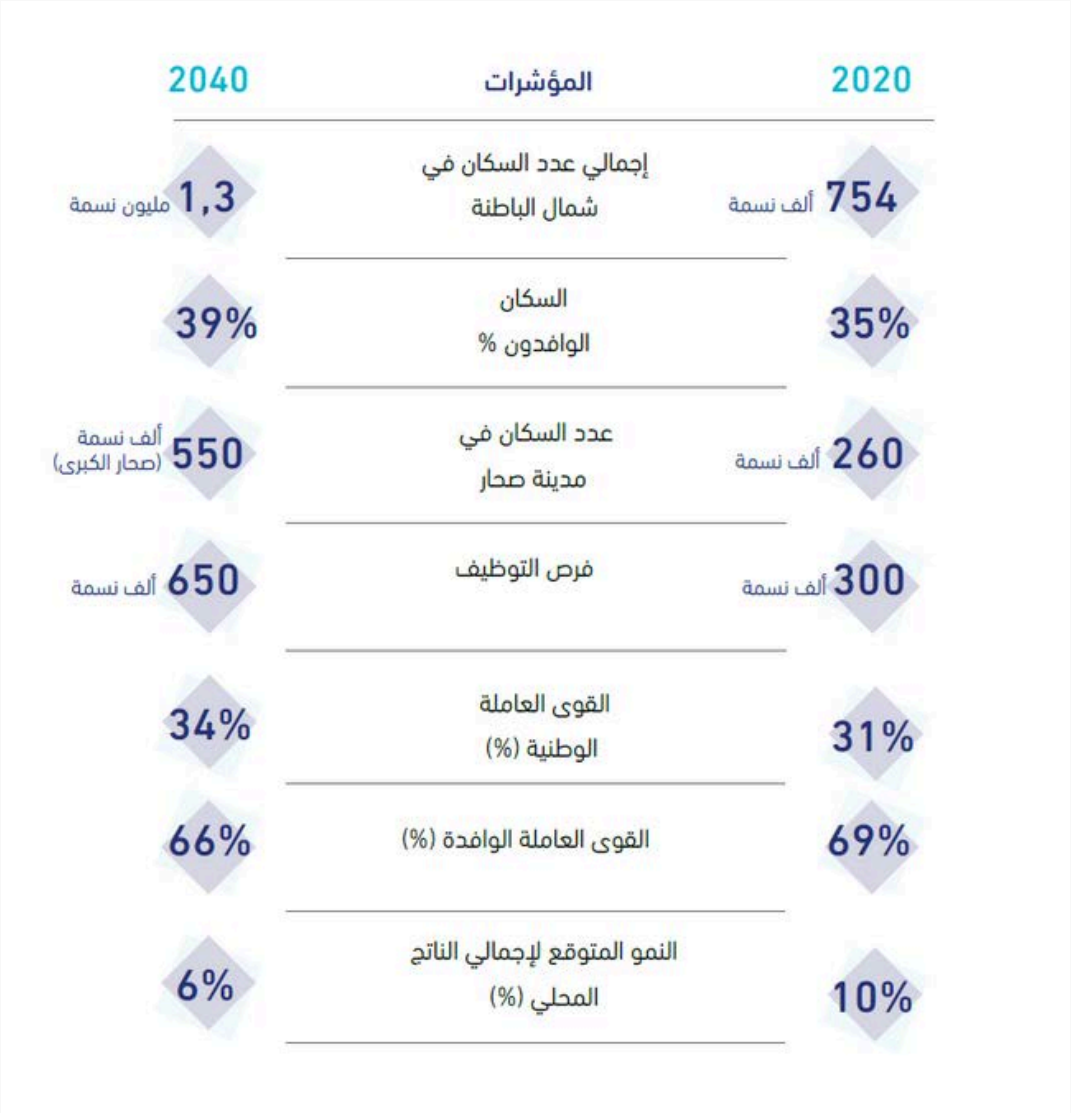

- الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة جنوب الباطنة (الاقتصاد المدمج)

تسعى الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة جنوب الباطنة إلى تحقيق تنمية حضرية وريفية متوازنة من خلال هيكلة واضحة للتجمعات السكانية، حيث تُعد مدينة الرستاق المركز الإداري الرئيسي للمحافظة، فيما تصبح بركاء المركز الاقتصادي الإقليمي، خاصة مع تطوير مدينة خزائن الاقتصادية. تتركز المناطق السياحية بشكل رئيسي في الرستاق ونخل، بينما تتركز الأنشطة الزراعية والاقتصادية في منطقة المصنعة. وتولي الاستراتيجية اهتمامًا بالغًا بحماية البيئة من خلال تحديد مناطق تخطيط ذات طبيعة خاصة، بالإضافة إلى مناطق حفظ التراث الثقافي وصون الطبيعة. كما تعزز الاستراتيجية نظام النقل الإقليمي لربط المناطق الحضرية والريفية داخل المحافظة وخارجها، متضمنة مشروع القطار الإقليمي بين صحار والسيب ومسارات الحافلات، بهدف تعزيز التكامل والتنقل المستدام.

شكل(10): التقديرات المستقبلية والغايات المنشودة لمحافظة جنوب الباطنة بحلول عام 2040

2017	المؤشرات	2040
600 ألف نسمة	إجمالي عدد السكان في جنوب الباطنة	1 مليون نسمة
29%	السكان الوافدون %	51%
100 ألف نسمة	عدد السكان في مدينة بركاء	382 ألف نسمة
132 ألف نسمة	إجمالي القوى العاملة	552 ألف نسمة
25%	القوى العاملة الوطنية (%)	50%
75%	القوى العاملة الوافدة (%)	50%
-	النمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي (%)	8%

- **الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة شمال الشرقية (الاقتصاد المبتكر)**

تُرسّخ الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة شمال الشرقية مكانة مدينة إبراء كمركز إقليمي رائد، من خلال تطوير قطاع التعليم العالي المرتبط بالتكنولوجيا، وإنشاء مجمع متكامل للمشروعات التجريبية، وريادة الأعمال، والابتكار، مدعومًا بالكفاءات الوطنية. كما سيتم تطوير مجمع تكنولوجي في محيط الجامعة ليكون مركزًا حضريًا نابضًا بالحياة، يخدم المحافظة والمناطق المجاورة، مستفيدًا من شبكة الطرق السريعة المطوّرة مؤخرًا التي تعزز الترابط الإقليمي.

وتُعد ولاية سناو المركز الخدمي الرئيس للمحافظة، حيث ستضم مجموعة متكاملة من المرافق والخدمات المجتمعية التي تخدم منطقة عمرانية واسعة، مما يعزز من دورها في دعم التجمعات السكانية المحيطة. وفي المقابل، تؤدي ولاية بدية (بما في ذلك منطقتي المنترب والواصل) دورًا محوريًا كمركز خدمات للقطاع الإقليمي الأكبر، حيث سيتم التركيز على توفير المرافق المجتمعية الضرورية، إلى جانب ضبط التوسع العمراني والحد من الزحف غير الموجّه.

وتتميّز بدية كذلك بكونها وجهة واعدة لسياحة التخييم في رمال الشرقية، ومن المخطط إنشاء منطقة تجارية متعددة الاستخدامات تدعم النمو الاقتصادي. كما سيتم تعزيز المدينة من خلال تطوير أنشطة تجارية وابتكارية في مجالات الزراعة وتصنيع الأغذية، بما يعزز من فرص العمل ويواكب التوجه نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

شكل(١١): التقديرات المستقبلية والغايات المنشودة لمحافظة شمال الشرقية بحلول عام 2040

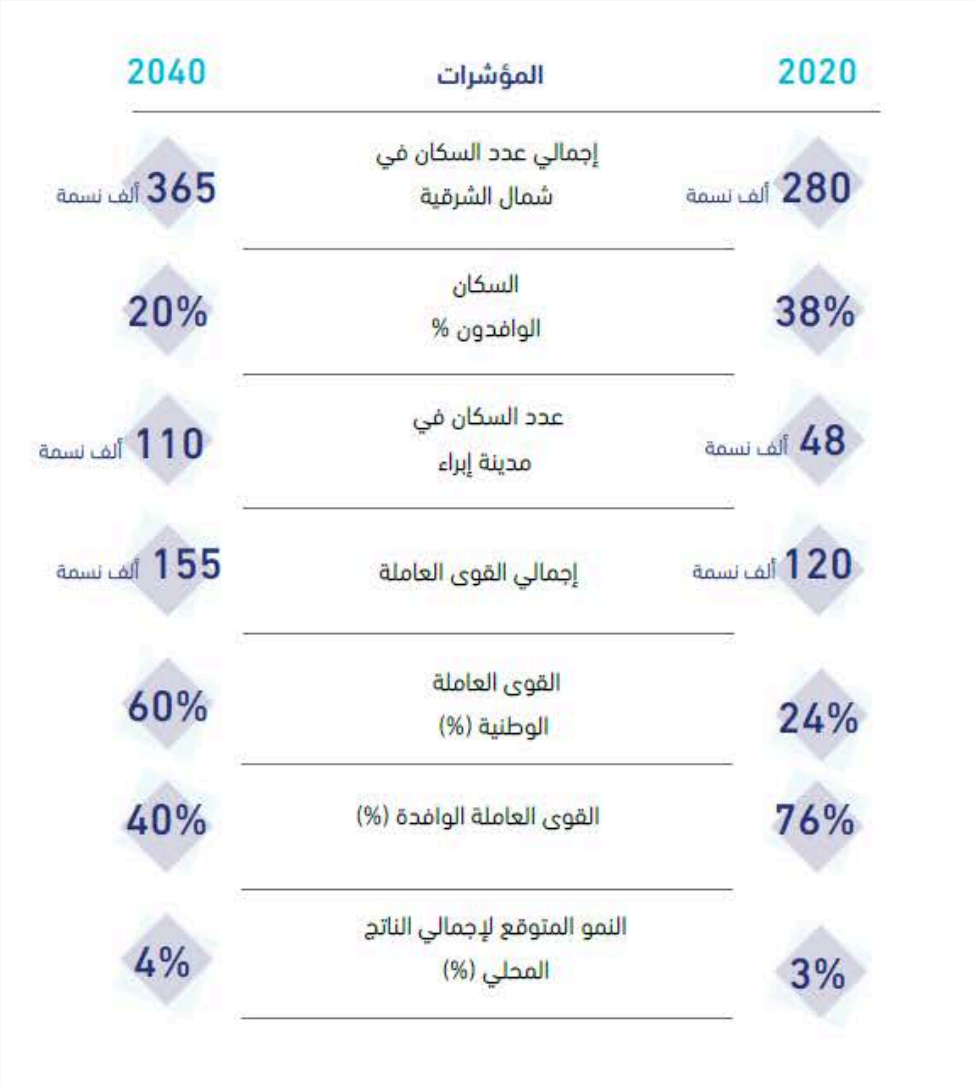

- الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة جنوب الشرقية (الاقتصاد الازرق)

تركز الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة جنوب الشرقية على تعزيز التكامل بين الأنشطة الاقتصادية الساحلية والداخلية، مع جعل مدينة صور المركز الإقليمي للمحافظة. وتجمع صور بين السياحة والأنشطة البحرية، وقطاع صناعي ولوجستي متطور، تدعمه شبكة من الطرق الالتفافية التي ستُنشأ لنقل حركة المرور بعيدًا عن مركز المدينة، إلى جانب إنشاء محطة للحافلات بالقرب من مستشفى صور، ومسارات مخصصة لكل من الحافلات والشاحنات، بما يسهم في تحسين كفاءة التنقل وتقليل الازدحام.

كما تُعطي الاستراتيجية أولوية لتطوير وتأمين خدمات العبارات، خصوصًا بين الأشخرة وصور ومسقط، لرفع مستوى الربط البحري الداخلي وتعزيز السياحة والخدمات اللوجستية. وفي الأجزاء الداخلية من المحافظة، مثل الكامل والوافي، وجعلان بني بو علي، وجعلان بني بو حسن، يعتمد النمو الاقتصادي على تطوير الزراعة، والاستزراع السمكي، وتربية الجمال، والتصنيع الغذائي، ما يعزز من الاكتفاء الذاتي ويرفع من القيمة الاقتصادية للموارد المحلية.

وتولي الاستراتيجية اهتمامًا خاصًا بـ المناطق البيئية والتراثية ذات الطبيعة الفريدة، من خلال تحديد جبال الحجر، ورمال الشرقية، وأجزاء من الشريط الساحلي كمناطق تخطيط ذات طبيعة خاصة، بهدف تحقيق مستوى أعلى من الحماية والإدارة البيئية. ويُعزز هذا التوجه تنفيذ مشروع "طريق النحاس" التراثي، الذي يمتد عبر جبال الحجر ويربط عدة محافظات حتى شمال الباطنة، بهدف إنعاش المراكز الحضرية وتفعيل البعد الثقافي والاقتصادي للمسارات التاريخية في السلطنة.

شكل(12): التقديرات المستقبلية والغايات المنشودة لمحافظة جنوب الشرقية بحلول عام 2040

2017	المؤشرات	2040
312 ألف نسمة	إجمالي عدد السكان في جنوب الشرقية	391 ألف نسمة
35%	السكان الوافدون %	18%
121 ألف نسمة	عدد السكان في مدينة صور	130 ألف نسمة
125 ألف نسمة	إجمالي القوى العاملة	162 ألف نسمة
27%	القوى العاملة الوطنية (%)	62%
75%	القوى العاملة الوافدة (%)	38%
1,8%	النمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي (%)	2,9%

- الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة الوسطى (مستقبل الطاقة المتجددة)

تسعى محافظة الوسطى إلى تحقيق نموذج تنموي متوازن يجمع بين الحداثة والترابط المكاني ضمن نطاق جغرافي واسع يتكوّن من الصحاري المفتوحة والسواحل الممتدة. وتتميّز المحافظة بمراكز حضرية حديثة، يأتي في مقدّمتها مدينة الدقم التي تُعد إحدى البوابات الوطنية للسلطنة، حيث تنمو كمدينة نابضة بالحياة تُقدم مجموعة متكاملة من الخدمات والمرافق لسكان المحافظة، وتشكل محورًا اقتصاديًا واستثماريًا رئيسيًا. وتُركّز الدقم، عبر الميناء والمنطقة الاقتصادية الخاصة، على توليد القيمة المضافة في قطاعات التصنيع والبتروكيماويات، إلى جانب إنشاء مجمع متكامل لمصايد الأسماك على نطاق واسع.

وفي السياق نفسه، يتم تطوير ولاية هيما كمركز إقليمي يُوفّر مرافق إدارية وخدمية حديثة لدعم أعمال القطاعين الحكومي والخاص. وتُعزز المراكز المحلية الأخرى في المحافظة من مستويات الخدمة المقدّمة لتعويض المسافات الواسعة نسبيًا التي تميّز هذا الجزء من السلطنة، مما يضمن اتساق الخدمات وتكاملها.

وتسعى المنطقة إلى الاستفادة من مزاياها الجغرافية الفريدة لتعزيز التحول في مجال الطاقة، عبر التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة كبديل استراتيجي للنفط والغاز. كما تحظى الحياة البرية الطبيعية الشاسعة في المحافظة باهتمام خاص، من خلال جهود الحماية والإدارة البيئية الفعالة، إلى جانب ترويجها كوجهة رائدة لسياحة المغامرات.

شكل(13): التقديرات المستقبلية والغايات المنشودة لمحافظة الوسطى بحلول عام 2040

2020	المؤشرات	2040
45 ألف نسمة	إجمالي عدد السكان في محافظة الوسطى	250 ألف نسمة
55%	السكان الوافدون %	80%
10 ألف نسمة	عدد السكان في مدينة الدقم	200 ألف نسمة
10,5 ألف نسمة	عدد السكان في ولاية هيما	12,5 ألف نسمة
30 ألف نسمة	إجمالي القوى العاملة	188,5 ألف نسمة
4 ألف نسمة	القوى العاملة الوطنية	17 ألف نسمة
85%	القوى العاملة الوافدة (%)	91%
-	النمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي (%)	8,6% سنوياً (يشمل النمو المقترح للدقم)

- **الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة البريمي (الاقتصاد الأخضر المبتكر)**

تتهدف الرؤية التنموية لمحافظة البريمي إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي والاستفادة من موقعها الاستراتيجي لتعزيز الترابط مع الأسواق الدولية والمحافظات المجاورة، ما يفتح آفاقًا جديدة للتنمية الاقتصادية. وتسعى المحافظة إلى أن تكون رائدة محليًا في مجال البحث والتكنولوجيا الخضراء، بحيث يُشكّل هذا القطاع ركيزة رئيسية للنمو المستقبلي، من خلال جذب الأنشطة الاقتصادية المستدامة، وتوفير فرص العمل، وتحسين جودة الحياة للسكان.

يُركز النشاط الاقتصادي في مدينة البريمي بصفتها المركز الإداري والإقليمي للمحافظة، وتُساندها في ذلك المراكز الثانوية في محضة والسنينة. وتواصل ولاية محضة تطورها كمركز للأنشطة التعدينية، وتربية المواشي، والسياحة البيئية، بينما تشهد ولاية السنينة نموًا اقتصاديًا ملحوظًا بفضل مشروعات الثروة الحيوانية، مما يسهم في دعم جهود السلطنة لتحقيق الأمن الغذائي الوطني.

شكل(14): التقديرات المستقبلية والغايات المنشودة لمحافظة البريمي بحلول عام 2040

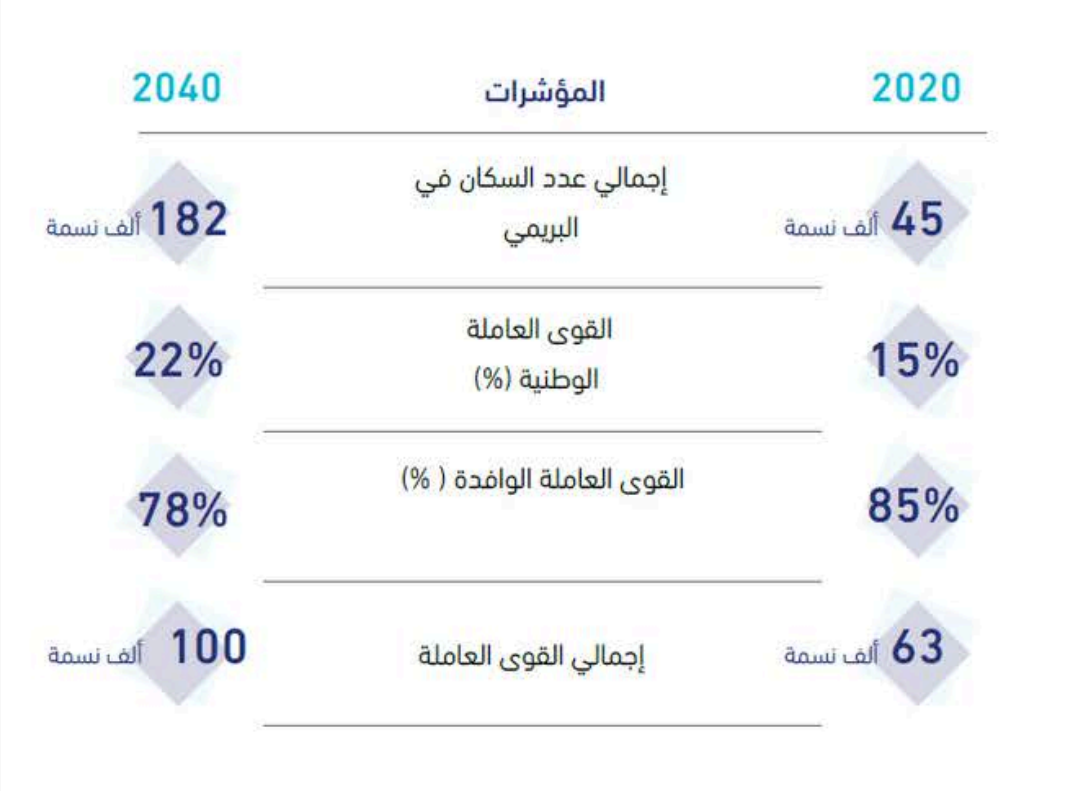

- الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة ظفار (الاقتصاد المتوازن)

تركز الرؤية الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة ظفار على تحقيق تنمية حضرية وريفية متوازنة من خلال هيكلة واضحة للتجمعات السكانية، بحيث تُشكّل مدينة صلالة الكبرى البوابة الاقتصادية الرئيسية لجنوب السلطنة. وتُعد صلالة وجهة جاذبة للعمالة الماهرة الوطنية والأجنبية، بفضل مناخها المعتدل وموقعها الاستراتيجي، مما يدعم نمو الصناعات ذات الجودة التكنولوجية العالية في مناطق مثل ميناء صلالة، المناطق الحرة، والمطار.

وفي إطار المحافظة على البيئة وتعزيز الاستدامة، يتم دعم المناطق الإيكولوجية في جبال ظفار من خلال برامج التجديد البيئي بمشاركة المجتمعات المحلية والإدارة الفعالة من الجهات المعنية. كما تلعب المناطق الزراعية الصالحة في نجد دورًا حيويًا في دعم برنامج الأمن الغذائي الوطني، من خلال تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية.

وتُسهم الأصول الاجتماعية والثقافية والتاريخية المنتشرة في مختلف أنحاء المحافظة في تعزيز التميز الإقليمي وترسيخ الهوية العُمانية، مما يعزز من مكانة ظفار كوجهة سياحية دولية فريدة ذات طابع بيئي وثقافي مميز

شكل(15): التقديرات المستقبلية والغايات المنشودة لمحافظة ظفار بحلول عام 2040

2020	المؤشرات	2040
450 ألف نسمة	إجمالي عدد السكان في محافظة ظفار (ألف نسمة)	600 ألف نسمة
350 ألف نسمة	عدد السكان في مدينة صلالة (ألف نسمة)	480 ألف نسمة
53%	نسبة الوافدين الى عدد السكان (%)	50%
267 ألف نسمة	اجمالي القوى العاملة (ألف نسمة)	364 ألف نسمة
-	النمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي (%)	3.1% متوسط السنوي

- الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة مسندم (ممر العلاقات الدولية)

تسعى الاستراتيجية العمرانية الإقليمية لمحافظة مسندم إلى تعزيز التنمية الإقليمية من خلال التركيز على مزيج من السياحة البيئية وتنويع مصادر الدخل، حيث يُتوقّع أن يُسهم قطاع السياحة بدور محوري كقوة دافعة رئيسية لتنمية المحافظة، مع الحفاظ على الجمال الطبيعي الفريد الذي تتميز به المنطقة. إلى جانب ذلك، تُساهم قطاعات مصايد الأسماك، الزراعة، التجارة، واستغلال المحاجر في دعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل. وتعتمد الاستراتيجية العمرانية لمحافظة مسندم على ثلاثة مبادئ تخطيطية أساسية، هي: التصميم المتكامل، تحديد النطاقات، والمرونة، بهدف ضمان تنمية حضرية متوازنة ومستدامة. وتُستخدم المخططات الهيكلية كأداة رئيسية لتوجيه التنمية المستقبلية نحو المواقع ذات الأولوية، بما يضمن تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد ويواكب تطلعات المجتمع المحلي.

- مشاريع الاستراتيجية العمرانية

تُعتبر مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية في سلطنة عُمان ركيزة أساسية لتحقيق مستهدفات رؤية "عُمان 2040"، إذ تهدف إلى إرساء تنمية عمرانية مستدامة، ومتوازنة، ومرنة على مستوى المحافظات والمدن.
وقد أُعدّت هذه الاستراتيجية بقيادة وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، لتشكّل إطارًا توجيهيًا للتوسع الحضري والتنمية الإقليمية، من خلال توزيع المشاريع والمراكز الحضرية والنمو الاقتصادي بطريقة متكاملة، تُراعي العدالة المكانية وتستجيب لاحتياجات كل منطقة بحسب خصائصها.
وتنقسم مشاريع الاستراتيجية الوطنية إلى فئتين رئيسيتين:

- المخططات الهيكلية: وتركّز على توجيه التنمية وتنظيم استخدامات الأراضي على مستوى المحافظات والمراكز الحضرية، بما يضمن نموًا عمرانيًا متوازنًا.
- المدن المستقبلية: وهي نماذج حضرية جديدة تعتمد على مفاهيم الاستدامة والتخطيط الذكي، وتهدف إلى توفير بيئات حضرية متقدمة تدعم جودة الحياة وتحفّز الاستثمار.

كما تمثل مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية ركيزة أساسية في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة على المستويات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى الصعيد البيئي، تُسهم هذه المشاريع في تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل البصمة الكربونية، والمحافظة على النظم البيئية من خلال التخطيط الموجّه للمساحات الخضراء والمناطق المفتوحة. اقتصاديًا، تدعم هذه المشاريع تحفيز الاستثمار وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي من خلال توفير بنية تحتية متكاملة، وتعزيز الترابط بين مراكز النمو، مما يسهم في رفع معدلات التوظيف وتحقيق عوائد طويلة الأمد. أما من الناحية الاجتماعية، فتسعى إلى الارتقاء بجودة الحياة عبر توفير بيئات عمرانية شاملة، وضمان التوزيع العادل للخدمات، وتقوية الترابط المجتمعي، بما يعزز من الاستقرار الاجتماعي ويواكب تطلعات النمو السكاني المستقبلي

- المخططات الهيكلية:

في إطار تنفيذ مرتكزات الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية المنبثقة عن رؤية عُمان 2040، تأتي المخططات الهيكلية كأداة استراتيجية تهدف إلى توجيه النمو المكاني وتعزيز كفاءة استخدام الأراضي على المستويين الوطني والإقليمي. وقد تم إعداد هذه المخططات وفق منهجية شمولية تضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية من جهة أخرى. وتسهم المخططات الهيكلية في وضع إطار تنظيمي واضح للتوسع العمراني المستقبلي، وتحديد أولويات الاستثمار في البنى الأساسية، وتوزيع مراكز الأنشطة الحضرية والريفية بما يحقق التكامل والتماسك المكاني على مستوى المحافظات. كما تُعد مرجعاً تخطيطياً رئيسياً يدعم صُنّاع القرار في صياغة السياسات الحضرية وتنفيذ برامج التنمية المستدامة بكفاءة وفاعلية.

وفيما يلي عرض لأبرز المخططات الهيكلية التي تعمل على إعدادها وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية :

- **مخطط مسقط الهيكلي**

يوفر مخطط مسقط الهيكلي رؤية استراتيجية شاملة للتنمية العمرانية المستدامة تغطي منطقة حضرية تمتد من يتي إلى بركاء، على مساحة تبلغ 1,360 كم²، وُضعت بهدف استيعاب النمو السكاني المتوقع حتى عام 2040، وتعزيز الاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات، وتطوير شبكة نقل متكاملة، ورفع جودة الخدمات والبنية التحتية، مع الحفاظ على البيئة والهوية الحضرية للمدينة.

يرتكز المخطط على رؤية عُمان 2040، والاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، إلى جانب أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويطمح إلى تحويل مسقط إلى مدينة صالحة للعيش، منتجة، مترابطة، خضراء، وشاملة. ويولي أهمية خاصة لاحتواء الزحف العمراني، وتفعيل الموارد الطبيعية والثقافية، وربط المجتمعات بالفرص الاقتصادية.

	2024	2040
التعداد السكاني (نسمة)	1.4 مليون	2.7 مليون
الناتج المحلي (OMR)	13.5 بليون	44.2 بليون
عدد الوظائف	890 ألف	1.83 مليون
النقل العام (%)	4	20
المساحة الخضراء للفرد (متر مربع)	2.8	9

صورة (5): مخطط مسقط الهيكلي

• مخطط صلالة الهيكلي

يشكّل مخطط صلالة الهيكلي إطارًا استراتيجيًا شاملًا للتنمية الحضرية في محافظة ظفار، ويمتد على مساحة 428كيلومترًا مربعًا يشمل ولايتي صلالة وطاقة، .يرتكز المخطط الهيكلي على دور صلالة كمحرك اقتصادي رئيسي للمحافظة، مدعومًا بوجود ميناء صلالة، ومطار صلالة الدولي، والمنطقة الحرة، إلى جانب الأنشطة الصناعية واللوجستية المحيطة بها، والتي تمثّل عناصر جذب مهمة للاستثمار والتنمية. ويهدف المخطط إلى استغلال الفرص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متكامل، مع التركيز على تفعيل مقومات محافظة ظفار الطبيعية والثقافية، بما يعزز من مكانة صلالة كمركز حضري متطور ومستدام يخدم المجتمع المحلي، ويواكب تطلعات الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.

	2024	2040
التعداد السكاني (نسمة)	378 ألف	612 ألف
الناتج المحلي (OMR)	3.7 بليون	10.2 بليون
عدد الوظائف	192 ألف	357 ألف
النقل العام (%)	1	12-18
المساحة الخضراء للفرد (متر مربع)	-	-

صورة (6): مخطط صلالة الهيكلي

• مخطط نزوى الهيكلي

يمتد مخطط نزوى الهيكلي على مساحة تبلغ حوالي 370 مليون متر مربع، وتضم ولاية نزوى وأجزاء من ولايتي منح وبركة الموز. يمثل المخطط الهيكلي لنزوى الكبرى جزءًا من استراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية و اللتي تهدف إلى تحويل المدينة إلى مركز وطني للتنمية المستدامة. من خلال هذا المخطط، يتم تعزيز البنية التحتية الذكية والمستدامة، وتوفير فرص عمل جديدة، وتحسين جودة الحياة للسكان، إلى جانب الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي. ويعمل المشروع أيضًا على دعم الاقتصاد المحلي من خلال استراتيجيات تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، مثل تعزيز قطاع السياحة والتراث، وتشجيع الابتكار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد المعرفي.

	2024	2040
التعداد السكاني (نسمة)	146 ألف	241 ألف
الناتج المحلي (OMR)	0.59 بليون	1.98 بليون
عدد الوظائف	48 ألف	137 ألف
النقل العام (%)	-	-
المساحة الخضراء للفرد (متر مربع)	0.9	22

صورة (7): مخطط نزوى الهيكلي

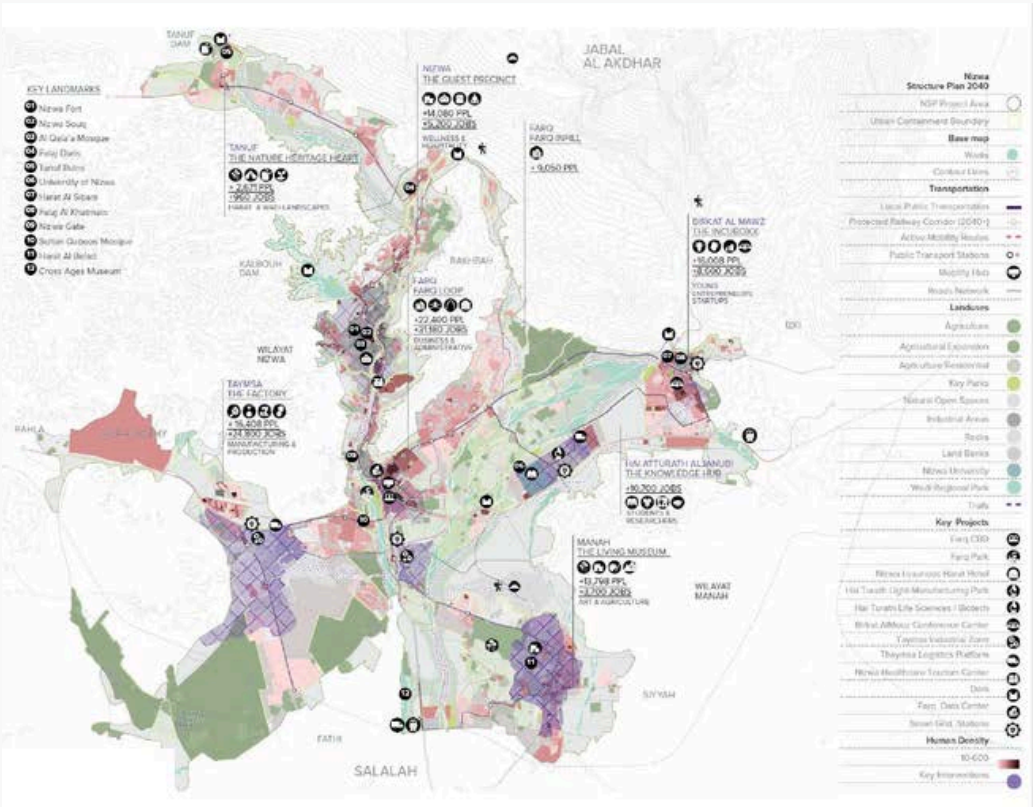

• مخطط عبري الهيكلي

يعتبر مخطط عبري الهيكلي كأحد المشاريع الحضرية الرئيسية الهادفة إلى تنظيم النمو العمراني وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة على مستوى المدينة.

يغطي المخطط مدينة عبري فقط، ضمن حدود تخطيطية تبلغ 36,113 هكتار، ويستند إلى تحليل تفصيلي للواقع العمراني والسكاني والاقتصادي، حيث بلغ عدد السكان في عام 2024 71,032 حوالي نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى 120,921 نسمة بحلول عام 2040

	2023	2040
التعداد السكاني (نسمة)	71 ألف	121 ألف
الناتج المحلي (OMR)	110 مليون	425 مليون
عدد الوظائف	35 ألف	56 ألف

	2024	2040
النقل العام (%)	0.1	9
المساحة الخضراء للفرد (متر مربع)	9-10	9-10

صورة (8): مخطط عبري الهيكلي

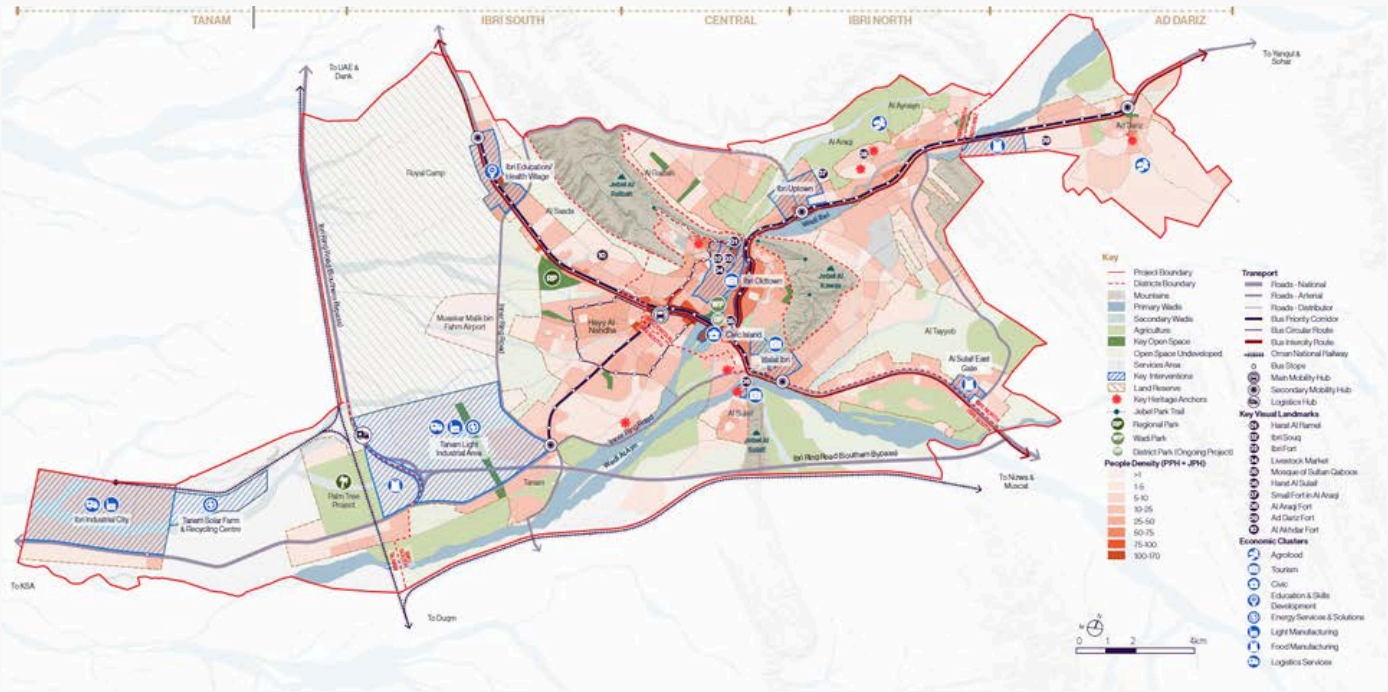

• مخطط صور الهيكلي

يمثل المخطط الهيكلي لصور خطوة محورية في مسار تطوير المدينة، حيث يسعى إلى توجيه نموها نحو اقتصاد متجدد وتنمية عمرانية متكاملة، مع الحفاظ على خصوصيتها البيئية وتكوينها الجغرافي الفريد. ويمتد المخطط على مساحة تُقدَّر بـ 31,166 هكتارًا، ويهدف هذا التوجه إلى الارتقاء بجودة حياة السكان، وتعزيز مكانة ولاية صور كمحور اقتصادي نشط على المستويين المحلي والإقليمي.

تُعد هذه المبادرة إحدى الركائز الاستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، إذ تهدف إلى إعداد مخطط هيكلي متكامل لمدينة صور، انطلاقًا من أهميتها كمركز إقليمي يربط سلطنة عُمان بالبحار الدولية، ويسهم بشكل فاعل في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي.

	2024	2045
التعداد السكاني (نسمة)	107 ألف	204 ألف
الناتج المحلي (OMR)	492 مليون	1.3 بليون
عدد الوظائف	55 ألف	105 ألف
النقل العام (%)	0.8	16
المساحة الخضراء للفرد (متر مربع)	1	22

صورة (9): مخطط صور الهيكلي

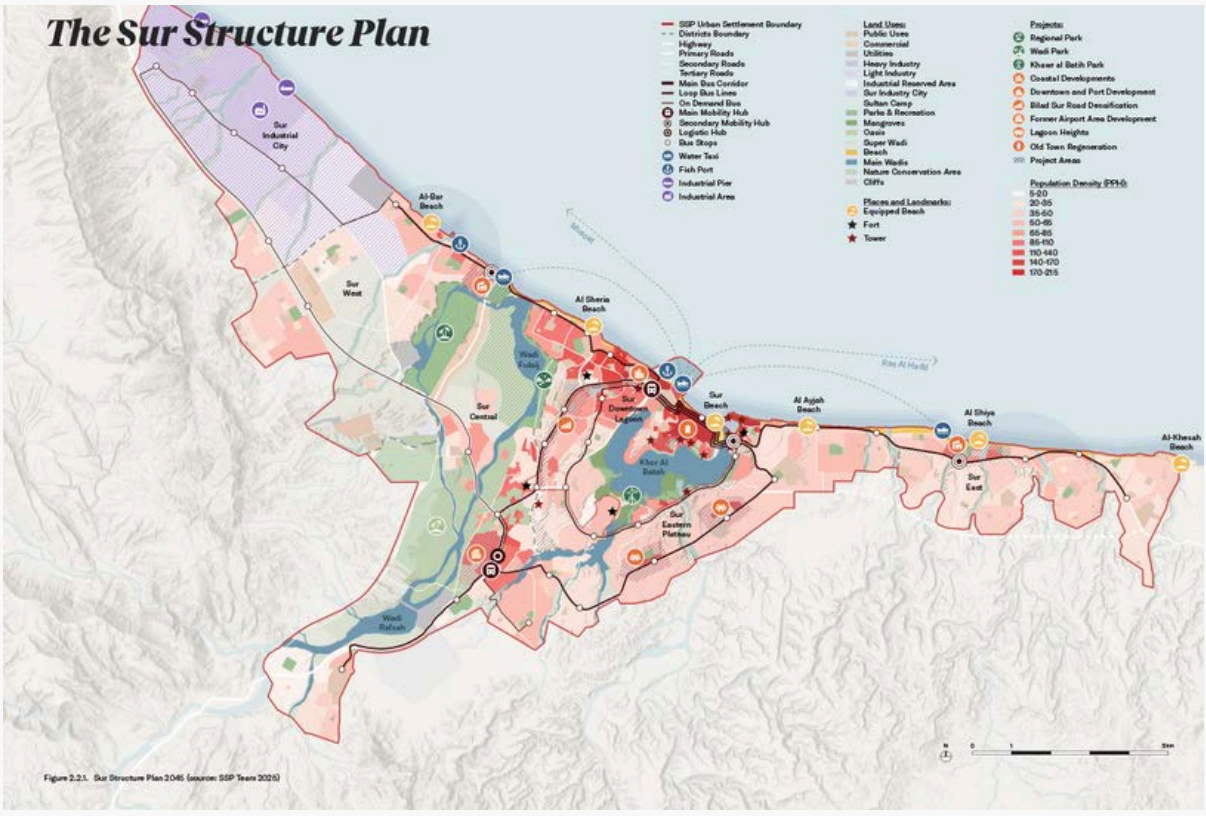

- **مخطط الرستاق الهيكلي**

يركّز المخطط الهيكلي لولاية الرستاق على تعزيز مجالات النمو الرئيسة، بدءًا من الحفاظ على الهوية المعمارية والثقافية، وصولًا إلى تنشيط الحركة الاقتصادية، وذلك ضمن إطار رؤية شاملة يدعمها نظام بيئي حضري مرن، قادر على التكيف مع متغيرات المستقبل.

وتتجسد هذه الرؤية من خلال تطوير المناطق التراثية، وتنشيط مركز المدينة، وإحياء الحارات القديمة، بما يعكس الموروث التاريخي للرستاق ويعيد دمجه في النسيج العمراني المعاصر، ليشكّل قاعدة لانطلاق فرص استثمارية وسياحية مستدامة.

تُعد الرستاق مركزًا إقليميًا لمحافظة جنوب الباطنة، وتتميز بموقع جغرافي استراتيجي يتوسط سلاسل الجبال، مع توافر موارد طبيعية ومقومات بيئية وسياحية فريدة، مثل وادي سحتن وعين الكسفة، ما يمنحها مكانة مميزة ضمن رؤية التنمية المستدامة. , يُذكر أن المخطط الهيكلي يغطي مساحة تقدّر بـ 80 كيلومترًا مربعًا. لا يزال في مرحلة المخطط الهيكلي المبدئي. ويهدف هذا المخطط إلى وضع إطار متكامل لتوزيع استخدامات الأراضي، وتحسين البنية التحتية، والحفاظ على المعالم البيئية والثقافية، إلى جانب توفير فرص تنموية جديدة تتماشى مع متطلبات المجتمع المحلي وتعزز الهوية الوطني.

صورة (10): مخطط الرستاق الهيكلي

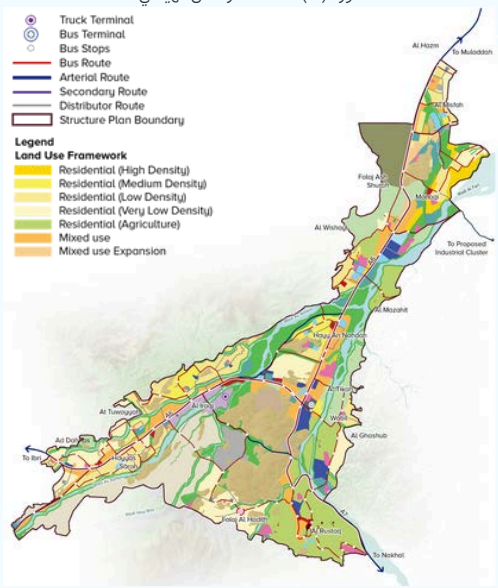

المدن المستقبلية :

في إطار تحقيق رؤية عُمان 2040 وتعزيز التنمية المستدامة، تطرح الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية تصورًا لإنشاء مدن مستقبلية متوازنة وذكية، ترتكز على الاستدامة والابتكار، وتستجيب للنمو السكاني والاقتصادي، مع الحفاظ على الهوية العُمانية.

تركّز هذه المدن على التخطيط الذكي وتكامل البنية التحتية ورفع كفاءة استخدام الموارد، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز مكانة السلطنة كموقع جاذب للعيش والاستثمار. ويجري حاليًا تنفيذ عدد من هذه المدن، مثل مدينة السلطان هيثم ومدينة الثريا، إلى جانب مشاريع تحت الدراسة و التصميم، من بينها مخطط وسط الخوير ومدينة صلالة المستقبلية.

وفيما يلي عرض لأبرز المدن المستقبلية اللتي تعمل عليها وزارة الاسكان و التخطيط العمراني :

• مدينة السلطان هيثم

تقع مدينة السلطان هيثم غرب مسقط في سلطنة عُمان، في الجهة المقابلة لقصر البركة العامر بولاية السيب. وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة 14,800,000 متر مربع ، وتُعد هذه المدينة أحد أبرز المشاريع العمرانية المتكاملة التي تُنفذ ضمن رؤية "عُمان 2040"، وهي حالياً في مرحلة التنفيذ، حيث تتواصل أعمال التطوير والبناء وفقاً لأعلى المعايير التخطيطية والعمرانية.حيث تهدف إلى إنشاء مدينة حضرية متكاملة تجمع بين الحداثة والهوية العُمانية. وقد صُممت المدينة وفق مفهوم التخطيط المرن القابل للتوسع على مراحل، بما يواكب النمو السكاني والتطور الحضري المستقبلي. وتضم المدينة أحياء سكنية متعددة الاستخدامات، بالإضافة إلى مرافق تعليمية وصحية وتجارية متكاملة، بما يلبي احتياجات المواطنين والمقيمين ويوفر لهم خيارات سكنية متنوعة وجودة حياة عالية.

التعداد السكاني:
تستوعب أكثر من 100 ألف نسمة

المساحة الإجمالية للمساحات الخضراء:
2,900,000 متر مربع.

عدد الوحدات السكنية :
أكثر من 20 ألف وحدة سكنية

صورة (11): مدينة السلطان هيثم

• مدينة الثريا

تقع مدينة الثريا في موقع استراتيجي في قلب العاصمة مسقط، على الواجهة الجنوبية للطريق السريع مقابل مدينة العرفان، ويتصل الجانبان بنفس شبكة التقاطعات، مما يوفّر سهولة حركة وتنقل مرنة من وإلى المدينة في جميع الاتجاهات حيث تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة 17,400,000 متر مربع ، وتتميز المدينة بقربها من مطار مسقط الدولي، حيث لا تبعد عنه أكثر من 7 دقائق، كما تحيط بها أبرز الوجهات والمراكز الحيوية في العاصمة، ما يعزز من مكانتها كمركز حضري متكامل. يمتد المشروع على مساحة واسعة ويُطوّر على ثلاث مراحل رئيسية، ليشكل إضافة نوعية للمشهد العمراني في مسقط.

وتركّز مدينة الثريا على تطوير بيئة عمرانية مستدامة تستفيد من الخصائص الطبيعية للموقع، مثل الهضاب، والمنحدرات لتشكيل واحة حضرية متكاملة تجمع بين السكن، الثقافة، الترفيه، والمناظر الطبيعية، مع توفير بيئة داعمة للتنوّع البيولوجي، بما يجعل منها نموذجًا متوازنًا بين الإنسان والطبيعة في سياق حضري عصري ومستدام

التعداد السكاني:
تستوعب أكثر من 2,530,000 نسمة

المساحة الإجمالية للمساحات الخضراء:
66,451 متر مربع (المرحلة الاولى)

عدد الوحدات السكنية :
أكثر من 10 الاف وحدة سكنية

صورة (12): مدينة الثريا

• الجبل العالي

يُعد مشروع الجبل العالي أحد المشاريع الوطنية الفريدة في سلطنة عُمان، ويقع في موقع استثنائي خلف مزرعة رياض الجبل بولاية الجبل الأخضر في محافظة الداخلية، مطلًا على وادي بني خروص. يمتد المشروع على ارتفاع 2,400 متر مربع فوق مستوى سطح البحر في قلب جبال الحجر، وعلى حافة جبلية مميزة تُغطي مساحة تصل إلى 11.4 كيلومتر مربع من هضبة سيق، ما يمنحه إطلالات بانورامية ومناخًا معتدلًا على مدار العام بمتوسط درجة حرارة يبلغ نحو 22 درجة مئوية. يتميز الجبل العالي بقربه من عدد من المعالم المهمة، حيث يبعد حوالي 7 كيلومترات عن فندق أليلا، و4 كيلومترات عن منطقة السوجرة، ونحو 170 كيلومترًا عن العاصمة مسقط. ويُعيد المشروع تعريف مفاهيم السياحة المستدامة والهوية الثقافية والمدن المستقبلية في عُمان. وبحلول عام 2040، يُتوقع أن يستقبل المشروع ما يصل إلى 30,000 زائر يوميًا، إلى جانب أكثر من 10,000 مقيم دائم، مما يجعله مركزًا حضريًا وسياحيًا متكاملًا يواكب تطلعات الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.

التعداد السكاني :
تستوعب أكثر من 8-10 ألف نسمة

المساحة الإجمالية للمساحات الخضراء:
4,560,000 **متر مربع**)

عدد الوحدات السكنية :
أكثر من 2 ألف وحدة سكنية

صورة (13): الجبل العالي

- **مخطط وسط الخوير**

يمتد مخطط وسط الخوير على مساحة 1.6 مليون متر مربع، ليقدّم تجربة عمرانية متكاملة تمزج بين الطبيعة العُمانية الخلابة والتخطيط الحضري الحديث. يقع المشروع في موقع استراتيجي بمحافظة مسقط، على بُعد أقل من 20 دقيقة من مطار مسقط الدولي، ما يجعله محورًا حضريًا مهمًا في العاصمة.

ويُعد المشروع إحدى الركائز الأساسية للاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، لدوره في تنويع الاقتصاد، وتنشيط القطاع السياحي، وجذب الاستثمارات، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفع جودة الحياة في مسقط.

يضم مشروع الخوير داون تاون معالم عمرانية بارزة، منها أبراج شاهقة بارتفاع يصل إلى 180 مترًا، وبرج أيقوني رئيسي، إضافة إلى مبانٍ ثقافية واجتماعية، وشبكة مسارات مشاة ترتبط مباشرة بـ محطة القطار الخفيف (LRT)، ما يعزز مفاهيم التنقل الذكي والعيش الحضري المتكامل.

التعداد السكانية:
تستوعب حوالي 45 ألف نسمة

المساحة الإجمالية للمساحات الخضراء:
108,471 **متر مربع.**

عدد الوحدات السكنية :
المساحة البنائية الإجمالية(GFA)متر مربع 1,072.7 M

صورة (١٤): مخطط وسط الخوير

• مدينة صلالة المستقبلية

تمثل المدينة المستقبلية في صلالة واجهة بحرية ذكية ومتكاملة، تُعد بوابة حضرية جديدة في قلب ولاية صلالة. تقع على مساحة 10 كيلومترات مربعة جنوب مزرعة أرزات السلطانية وشرق خور الدهاريز، في موقع استراتيجي يجمع بين الطبيعة والهوية العُمانية.

يهدف المشروع إلى إنشاء مدينة مرنة تتمحور حول الإنسان، تعتمد على الابتكار، وتحترم الخصوصية البيئية والثقافية للمنطقة. وتضم المدينة مرافق حيوية أبرزها مرسى اليخوت كواجهة بحرية استثمارية، وحديقة الخور الطبيعية التي تُشكل القلب البيئي للمشروع.

تسعى المدينة إلى ترسيخ مكانة صلالة كمركز اقتصادي وسياحي رائد، ونموذج عالمي لمدن المستقبل المستدامة.

التعداد السكانية:
تستوعب أكثر من 65 ألف نسمة

المساحة الإجمالية للمساحات الخضراء:
4,000,000 متر مربع

عدد الوحدات السكنية:
أكثر من 13 ألف وحدة سكنية

صورة (15): مدينة صلالة المستقبلية

• مدينة صحار المستقبلية

تقع المدينة المستقبلية في ولاية صحار، في محافظة شمال الباطنة، بالقرب من جامع السلطان قابوس ومقابل قصر بهجة الأنظار تتمتع المدينة بموقع استراتيجي بالقرب من شارع الباطنة العام وكما تبعد عن ميناء صحار حوالي 40 كم حيث و تبلغ مساحة المشروع حوالي 6.2 مليون متر مربع .

ستقوم مدينة صحار المستقبلية بدور فعال ومؤثر، حيث سترتبط بشبكة القطار المستقبلية، كما ستعمل كبوابة محلية وإقليمية تربط شمال الباطنة بالعاصمة مسقط في الجنوب وأبو ظبي في الشمال، مما يعزز فرص النمو الاقتصادي المستقبلي. بجانب الأحياء السكنية والمرافق الأساسية، ستعمل هذه البنية التحتية على استقطاب الاستثمارات وتعزيز النشاط التجاري، بينما ستظل المدينة مرتبطة وملائمة لاحتياجات المجتمع المحلي، مما يسهم في تحسين جودة الحياة ويعزز من التفاعل الاجتماعي بين السكان.

التعداد السكاني:
تستوعب أكثر من 72 ألف نسمة

المساحة الإجمالية للمساحات الخضراء:
2.36 مليون متر مربع.

عدد الوحدات السكنية :
حوالي **19,500 وحده سكنية**

صورة (16): مدينة صحار المستقبلية

• المدن الزراعية (صحم و النجد)

في إطار تعزيز مخرجات الاستراتيجية العمرانية إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتحقيق التنويع الاقتصادي، ودعم الاستدامة البيئية في سلطنة عُمان، يأتي مشروع المدن الزراعية بوصفه أحد المشاريع الهادفة إلى تطوير قطاع زراعي متكامل ومستدام. ويجمع المشروع بين الابتكار الزراعي، والبحث العلمي، واستخدام التقنيات الحديثة، إلى جانب الخدمات اللوجستية المتطورة، بما يسهم في رفع كفاءة القطاع الزراعي الوطني وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم الاقتصاد الوطني بشكل عام .

صورة (17): المدن الزراعية (صحم و النجد)

- **مخطط هيماء**

يهدف مشروع تطوير مدينة هيماء الذي يقع في محافظة الوسطى إلى تحويلها إلى مدينة حديثة ومستدامة، تجمع بين الجاذبية الحضرية وجودة الحياة، وتلبي تطلعات السكان والمقيمين حتى عام 2040.

يرتكز المشروع على ثلاث دعائم رئيسية:

1. **مدينة صالحة للعيش، توفر بيئة سكنية مريحة وآمنة.**
2. **مدينة مترابطة، تتميز بشبكات نقل حديثة وبنية تحتية ذكية.**
3. **مدينة نابضة بالحياة، تعزز من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.**

كما يتضمن المشروع على مجموعة من المرافق الحيوية، من بينها مستشفى إقليمي، ومركز تعليمي و مركز رياضي، ومجمع للوزارات، إلى جانب العديد من الخدمات والمرافق التي تواكب احتياجات المجتمع وتدعم رؤية المدينة المستقبلية.

التعداد السكاني :
تستوعب حوالي 10 ألاف نسمة

المساحة الإجمالية للمساحات الخضراء:
متر مربع 1,919,333

عدد الوحدات السكنية :
1889 وحدة سكنية

صورة (18): مخطط هيماء

آلية متابعة تنفيذ المشاريع وتحديث مخرجات الاستراتيجية العمرانية

منذ اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية (ONSS) في عام 2021، عمل مكتب الاستراتيجية العمرانية على تطبيق آلية متابعة متكاملة تهدف إلى ضمان تنفيذ المشاريع على مستوى المحافظات بكفاءة، وتعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة.

بدأت الآلية بتنفيذ سلسلة من ورش عمل "نهج التنفيذ" في جميع المحافظات خلال الفترة من 2021 إلى 2024، بهدف تحديث بيانات المشاريع الاستراتيجية، واعتماد مشاريع جديدة، ومراجعة مدى توافقها مع السياسات الوطنية. كما شملت الورش رصد موازنات تقديرية للمشاريع ضمن الخطط الخمسية (2020–2040).

كما تم عقد ورش عمل تشاركية أثناء إعداد المخططات الهيكلية، بمشاركة الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المحلي، لمناقشة الرؤية المكانية وأولويات التنمية في كل مخطط، واستيعاب متطلبات مختلف الأطراف، ورفع مستوى التنسيق في مراحل التخطيط والتنفيذ.

وفي إطار التحول الرقمي، تم تطوير لوحة بيانات الاستراتيجية العمرانية (ONSS Dashboard) كأداة تفاعلية تدعم المتابعة المستمرة للمشاريع. توفر اللوحة خرائط وصور رقمية تُظهر مواقع المشاريع وتصنيفاتها حسب محاور الاستراتيجية والأولويات الزمنية، إلى جانب مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لرصد التقدم. وتُسهم المنصة في دعم اتخاذ القرار من خلال تحليل متعدد المصادر يربط بين البيانات والمؤشرات المحلية والعالمية، مما يعزز كفاءة التقييم، ويرشد توجيه الموارد، ويُعزز الشفافية.

ولضمان دقة البيانات واستمرارية التحديث، أُقيمت ورش تدريبية لمدخلي البيانات في مكاتب المحافظين لتأهيلهم على استخدام منصة Jadawil ولوحة البيانات Dashboard، وتمكينهم من إدخال وتحليل البيانات وفقًا للمعايير المعتمدة.

صورة (19): لوحة معلومات لمشاريع الاستراتجية الوطنية للتنمية العمرانية

- **تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة**

لقد شهدت سلطنة عمان تطورًا كبيرًا في تقديم الخدمات الاجتماعية خلال العقود الماضية، بدعم من التوجيهات السامية للسلطان قابوس بن سعيد – رحمه الله – الذي أكد أهمية التوازن بين التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وقد جاءت استراتيجية العمل الاجتماعي (2016–2025) لترجمة هذه التوجيهات إلى برامج واقعية، تستهدف تمكين الفئات المحتاجة ودمجها في عملية التنمية، بدلًا من الاكتفاء بتقديم المساعدات فقط.

وتركّز الاستراتيجية على تعزيز جودة الخدمات الاجتماعية ورفع كفاءتها، مع إعادة النظر في دور وزارة التنمية الاجتماعية لتكون جهة تمكين وشراكة مجتمعية، خاصة في ظل التحديات الإقتصادية كاحتمال انخفاض الإيرادات النفطية. كما تسعى إلى تطوير نظام الضمان الاجتماعي ليكون أكثر عدالة وكفاءة، ويستهدف الفئات الأشد حاجة. وتشمل الاستراتيجية أيضًا توسيع اللامركزية، وتمكين المحافظات من تقديم الخدمات بفعالية، إلى جانب تبني بدائل تمويل جديدة تشمل المسؤولية المجتمعية والمساهمات الطوعية.

إن السلطنة ترفض جميع أشكال التمييز بين كافة المواطنين في الحقوق والواجبات، سواء كان هذا التمييز بسبب الجنس أو اللون أو العرق، وهو ما أكدته المادة (21) من النظام الأساسي للدولة. ,وبحسب مشروع صندوق الحماية الاجتماعية الذي يُعنى بتنفيذ برامج متكاملة تشمل الحماية، والتمكين، والإدماج، والرعاية، والدعم بمختلف أشكاله،بهدف إيصال هذه الخدمات إلى الفئات المستحقة بدأ فعلياً في صرف بعض المنافع الجديدة اعتباراً من مطلع عام 2024، مما يعكس بداية عملية تفعيل دوره في تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في السلطنة ، و تعزيز جودة الحياة وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية، من خلال تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج تركز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، مع السعي لتحفيز الاستثمار في الإنسان والمجتمع .

شكل(16): السكان العمانيين حسب الفئة

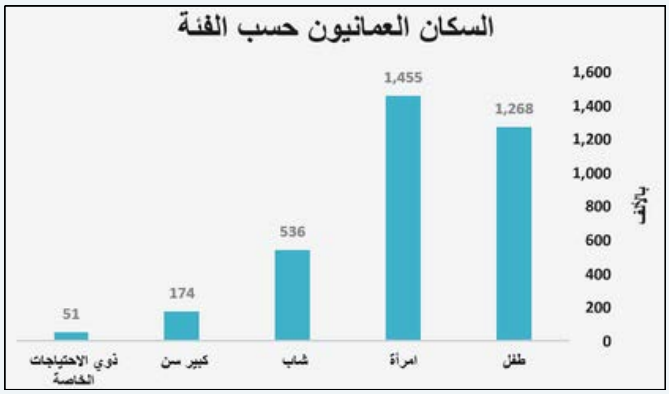

المصدر : كتاب الفئات المجتمعية - المركز الوطني للاحصاء والمعلومات

ولأن السلطنة تتمتع بهيكل سكاني شاب نسبيًا كما يوضحه الشكل (16) ، مع غلبة للنساء والأطفال، فإن هذا يشكل فرصة للتنمية المستقبلية عن طريق الاستثمار الفعّال في التعليم، التمكين، والرعاية. كما أن الفئات الأقل عددًا ككبار السن وذوي الإعاقة تحتاج إلى استراتيجيات خاصة لدمجهم وضمان جودة حياتهم

1. الأطفال

لقد حرصت السلطنة على دعم الفئات المختلفة لأداء دورها الفاعل والوقوف على احتياجاتها في جميع المجالات، وخصوصًا مجال التعليم الذي يُعد أساس التنمية الحضرية. وفي هذا الإطار، تولي الحكومة اهتمامًا خاصًا بالأطفال بوصفهم ركيزة أساسية لمستقبل التنمية؛ مما يعزز أهمية الاستثمار في التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية لضمان نموهم في بيئة عادلة وشاملة توفر لهم فرصًا متكافئة. ويوضح الشكل التالي عدد الأطفال العُمانيين الملتحقين بالتعليم للعام الدراسي (2024-2023):

شكل(17): إجمالي الطلبة الملتحقين بالتعليم 2023،2024

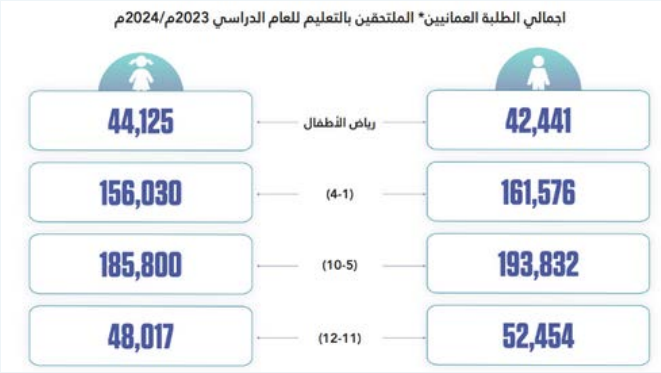

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات *لا يشمل طلبة المدارس الدولية

كما يحظى تعليم الأطفال في سلطنة عُمان باهتمام كبير يتجلى في السياسات الحكومية الواضحة والبرامج الشاملة التي تهدف إلى توفير بيئة تعليمية عادلة وشاملة. يُعد التعليم الأساسي (من الصف الأول حتى العاشر) مجانيًا وإلزاميًا، مع التزام الدولة بضمان وصوله إلى جميع الأطفال، بما في ذلك الفئات الضعيفة وسكان المناطق النائية.

كما يحظى التعليم ما قبل المدرسة بعناية خاصة، حيث تشرف وزارة التربية والتعليم على برامج رياض الأطفال، وتدعم المبادرات الأهلية والخاصة، مع التركيز على إدماج المهارات الحياتية والقيم الوطنية في هذه المرحلة المبكرة.

- الدعم الإجتماعي التعليمي

وفيما يتعلق بالأطفال من ذوي الإعاقة، تنفذ الحكومة برامج دمج تربوي داخل المدارس الحكومية، مدعومة بخدمات متخصصة، إلى جانب إنشاء مراكز تعليمية ورعائية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. كما تعزز الجهود الاجتماعية من خلال تقديم مساعدات تعليمية للأسر ذات الدخل المحدود، وتوفير مستلزمات مدرسية، وخدمات نقل مجانية، ووجبات مدرسية، خاصة في المناطق الريفية.

وفي إطار التعاون الدولي، تبذل السلطنة جهودًا ملموسة بالتعاون مع منظمة اليونيسف لدعم حق الأطفال في التعليم، حيث تشير التقارير إلى أن نسبة 100% من الطلاب الذين أكملو تعليمهم الابتدائي . وقد أُطلقت برامج خاصة تستهدف الفئات الأكثر احتياجًا، مثل أطفال المناطق البعيدة، والأسر ذات الدخل المحدود، وذوي الإعاقة. وتعزز الشراكة مع اليونيسف بيئة مدرسية آمنة ومحفزة، مع التركيز على تعزيز التحاق الفتيات، والحد من التسرب، ودعم التعليم المبكر.

- المبادرات الرقمية

كما تسهم المبادرات الرقمية في تطوير العملية التعليمية، من خلال إطلاق منصات التعليم عن بُعد، وتدريب المعلمين على استخدام التقنيات الحديثة، وتوفير الأجهزة اللوحية في المناطق النائية. وفي مجال الطفولة المبكرة، يتم تطوير المناهج بالتعاون مع منظمات دولية، وتنفيذ حملات توعوية للأسر، وتمويل مراكز رياض الأطفال الحكومية. ووفقًا لتقرير اليونيسف (2024)، تُعد سلطنة عُمان شريكًا فاعلًا في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، من خلال ضمان توفير تعليم شامل وعالي الجودة لجميع الأطفال.

2.المرأة

إن السلطنة تولي اهتمامًا كبيرًا بتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في مختلف المجالات. فقد شاركت المرأة العُمانية بشكل فعال في إعداد وتنفيذ رؤية عُمان 2040، بنسبة مشاركة تراوحت بين 30% و35% من أصل أكثر من 41 ألف مشارك/ة في مختلف مراحل الرؤية، مما يعكس دورها الحيوي والتزامها بالتنمية الوطنية.

وفي الجانب الاقتصادي بلغت نسبة النساء العمانيات العاملات من إجمالي المواطنين العمانيين العاملين 29% عام 2023، بزيادة 8% عن العام السابق. كما بلغ عدد رائدات الأعمال 14,194 امرأة بنسبة 6.1%، وتمتلك النساء حوالي 40% من الأراضي و16% من الوحدات السكنية. وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها نساء عمانيات إلى أكثر من 40 ألف مؤسسة، إضافة إلى أكثر من 21 ألف رائدة أعمال حاصلة على بطاقة ريادة.

وقد استفادت المرأة من عدة برامج حكومية، منها برنامج "تمكين" للنساء من فئة الضمان الاجتماعي وذوات الدخل المحدود، وبرنامج "ريفي" الذي أطلقه بنك التنمية العُماني، بالتعاون مع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، حيث يهدف إلى تمكين المرأة الريفية اقتصاديًا. و يستهدف البرنامج النساء العاملات في المجالات الزراعية والحيوانية والصناعات المرتبطة بها، بهدف رفع مستوى دخل الأسر الريفية وتعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية. كما يركز "ريفي" على تطوير قدرات المرأة في إدارة المشاريع، وتوسيع نطاق الصناعات الريفية وربطها بالأسواق المحلية والإقليمية، مما يُمهّد الطريق لإنشاء مشروعات أكبر مستقبلًا.

وقد تم تمويل 178 مشروعًا حتى منتصف عام 2023. كما تم تنفيذ برامج تدريب وتأهيل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ورفع نسبة مشاركتهن الاقتصادية، حيث بلغت نسبة العاملات منهن 44.2% من إجمالي العاملين من ذوي الإعاقة، وتم تنفيذ مبادرات خاصة بهن مثل ملتقى "قادرون"، وهي تعكس التطور المستمر في جهود تمكين المرأة العُمانية في مختلف المجالات.

وقد حصلت المرأة على فرص متساوية مع الرجل في المنح الدراسية والتدريب المهني والتأهيل الأكاديمي. كما أتيحت لها فرص وظيفية عادلة وأجور متساوية. وفي عام 2023، بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان 9.94%، وفي المجالس البلدية والمحلية 3.50%. وعلى المستوى المجتمعي، أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية جمعيات للمرأة العُمانية في مختلف المحافظات، وخصصت يوم 17 أكتوبر من كل عام للاحتفال بيوم المرأة العمانية تقديرًا لدورها وجهودها في بناء الوطن.

3. الشباب

وبالنسبة لفئة الشباب فقد أولت رؤية عُمان 2040 اهتمامًا كبيرًا بالشباب، وحددت سبعة أهداف استراتيجية رئيسية تعكس هذا الاهتمام، من أبرزها: بناء منظومة متكاملة من السياسات والتشريعات والاستراتيجيات الموجهة لقطاع الشباب، وإنشاء مؤسسة متخصصة تُعنى بهذا القطاع، وتعزيز تكامله مع القطاعات الأخرى، وضمان تطويره وحوكمته بشكل مستمر.

كما تهدف الرؤية إلى دعم مشاركة الشباب السياسية ومساهمتهم في صنع القرار على المستويين الوطني والدولي، وتنمية مهاراتهم ومواهبهم، وتطوير قيادات شابة متخصصة قادرة على الإسهام في التنمية والمنافسة محليًا ودوليًا. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الرؤية إلى توفير بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع تأسيس المشاريع الناشئة التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني، إلى جانب استشراف القطاعات المستقبلية ذات الفرص التشغيلية للشباب، وبناء منظومة ثقافية وترفيهية تسهم في تعزيز جودة الحياة والتواصل الفعّال مع الشباب.

فقد قفزت سلطنة عُمان إلى المرتبة 33 عالميًا في مؤشر تنمية الشباب الصادر عن أمانة الكومنولث حيث ارتفعت مقارنة بالمرتبة 52 في عام 2020، مسجلة قفزة بمقدار 19 مرتبة، وبذلك تكون سلطنة عُمان قد حققت المستهدف المرتبط برؤية عُمان 2040 قبل الموعد المحدد له في عام 2030، ويُعزى هذا التحسن إلى التزام السلطنة بتطوير سياسات وبرامج فاعلة تهدف إلى تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في مختلف المجالات وهي :

1. برنامج حوكمة وتنظيم قطاع الشباب

- لائحة المبادرات الشبابية: لتنظيم عمل المبادرات الشبابية والمشاركة في التنمية.
- الاستراتيجية الوطنية للشباب: قيد الإعداد بنسبة إنجاز 84%.
- لائحة اللجان الشبابية: أدرجت ضمن قانون الهيئات الرياضية، لتعزيز مشاركة الشباب بالأندية.

2. برنامج تعزيز المشاركة الشبابية

- يوم الشباب العماني: يتم الاحتفال به سنويا لتكريم الشباب في 26 أكتوبر.
- مشروع سفراء الشباب: تدريب 100 شاب للمشاركة في المحافل الدولية.
- المشاركات الخارجية: 22 مشاركة دولية شارك فيها 96 شابًا وشابة.
- برنامج "سند" للتطوع: تدريب 38 شابًا على العمل التطوعي المتخصص.

3. برنامج تطوير القدرات والمهارات الشبابية

- برنامج الانضباط العسكري: شارك فيه 700 شاب من فئة (16–17 سنة).
- الجلسات الحوارية: تم عمل 13 جلسة ناقشت قضايا الشباب.
- البطولة الوطنية للمناظرات: شارك فيها 464 شابًا.
- جائزة تواصل للأفلام القصيرة: تنافس فيها 24 فيلمًا شبابيًا.
- ملتقى العلوم الخليجي: تم استضافة 60 مشاركًا و38 مشروعًا ابتكاريًا.
- مخيم الشباب العربي: تم استضافة 25 شابًا موهوبًا من الوطن العربي.
- دراسة مهارات المستقبل: من خلال تحليل مهارات الشباب في 4 قطاعات حيوية(التعليم والصحة والهندسة والإنشاءات وإدارة الثروات الطبيعية).
- دعم المبادرات الشبابية: فقد تم تمويل 59 مبادرة خلال 2024.
- الأنشطة الشبابية: استفاد منها 21,914 شابًا خلال 2024.

- أنشطة في مجال الابتكار:

- معسكر مستعد: تم تدريب 1,290 شابًا في 63 معسكرًا.
- مركز الشباب: استفاد منه 136,800 شابًا.و سيتم التوسع في إنشاء مراكز جديدة في 5 محافظات

أما في قطاع الرياضة، فقد حقق الرياضيون العمانيون إنجازات نوعية تمثلت في حصد 167 ميدالية ملونة إقليمية ودولية، وتأهل العداء علي البلوشي إلى أولمبياد باريس 2024، إلى جانب تنفيذ برنامج "منظومة إعداد الرياضيين" لتأهيل المواهب الوطنية، رغم تحديات مثل محدودية الموارد المالية وضعف الاستثمار الرياضي ونقص الكوادر البشرية في الجهات المعنية بالقطاع، مما أثر على كفاءة التنفيذ والمتابعة. وعلى الرغم من هذه التحديات، نفذت الوزارة خلال عام 2024 عددًا من الأنشطة المتنوعة، بلغ مجموعها 630 نشاطًا، واستفاد منها 108,096 مشاركًا، حيث شكّلت الأنشطة الرياضية النسبة الأكبر من حيث عدد المستفيدين بواقع 68.9%، تليها الأنشطة الشبابية بنسبة 16.91%، ثم الأنشطة الثقافية بنسبة 14.19%.

كما اهتمت سلطنة عُمان بفئة الشباب من خلال دعم التعليم ورفع نسب الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك زيادة عدد المقاعد في البعثات الدراسية الداخلية والخارجية، لضمان تأهيل أوسع لخريجي الدبلوم العام. وقد بلغ عدد الشباب العُمانيين المشتغلين في عام 2023م نحو 174,236 شابًا، بزيادة قدرها 3% عن العام السابق، ويُلاحظ أن 7% منهم – أي ما يعادل 12.9 ألف شاب – يعملون لحسابهم الخاص، مما يعكس نموًا ملحوظًا في توجه الشباب نحو ريادة الأعمال والعمل الحر. في المقابل، بلغ معدل الشباب العمانيين الباحثين عن عمل في الفئة العمرية(18 - 29) سنة في عام 2023 م 8.6.
ويُبرز ذلك الحاجة الملحة لتعزيز جهود التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب لضمان اندماجهم الفاعل في مسارات التنمية، حيث أن عدد الشباب العُمانيين في الفئة العمرية من 18 إلى 29 عامًا المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي خلال نفس العام نحو 21,797 شابًا فقط ، بما يعادل 4% من إجمالي الشباب في السلطنة.

4. كبار السن

إن تطوير بيئة شاملة وآمنة تكفل لفئة كبار السن الرعاية والحماية، بما يتماشى مع التوجهات الإقليمية والدولية هو مطلب أساسي توفره السلطنة . وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تقديم خدمات متعددة تهدف إلى تعزيز استقلالية كبار السن وتفاعلهم المجتمعي، وتشمل هذه الخدمات: الأجهزة التعويضية، والإرشاد النفسي والاجتماعي، والأنشطة الاجتماعية والترفيهية، إلى جانب تهيئة المنازل بما يتناسب مع احتياجاتهم. كما تشجع السلطنة على إنشاء "الأسر البديلة" ومراكز الرعاية النهارية، لضمان بقاء كبار السن ضمن محيطهم الأسري والمجتمعي، وتعزيز دورهم ومكانتهم في المجتمع. ومن خلال هذه المبادرات، تسعى عُمان إلى ضمان حياة كريمة لكبار السن، وتحقيق إدماجهم الفاعل في الحياة الاجتماعية، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية "عُمان 2040".

حيث بلغ عدد كبار السن العمانيين في سلطنة عُمان حتى نهاية عام 2023وفقًا لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات نحو 173,619 شخصًا، كما تُشير التوقعات إلى أن عددهم سيصل إلى أكثر من 376,716 شخصًا بحلول عام 2040، مع توقع زيادة ملحوظة في محافظات مثل شمال الباطنة ومسقط ،و 22% من إجمالي كبار السن العمانيون شملهم نظام الضمان الاجتماعي كما يقدم صندوق الحماية الاجتماعية برنامج "منفعة كبار السن"، والذي يوفر دعمًا ماليًا شهريًا بقيمة 115 ريالًا عُمانيًا للمواطنين الذين بلغوا سن 60 عامًا، بهدف ضمان حد أدنى من الحماية الاجتماعية النقدية لهذه الفئة. وتولي سلطنة عُمان فئة كبار السن اهتمامًا بالغًا، انطلاقًا من مبادئ اجتماعية وإنسانية راسخة، تُجسَّد في منظومة متكاملة من التشريعات والسياسات والخدمات. ويبرز هذا الاهتمام من خلال ثلاثة محاور رئيسية: القانوني، الصحي، والاجتماعي، كما يلي:

أولًا: الجوانب القانونية

أقرت السلطنة قانون رعاية المسنين (2023) كأول تشريع وطني يُعنى بحقوق كبار السن، ويُلزم الدولة والمجتمع والأسرة بتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية لهم.

ينص القانون على إنشاء لجان ومؤسسات مختصة لمتابعة تطبيق الحقوق، ويشدد على ضرورة حماية كبار السن من التمييز وسوء المعاملة، وضمان مشاركتهم الفاعلة في المجتمع. كما تدعم هذه المنظومة تشريعات مكملة، كقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية، التي توفر تغطية خاصة لهذه الفئة.

ثانيًا: الجوانب الصحية

توفر سلطنة عُمان رعاية صحية متخصصة لكبار السن تشمل:

1. عيادات متخصصة في بعض المؤسسات الصحية.
2. برامج دورية للفحوصات والتطعيمات، خاصة للأمراض المزمنة مثل السكري والضغط والقلب.
3. الرعاية الصحية المنزلية عبر زيارات ميدانية منتظمة يقوم بها فريق طبي ونفسي متعدد التخصصات.
4. العيادات المتنقلة التي تضمن وصول الخدمات إلى كبار السن في المناطق النائية.

ثالثًا: المبادرات الاجتماعية الداعمة

تكاملت الجهود الرسمية والمجتمعية لتعزيز جودة حياة كبار السن من خلال مبادرات نوعية، أبرزها:

1. مبادرة "نحن معكم": أطلقتها وزارة التنمية الاجتماعية لتقديم رعاية منزلية شاملة بالتعاون مع الجهات الصحية.
2. مبادرة "رد الجميل": تنفذها جمعيات أهلية في ولايات مختلفة، وتشمل زيارات وفعاليات ترفيهية.
3. الاحتفال باليوم العالمي لكبار السن (1 أكتوبر): يتضمن فعاليات وطنية للتوعية بحقوقهم وإبراز مساهماتهم.
4. مبادرات تطوعية شبابية مثل حملة "لكم في القلب مكان"، التي تُعزز التواصل بين الأجيال وتُكرم كبار السن معنويًا.

5. ذوي الاحتياجات الخاصة

كما تقدم وزارة التنمية الاجتماعية لذوي الإعاقة برامج الدمج بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. وتوفير دعمًا ماليًا منتظمًا عبر "منفعة الأشخاص ذوي الإعاقة"،في صندوق الحماية الاجتماعية التي تُخصص مبلغ 130 ريالًا عُمانيًا شهريًا للمستحقين وفقًا لضوابط محددة. وفي إطار التمكين، أُطلقت مبادرات مثل "كن معنا لأجلهم"، التي تُعنى بتدريب الأشخاص من ذوي الإعاقات الذهنية والحركية البسيطة والمتوسطة على مهارات حياتية ومهنية، تمهيدًا لتوظيفهم في القطاع الخاص. كذلك، دشنت الجهات المختصة دليلًا شاملًا للخدمات والتسهيلات المقدمة لذوي الإعاقة من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة، بهدف تعزيز وصولهم العادل إلى مختلف الفرص والخدمات

. وقد أولت وزارة التنمية الاجتماعية اهتمامًا كبيرًا بهذه الفئة، من خلال تيسير حصولهم على احتياجاتهم الأساسية، والعمل على دمجهم في مسيرة التنمية الوطنية عبر مراكز التأهيل المختلفة. وقد بلغ عدد الملتحقين بمراكز الوفاء لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومراكز التأهيل الخاصة حوالي 3,083 و3,039 شخصًا على التوالي خلال عام 2023م .

وقد ساهمت هذه المراكز في تأهيلهم وتوظيفهم في مختلف القطاعات، حيث شهد عام 2023م ارتفاعًا بنسبة 15 % في إجمالي عدد المشتغلين من ذوي الإعاقة مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ عددهم 11,080 مشتغلًا، ويُشكل العاملون في القطاع الخاص ما نسبته 44% من إجمالي المشتغلين من هذه الفئة خلال العام ذاته.

وقد أطلقت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في 7 يناير مبادرة "نحن أقرب" لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تحسين وتطوير الخدمات المقدمة لهم. وهدفت المبادرة إلى تفعيل الحوار التشاركي والارتقاء بجودة الخدمات بما يتوافق مع احتياجاتهم وتطلعاتهم، وذلك بمشاركة ممثلين عن الجمعيات المعنية، وخبراء، ومجموعة من ذوي الإعاقة. تناول اللقاء قضايا محورية مثل تسهيل الوصول، وتوفير التكنولوجيا المساعدة، والاحتياجات التخطيطية في المدن. وأكدت الوزارة التزامها بدعم وتمكين هذه الفئة عبر تبسيط الإجراءات، ودمج متطلباتهم في تصميم وتنفيذ المشاريع المستقبلية، وتوفير بيئة خدمية شاملة في جميع المحافظات.

- **ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات**

إن تحسين جودة البنية التحتية الحضرية وضمان الوصول الآمن والميسر إلى الأماكن العامة، يعد من أهم المؤشرات ضمن رؤية "عُمان 2040" ومشاريع الإستراتيجة الوطنية للتنمية العمرانية والتي تُعزز مبادئ التنمية المستدامة والتخطيط الحضري الشامل. وتُعد الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات من العناصر الأساسية في هذا التوجه، حيث تعمل الجهات المعنية كوزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبلديات المحافظات على تطوير شبكات تنقل تراعي سلامة جميع المستخدمين، بمن فيهم المشاة وراكبي الدراجات وذوو الإعاقة ضمن المشاريع والمخططات الحديثة. في السنوات الأخيرة، بدأت العديد من المدن العُمانية مثل مسقط وصحار وصلالة في تنفيذ مشاريع لتحسين الأرصفة وتوفير منحدرات وممرات مخصصة لذوي الإعاقة، إلى جانب تنفيذ مسارات مخصصة للدراجات الهوائية في بعض المناطق السياحية والمخططات الحديثة. كما يتم إدماج مبادئ التصميم العمراني الشامل في مشاريع التطوير العقاري الجديدة لضمان الوصول الشامل والعادل إلى المرافق العامة. رغم الجهود المبذولة، لا تزال بعض التحديات قائمة، كضعف تغطية ممرات الدراجات في المدن الكبرى وتدني مستوى الصيانة في بعض المواقع. وفي هذا السياق، تسعى سلطنة عُمان، ممثلة بوزارة الإسكان والتخطيط العمراني والبلديات، إلى تنفيذ برامج ومبادرات تهدف إلى التوسع في المساحات الخضراء المنبسطة وإدراج عناصر صحية تُعزز من أنسنة المدن، وذلك لتحسين جودة الحياة الحضرية. وتشمل هذه الجهود إنشاء المماشي والمتنزهات داخل الأحياء السكنية، وتطوير الحدائق العامة في مراكز الولايات والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية، إلى جانب اعتماد تخطيط عمراني متكامل يراعي إدراج هذه المرافق الحيوية. وتأتي هذه المشاريع ضمن إطار استراتيجية التشجير المستدام، بما يحقق التوازن بين النمو السكاني والتوسع العمراني، ويُسهم في معالجة التحديات البيئية والمعيشية، من خلال تعزيز نهج تخطيطي مرن قائم على البيانات. وفي هذا الإطار يُعَدّ مشروع «الموج مسقط» نموذجًا حياً للحياة الحضرية الحديثة في سلطنة عُمان، إذ يجمع بين الفنادق والمطاعم والمقاهي والمرافق الرياضية والترفيهية والسياحية، ويطبّق عمليًا مفهوم الأماكن العامة من خلال شبكة مماشي ومسارات تُسهّل التنقُّل النشط بين الأحياء والمرافق؛ ويضم ملعب جولف مُصنَّفًا ضمن أفضل 100 ملعب عالمي، ومارينا حائزة «جائزة المرسى الذهبية»، وشاطئًا رمليًا بطول كيلومترين، ومساحات خضراء تبلغ 0.265 كم² تحتضن أكثر من 3000 شجرة، إضافة إلى مسارات للدراجات والجري، في نهج يركّز على أنسنة المدن والاستدامة.

صورة (19): مشروع الموج في مسقط

وعلى الصعيد التراثي، أسهم مشروع إعادة تأهيل حارات العقر في نزوى في رصف الأزقة بالحجر المحلي وتركيب إنارة تقليدية وإحياء الممرات والمجالس العامة، ما سهّل الحركة للجميع وحافظ على الطابع التاريخي، ، كما فعّلت مبادرات ولاية الحمراء شراكة مجتمعية-بلدية لتطوير الساحات المجاورة لبيت الصفاة وتحسين ممرات المشاة حول الوادي بما يلبّي احتياجات السكان. وتوضح الصورة (21) مشروع تاهيل حارة العقر والصورة(20) يوضح صور لبيت الصفاة في ولاية الحمراء

صورة (20): تطوير بيت الصفاة في ولاية الحمراء

الصورة (21): مشروع تاهيل حارة العقر

وفي جنوب الباطنة، وفّر ممشى وادي المعاول بيئة صحية وآمنة للمشاة داخل نسيج عمراني متوسّط الكثافة، وربط الطبيعة بالأنشطة المجتمعية، في حين ركزت مبادرة «الممر الآمن للمدارس» بنزوى على تأمين حركة الأطفال عبر مسارات مظلّلة ومراقَبة بدعم أهلي ورسمي.

صورة (22): ممشى وادي المعاول

أما مشروع تطوير واجهة مطرح البحرية في مسقط فحوّل الكورنيش إلى مساحة عامة مرنة بممشى ومناطق جلوس ومظلات تقليدية وأكشاك، مع الحفاظ على الطابع المعماري العُماني وربطه بالخدمات. وعلى الساحل الشرقي، هيّأت واجهة صور البحرية ممشى مطلًّا على الخليج يتصل بعدة مداخل ويوفر ساحات وملاعب عامة، فيما جمعت مخططات تطوير واجهات لوى وشناص في شمال الباطنة بين الاستخدامات السياحية وموانئ الصيادين وفراغات عامة مفتوحة، لتثري التجربة الساحلية وتدعم النشاط المجتمعي في ربوع السلطنة.

وتجسّد مناطق القرم وكورنيش السيب نماذج مشرفة في تعزيز الوصول الشامل إلى الأماكن العامة في سلطنة عُمان. ففي القرم، يوفّر ممشى القرم بيئة مريحة وآمنة للمشاة، مع أرصفة واسعة ومسارات مناسبة للرياضة والترفيه. ويُعد كورنيش السيب من الوجهات الحيوية التي تضم أرصفة منظمة، وممرات مخصصة للمشاة والدراجات، مما يعزز من سهولة الحركة ويشجع على أسلوب حياة صحي.

صورة (23): الواجهة البحرية لمطرح

صورة (24): واجهة صور البحرية

صورة (25): كورنيش السيب

صورة (26): شاطئ القرم

كما أن وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في سلطنة عُمان تلعب دوراً مهماً في ضمان الوصول إلى المواقع العامة وتحسين البنية التحتية لتسهيل الحركة والتنقل، وذلك يشمل عدة جوانب مثل توفير الأرصفة، الشوارع، أماكن المشي، وممرات ركوب الدراجات. يمكن تلخيص دور الوزارة في هذا السياق كالتالي:

1. تخطيط البنية التحتية للنقل:

تعمل الوزارة عند تخطيط وتنفيذ مشاريع الطرق بحيث تكون مصممة بشكل يراعي سهولة الوصول إلى المواقع العامة مثل الأسواق، المدارس، المستشفيات، والمتنزهات في المناطق الحضرية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من خلال توفير المداخل و المخارج .

2. توفير الأرصفة والممرات الآمنة:

تعمل الوزارة على إنشاء أرصفة واسعة وآمنة للمشاة لضمان تنقلهم بسهولة وأمان، مع مراعاة معايير السلامة العامة لتجنب الحوادث و إنشاء ممرات عبور للمشاة جسور علوية أو أنفاق .

3. تطوير ممرات المشي وركوب الدراجات:

حسب المواصفات القياسية المعمول بها في الوزارة و متمثلة في دليل تصميم الطرق العماني فهو يدعم توفير مساحات مخصصة للمشاة كما ان يجري حاليا تحديث الدليل ليواكب التطور الحضري الحاصل في السلطنة و توجهات الحكومة في ذلك ، مما يدعم نمط الحياة الصحي ويقلل الاعتماد على السيارات .

4. تحسين وسائل النقل العام:

من خلال تطوير شبكات النقل العام، تسعى الوزارة إلى تسهيل وصول المواطنين إلى المواقع العامة دون الحاجة لاستخدام السيارة الخاصة، مما يسهم في تخفيف الازدحام المروري. إطلاق مشروع حافلات النقل العام في مسقط، مع محطات متطورة قريبة من الأسواق والمراكز الصحية والمدارس، مع توفير ممرات مشاة آمنة حول هذه المحطات لتسهيل الوصول إليها.

2.1.1 الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

ضمان الحصول على سكن لائق ميسور التكلفة

تحقيق العدالة السكنية وتوفير سكن ملائم وميسور التكلفة لجميع فئات المجتمع يُعد من الركائز الأساسية في سياسات التنمية العمرانية في سلطنة عُمان. وتُعتمد في هذا الإطار سياسات متكاملة تدعم القدرة الشرائية وتحسّن جودة المساكن، مع إعطاء أولوية لدعم الأسر ذات الدخل المحدود من خلال برامج تمويل عقاري ميسر. كما تولي الحكومة اهتمامًا كبيرًا بتأمين الحيازة الآمنة للأراضي والمساكن عبر تحديث نظام التسجيل العقاري وإصدار تشريعات حديثة تضمن حماية حقوق الملكية، إلى جانب تمكين الفئات الضعيفة مثل النساء وكبار السن. ويجري العمل على تأهيل الأحياء الفقيرة والعشوائيات ودمجها ضمن خطط التنمية الحضرية، لضمان توزيع عمراني متوازن والحد من التكتلات السكنية المنعزلة. وتُعد مبادرة "صروح" نموذجًا بارزًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير أحياء سكنية متكاملة الخدمات، بما ينسجم مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية التي توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزز البنية التشريعية والمادية، وتدعم المشاركة المجتمعية، لتحقيق تخطيط حضري فعّال ومستدام.

- برامج الاسكان الاجتماعي :

يهدف الدعم الإسكاني الذي تقدمه الحكومة لبرامج الإسكان الاجتماعي إلى توفير المسكن المناسب لذوي الدخل المحدود بهدف تحسين المستوى المعيشي لتلك الأسر ومساعدتها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقدم الوزارة برامج خاصة بالإسكان الاجتماعي تعنى بتوفير الخدمات الإسكانية لفئات معينة من الأسر العمانية ذات الدخل المحدود، وهي كالتالي:

1. برنامج الوحدات السكنية: وهو عبارة عن مجموعة المساكن التي يتم بناؤها عن طريق الوزارة. وصل عدد الوحدات السكنية المنفذة ضمن برنامج الوحدات السكنية خلال الاعوام(2020-2024) 468 وحدة سكنية بتكلفة حوالي 23 مليون ريال عماني. ومعظم المشاريع في هذا البرنامج موجهة إلى القرى البعيدة. مثل التوجيهات السامية بتنفيذ عدد 60 وحدة سكنية في كمزار بمحافظة مسندم .

2. برنامج المساعدات السكنية: وهو عبارة عن المبلغ الذى يتقرر صرفه لبناء مسكن أو شراؤه ، ولا يتم استرداده. فقد بلغ عدد المساعدات السكنية المنفذة ضمن برنامج المساعدات السكنية خلال الأعوام (2020-2024) 5884 وحدة سكنية بتكلفة حوالي 150 مليون ريال عماني .

وسعياً من الوزارة إلى إدماج هذه الأسر ضمن مختلف شرائح المجتمع فقد تم ضمان حق الأسر المستحقة في الاستفادة من الاحياء السكنية المتكاملة والمدن المستقبلية من خلال تخصيص نسبة من الوحدات السكنية فيها لهذه الأسر. وفي إطار تحقيق الاستقرار الأسري لمستحقي الإسكان الاجتماعي وقعت الوزارة اتفاقيات شراء أكثر من 200 وحدة سكنية من مشاريع الأحياء السكنية المتكاملة لمستحقي الإسكان الاجتماعي بقيمة إجمالية تتجاوز (8.5) مليون ريال عماني، بهدف توفير مسكن ملائم بمواصفات حديثة ضمن مجمعات مكتملة الخدمات لضمان اندماج الأسر المستحقة للإسكان الاجتماعي ضمن مشاريع المدن المستقبلية، ويشمل 26 وحدة سكنية من حي الشروق بولاية صلالة، و30 وحدة سكنية من حي مجد بولاية صحار، و28 وحدة سكنية بحي اللبان في حلبان، و26 وحدة سكنية بمشروع الرستاق، و20 وحدة سكنية بمشروع المضيبي، و29 وحدة سكنية بحي الزين في ولاية بدبد، و20 وحدة سكنية بحي النسيم بولاية بركاء، و30 وحدة سكنية بحي النور في ولاية نزوى

كما تم توجيه هذه البرامج لتخدم الأسر المتضررة من الأنواء المناخية، ومن أبرز التوجيهات السامية اعتماد مبلغ حوالي 26.400.000 مليون ريال عماني لمساعدات الأسر المقيمة في المناطق الجبلية والمتضررين من الأنواء المناخية في كل من محافظات شمال وجنوب الشرقية ،.

التحول الرقمي:

وضمن جهود الوزارة في التحول الرقمي فقد تم إضافة خدمات الإسكان الاجتماعي إلى منصة أملاك وأتمتتة الإجراءات لتسريع البت في المعاملات وضمان الجودة والشفافية والموضوعية في تقديم الخدمة.

الشراكة المجتمعية:

تعمل الوزارة على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والجمعيات الخيرية في دعم قطاع الإسكان الاجتماعي الاجتماعي لا سيما مع التوجهات الجديدة للقطاع التي تعزز من دور القطاع الخاص والمجتمع المدني جنبا إلى جنب مع القطاع الحكومي.

وضمن سياق الشراكة المجتمعية فقد:

صورة (27): الوحدات السكنية للمستحقين بالعامرات بنظام "التاون هاوس"

- تم بناء (32) وحدة سكنية بنظام تاون هاوس بولاية العامرات بالاتفاق مع مؤسسة سعود بهوان للأعمال الخيرية بتكلفة مالية بلغت (2456786) ريال عماني.
- تنفيذ 100 وحدة سكنية بتمويل من مؤسسة بهوان للأعمال الخيرية بتكلفة إجمالية قدرها ٣.٠٠٠.٠٠٠ مليون ريال عماني.
- يتم كذلك تنفيذ ٣٠٠ وحدة سكنية تم تمويلها عن طريق مشروع ساس بالتعاون مع جمعية الرحمة بتكلفة إجمالية بلغت ٩.٦٠٠.٠٠٠ مليون ريال عماني.
- وحدات سكنية في منطقة الجويرة بولاية جعلان بني بو حسن بلغ عددها ٤٥ وحدة سكنية بتكلفة تقدر ب ١.٥٠٠.٥٠٠٠ مليون ريال عماني بالشراكة مع القطاع الخاص.
- الاتفاق مع جمعية دار العطاء لبناء 36وحدة سكنية لعدد من المواطنين المتضررة منازلهم بمحافظة شمال الباطنة للتخفيف من آثار الحالة المدارية (شاهين).
- تم الاتفاق مع مؤسسة الجسر للأعمال الخيرية لبناء 30 وحدة سكنية لعدد من المواطنين المتضررة منازلهم بمحافظة شمال الباطنة للتخفيف من آثار الحالة المدارية (شاهين).

ويتم العمل كذلك على عدة مشاريع قيد الإنشاء تم تمويلها عن طريق الهيئة العمانية للأعمال الخيرية بتكلفة تقديرية بلغت حوالي 2,000,000 مليون ريال عماني.

صورة (28): حي العطاء بالاتفاق مع جمعية دار العطاء ووزارة الاسكان والتخطيط العمراني

الخطة الوطنية للإسكان الاجتماعي:

تعكف الوزارة حاليا على إعداد خطة وطنية للإسكان الاجتماعي بما يضمن معالجة التحديات والاستفادة من الفرص القائمة وتحقيق الاستدامة المالية، وقد نجم عن تحليل الوضع القائم الخروج بتوجهات استراتيجية للإسكان الاجتماعي تتمثل في المنظومات التالية: منظومة الاستحقاق ، ومنظومة الاستدامة المالية (بما فيها تعزيز الشراكة المجتمعية)، ومنظومة ضمان جودة الوحدات السكنية، ومنظومة تمكين الأسر، و تتكامل هذه المنظومات في مجملها مع بعضها البعض لتحقيق التوجهات الجديدة ، بالإضافة إلى أهمية توافر ممكنات لتحقيقها مثل التحول الالكتروني لأتمتتة الإجراءات بين مختلف الجهات ذات الصلة وتطوير منصة للاستحقاق، وبناء الكوادر البشرية العاملة في هذا المجال.

وتعكس مؤشرات قطاع الإسكان في سلطنة عُمان مجموعة من الجوانب المرتبطة بجودة السكن وكفاءته ومدى ملاءمته للاحتياجات المجتمعية. ففي عام 2024، يُظهر مؤشر الوحدات حسب الإشغال أن الغالبية العظمى من الوحدات السكنية هي وحدات مشغولة بالكامل، بعدد يبلغ 1,104,621 وحدة، ما يمثل النسبة الأكبر. في المقابل، سُجّلت 283,861 وحدة غير مشغولة، و138,765 وحدة تُستخدم بشكل جزئي، وهي الفئة الأقل. هذا التوزيع يشير إلى تزايد الطلب على السكن، مع احتمال وجود فائض في بعض المناطق أو تباين في توزيع المساكن على المستوى الجغرافي أما مؤشر نسبة إيجار المسكن إلى الدخل الشهري، فهو يُعنى بقياس نسبة ما تنفقه الأسر المستأجرة من دخلها الشهري لتأمين المسكن، ويُعد من المؤشرات المهمة لتقييم القدرة الشرائية. وبحسب المسح الوطني لنفقات ودخل الأسرة لعام 2019، سجّلت محافظة مسقط أعلى نسبة إنفاق على الإيجار مقارنة بالدخل، تلتها محافظة مسندم، في حين جاءت محافظة الظاهرة في المرتبة الأخيرة،

شكل(18): الوحدات حسب الإشغال

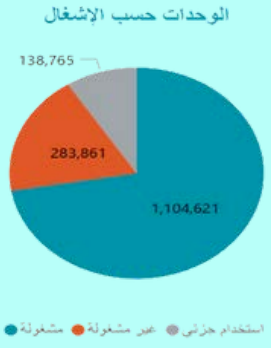

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

شكل(19): نسبة ايجار المسكن للدخل الشهري 20219

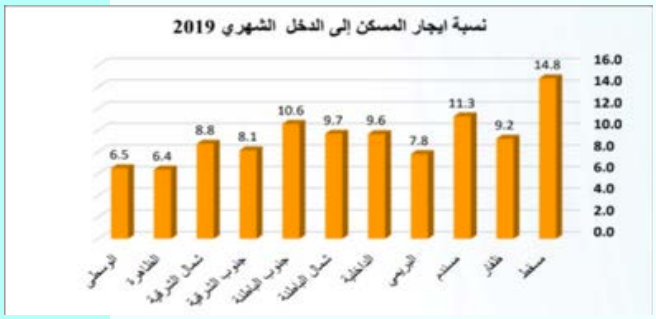

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات المسح الوطني لنفقات الأسرة عام 2019م

كما هو موضح في الشكل (18). ويُبرز هذا التفاوت الفروقات الاقتصادية بين المحافظات، ويؤشر إلى التحديات التي تواجهها بعض الأسر في توفير وفي سياق جودة السكن، يُعد مؤشر نصيب الفرد من مساحة المسكن مقياسًا رئيسيًا لملاءمة الوحدة السكنية لاحتياجات الأسرة. وقد بلغ هذا المؤشر في عام 2022 نحو 96.3 مترًا مربعًا للفرد، محققًا تحسنًا ملحوظًا مقارنة بعام 2010، كما هو موضح في الشكل (19). وتنبع أهمية هذا المؤشر من كونه يرتبط بمستويات الدخل والقدرة على توفير بيئة سكنية مريحة، خاصة في المناطق الحضرية مرتفعة التكلفة. كما يُعزز هذا التوجه التزام السلطنة بأهداف التنمية المستدامة 2030، التي تسعى لضمان حصول الجميع على مساكن آمنة ومناسبة، والحد من تدني جودة السكن، خصوصًا في المناطق الأقل حظًا

شكل(20): نصيب الفرد من مساحة المسكن

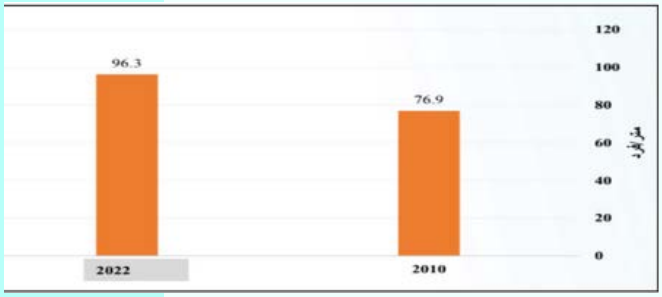

ضمان الوصول إلى خيارات مُستدامة لتمويل الإسكان

لقد حققت السلطنة العديد من الإنجازات في مجال توفير خدمات الإسكان، وبموجب القانون، يحق لكل مواطن امتلاك قطعة أرض سكنية وفقًا لشروط محددة. كما تقوم الحكومة ببناء وحدات سكنية للمواطنين ذوي الدخل المحدود، وتقدم المساعدات والقروض السكنية.

فقد عملت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في سلطنة عمان على دعم المواطنين العمانيين بمساعدات سكنية تهدف إلى تمكينهم من امتلاك أراضٍ سكنية وبناء منازل خاصة بهم. كما أنها توفر عدة برامج لدعم الإسكان، تشمل :

- منح الأراضي السكنية: يتم منح الأراضي السكنية للمواطنين المستحقين وفقًا لضوابط محددة تشمل العمر والحالة الاجتماعية وغيرها .
- المساعدات السكنية : تشمل تقديم دعم مالي يمكن استخدامه في بناء منزل جديد وفقًا للشروط المحددة من الوزارة.

- بنك الاسكان العماني :

كما يُعد بنك الإسكان العُماني أحد الركائز الأساسية في دعم الحركة العمرانية في سلطنة عُمان، من خلال تقديم التمويلات السكنية المدعومة للمواطنين المستحقين، بما يتماشى مع توجهات الحكومة الرشيدة نحو تعزيز التنمية الشاملة. ويطمح البنك إلى أن يكون جهة ريادية في تسريع وتيرة الإسكان والتعمير، مساهماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومتميزاً في تقديم خدماته للمواطنين، لا سيما ذوي الدخل المحدود والمتوسط، عبر تغطية جغرافية تمتد إلى مختلف المحافظات والولايات.

وخلال الفترة الماضية، تمكّن البنك من توفير مساكن مناسبة لعدد كبير من الأسر العُمانية، ويواصل جهوده خلال المرحلة القادمة لتوسيع قاعدة المستفيدين من خلال الدخول في شراكات استراتيجية مع البنوك المحلية التقليدية والإسلامية، عبر برنامج "إسكان". ويهدف هذا البرنامج إلى تقليص فترات الانتظار وتوفير خيارات تمويلية مرنة تلبي احتياجات المواطنين المستحقين، معتمداً على نظام إلكتروني حديث يسهّل إجراءات التقديم ويُسرّع من إنجاز المعاملات.

- **آلية سير العملية الالكترونية لمبادرة التعاون بين القطاعين العام والخاص "إسكان":**

تتيح منصة "إسكان" الإلكترونية للمواطنين، من مختلف المواقع الجغرافية في سلطنة عُمان، إمكانية الدخول والتسجيل للاطلاع على حالتهم التمويلية ومعرفة ما إذا كانوا ضمن المستحقين للحصول على التمويل الإسكاني. كما يمكنهم من خلال المنصة معرفة ترتيب دورهم ضمن قوائم الانتظار.

كما يقوم بنك الإسكان العُماني، بشكل دوري، بتحميل قوائم المواطنين المستحقين بحسب أقدمية التقديم، ورفعها إلى المنصة الإلكترونية. وبمجرد اقتراب دور المواطن، يتم إرسال رسالة نصية قصيرة إليه تتضمن إشعارًا بقرب استحقاقه، إلى جانب رابط مباشر يمكن من خلاله البدء في إجراءات تقديم الطلب إلكترونيًا، ومتابعة الخطوات اللازمة بحسب الإرشادات الموضحة في المنصة.

ويشترط للحصول على التمويل من خلال بنك الإسكان العُماني، بالنسبة للطلبات المدرجة ضمن قائمة الانتظار في وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، استيفاء المتقدم للمعايير التالية

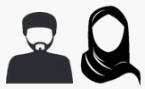

أن يكون عماني الجنسية ومتزوج

لديه دخل شهري ثابت ومستمر يستطيع من خلاله سداد أقساط التمويل بشكل منتظم إلى البنك

أن لا يكون مقدم التمويل مالكاً لمسكن في السلطنة

أن لا يكون مقدم التمويل أو زوجه منتفعاً بنظام الإسكان الاجتماعي أو أي نظام إسكان حكومي مدعوم من قبل الحكومة، وألا يكون هو أو زوجه مستفيداً أو مستحقاً لأي تمويل إسكاني أو منحة سكنية مدعومة من جهة عملهما

تم تحديد الرسوم المصرفية والإدارية المتعلقة بالتمويلات السكنية وفقًا لفئات الدخل، بحيث يتحمّل المقترض نسبة مئوية من الرسوم تختلف حسب شريحته الدخلية، وذلك على النحو الآتي:

فئات الدخل	الرسم الذي يتحمله المقترض
أقل من 401 ريال عُماني	1%
من 401 – 1000 ريال عُماني	3%
أكثر من 1000 ريال عُماني	4%

- **مبادرة مشاريع الأحياء والمخططات السكنية المتكاملة "صروح":**

انطلاقًا من حرص الحكومة الرشيدة على توفير سبل العيش الكريم للمواطن العُماني، يأتي مشروع "صروح" كأحد المبادرات النوعية الداعمة للسياسات الإسكانية في السلطنة، والتي تهدف إلى إيجاد بدائل مناسبة لتوفير مساكن ملائمة للمواطنين المستحقين لمنح الأراضي السكنية. ويُعد المشروع الأول من نوعه في سلطنة عُمان، حيث يُنفذ وفق نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال التعاون مع نخبة من الشركات العقارية الرائدة لتطويره وفق أفضل المعايير والمواصفات.

ويتميز مشروع "صروح" بتوفير بيئة سكنية متكاملة الخدمات، تشمل بنية تحتية حديثة، ومرافق اجتماعية وخدمية متنوعة، مثل المساجد، والمراكز الصحية والتجارية، والحدائق العامة، والميادين الرياضية المفتوحة، بما يضمن مستوى معيشة راقٍ للسكان. ويُعد المشروع فرصة نوعية للمواطنين المتقدمين بطلبات منح الأراضي السكنية، لاقتناء مسكن مناسب ومريح وبأسعار مدروسة تتماشى مع احتياجات مختلف الفئات.

وتنعكس نتائج هذه المبادرة في عدة جوانب مهمة، أبرزها:

- تعزيز الاستقرار الأسري
- وتحقيق تكامل في تقديم الخدمات
- وتوفير مخططات عمرانية مستدامة
- إلى جانب دعم الجهود الحكومية
- وخلق نمط حياة عصري يلائم تطلعات المجتمع

المخططات السكنية :

حي النسيم

محافظة جنوب الباطنة - ولاية بركاء

+355 ألف كم2

مشروع حي النسيم هو حي سكني بمواصفات حديثة، يحتوي على مبانٍ متنوعة المساحات تلبي تطلعات قاطنيها وتؤمن استقرار الأسرة. يقع الحي في ولاية بركاء ويتكون من 1051 وحدة سكنية بمساحات مختلفة و مواصفات عالية الجودة

حي العهد

محافظة مسقط - ولاية العامرات

+445 ألف كم2

مشروع حي العهد هو مجمع سكني يقع في العامرات في ولاية العامرات ويتكون من 965 وحدة سكنية مصممة بطابع عمراني ويوفر المشروع بدائل متنوعة من الوحدات السكنية بمساحات متفاوتة تتيح للمستفيد أكبر قدر من الخيارات للسكان

حي اللبان

محافظة جنوب الباطنة - ولاية نخل

+646 ألف كم2

مشروع حي اللبان هو مجمع سكني فاخر يقع في حلبان في ولاية نخل ويتكون من 1442 وحدة سكنية مصممة بطابع عمراني مستوحى من الطبيعة العمانية حيث الهدوء والخصوصية وجودة الحياة

حصن الزين

محافظة الداخلية -ولاية بدبد

+286 ألف كم2

مشروع حصن الزين هو مجمع سكني فاخر يقع في ولاية بدبد في محافظة الداخلية ويتكون من 639 وحدة سكنية بمساحات مختلفة ومواصفات عالية الجودة حيث يحتوي المجمع على مساحات خارجية شاسعة ومرافق متنوعة تخدم الجميع

حي الشروق

محافظة ظفار -ولاية صلالة

+324 ألف كم2

مشروع حي الشروق هو حي سكني بمواصفات حديثة في مدينةصلالة الساحرة حيث يجتمع الجمال الطبيعي مع الرفاهية والراحة في بيئة سكنية ويتكون الحي من 558فلة وعدد من الشقق متنوعة المساحة حيث تتميز الوحدات بتصاميم معمارية متنوعة تناسب جميع الأذواق

حي مجد

محافظة شمال الباطنة -ولاية صحار

+370 ألف كم2

مشروع حي مجد يشكل مجتمع متكامل قائم بذاته ويضمما يزيد عن 1057 وحدة سكنية متنوعة ومساحات متفاوته ليتيح للمستفيد اكبر قدر من الخيارات

تلال النخيل

محافظة مسندم -ولاية خصب

+635 ألف كم2

يشكل المشروع مجتمع متكامل قائم بذاته يضم ما يزيد عن 650 وحدة سكنية متنوعة ومساحات متفاوته تتيح للمستفيد خيارات عديدة

حي العزم

محافظة جنوب الباطنة -ولاية الرستاق

+380 ألف كم2

يهدف المشروع الى توفير بدائل جديدة من الاراضي المدعومة بخدمات البنى التحتية ، فضلا عن أسلوب الحياه الذي يلبي مختلف الرغبات والتطلعات ويتكون من 422 وحدة سكنية وأراضي

حي النور

محافظة الداخلية -ولاية نزوى

+674 ألف كم2

مشروع مخطط نزوى حي النور يضم 662 وحدة سكنية وأراضي ويهدف المخطط الى توفير بدائل جديدة من الأراضي المدعومة بخدمات البنى التحتية ومساحات خضراء لتطوير جودة حياة المواطنين الساكنين

حي السمو

محافظة شمال الشرقية -ولاية المضيبي

+275 ألف كم2

يهدف المشروع الى توفير بدائل جديدة من الأراضي المدعومة بخدمات البنى التحتية ومساحات خضراء لتطوير جودة الحياة للمواطنين الساكنين ، ويتكون المخطط من 183 وحدة سكنية وأراضي

- **إرساء حيازة آمنة**

يُعتبر تأمين الحيازة الآمنة للأراضي والمساكن عنصرًا محوريًا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية. وفي سلطنة عُمان، تُولي الحكومة هذا الجانب أهمية كبيرة من خلال مجموعة من المبادرات والإصلاحات الهادفة إلى تنظيم سوق العقار وحماية حقوق الملكية.

وإن من أبرز هذه الجهود، تحديث نظام التسجيل العقاري عبر إطلاق أنظمة رقمية الأمر الذي أسهم في تسريع الإجراءات، وتبسيط المعاملات، إلى جانب تعزيز الشفافية في ملكية الأراضي والعقارات.

كما تعمل الدولة على تطوير الإطار التشريعي من خلال تحديث القوانين المتعلقة بملكية الأراضي واستخدامها، بما يضمن وضوح الحقوق والواجبات لكل من المواطنين والمستثمرين، ويحدّ من التجاوزات أو الاستخدام غير القانوني.

وفي إطار تعزيز العدالة الاجتماعية، تبذل الجهات المعنية جهودًا لحماية الفئات الأكثر ضعفًا، مثل النساء والمسنين والأيتام، من خلال ضمان تمتعهم بحقوق حيازة آمنة ومعترف بها قانونًا. فالمرأة العُمانية، على سبيل المثال، تتمتع بحقوق مماثلة للرجل في امتلاك الأراضي والعقارات، سواء عن طريق الشراء أو الهبة أو الإرث، وتُحترم هذه الحقوق في النظم القانونية والاجتماعية على حد سواء. وقد أعلنت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني عن تعديل في شروط منح الأراضي السكنية للأفراد غير المتزوجين، ضمن جهودها لتحديث السياسات الإسكانية وتلبية احتياجات فئات المجتمع المختلفة. وبموجب التعديل الجديد، أصبح يحق للرجل غير المتزوج التقدّم بطلب للحصول على أرض سكنية عند بلوغه سن 23 عامًا، بينما يحق للمرأة غير المتزوجة التقدّم عند بلوغها 30 عامًا، مقارنة بالنظام السابق الذي كان يشترط بلوغ سن 40 عامًا لكلا الجنسين للحصول على الأرض. ويأتي هذا التعديل في إطار سعي الوزارة لتوسيع قاعدة المستفيدين من المنح السكنية، وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية، مع مراعاة الفروقات الاجتماعية والاقتصادية والاحتياجات الواقعية للفئات الشابة، كما يعكس توجهًا حكوميًا لدعم الاستقرار الاجتماعي وتمكين المواطنين من امتلاك أراضٍ سكنية في مرحلة مبكرة من حياتهم.

وقد انعكست هذه السياسات على ارتفاع معدلات تملك الأسر العُمانية للأراضي السكنية، حيث يبيّن الشكل التالي (20) نسبة الأسر التي تسكن في مساكن مملوكة لأحد أفرادها حسب المحافظات، لعام 2023، مما يعكس تطور منظومة الحيازة العقارية ونجاح الجهود الحكومية في هذا المجال .

- **قانون التخطيط العمراني**

شكل(21): نسبة التملك في محافظات السلطنة 2023

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

تسعى الوزارة إلى تطوير التشريعات المتعلقة الإسكان والتخطيط العمراني، بما في ذلك إعداد مشروع قانون التخطيط العمراني، لتعزيز الإطار القانوني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فان قانون التخطيط العمراني قد جاء بناء على توجيهات مجلس الوزراء بضرورة وجود قانون يوجه عملية التخطيط العمراني في سلطنة عمان؛ وعليه قامت الوزارة بتشكيل فريق عمل وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(UN Habitat).

وقد تم إعداد محتوى القانون بالموائمة مع قوانين التخطيط العمراني في بعض الدول العالمية ودول المنطقة (كالقانون الألماني) و(السنغافوري) و(الياباني)، وقانون التخطيط العمراني المصري واليمني، وكذلك تم الاعتماد في إعداد المحتوى على الورقة الخضراء التي تعدها منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والتي تتضمن المحتويات التي نحتاج أن نتضمنها في القانون بناء على استقراء واقع التخطيط العمراني في سلطنة عمان. و يكمل القانون الآن دورته التشريعية ومن المتوقع أن يصدر خلال هذا العام. حيث يحتوي القانون على ستة فصول تضم سبعا وثلاثين مادة؛ فالفصل الأول من القانون هو(تعريفات وأحكام عامة)، أما الفصل الثاني فهو(الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية) وجاء الفصل الثالث حول (الاستراتيجية الوطنية الإقليمية للمحافظات)، وكان الفصل الرابع عن (المخططات الهيكلية والتفصيلية) وقد تفرع من هذا الفصل ثلاثة أفرع؛ فالفرع الأول عن المخططات الهيكلية والثاني عن المخططات التفصيلية أما الثالث فأحكام مشتركة بينهما، أما الفصلان الخامس والسادس من القانون فالأول منهما كان عن (ضبط المخالفات) والأخير عن (العقوبات).وأهم النتائج المتوقعة من صدور القانون هي معالجة بعض المشاكل التخطيطية في سلطنة عمان ، الحد من الاعتداءات والتجاوزات المخالفة للمخططات الهيكلية والتفصيلية و القانون يعد مرجعا للاستراتيجيات المكانية والمخططات الهيكلية والتفصيلية.

- **وضع برامج للنهوض بالأحياء الفقيرة والعشوائيات**

تتولي سلطنة عُمان اهتمامًا بالغًا بتطوير الأحياء السكنية وتحسين الظروف المعيشية لسكانها، من خلال سياسات ومبادرات متعددة تستهدف تعزيز جودة الحياة وتحقيق العدالة العمرانية. وتشمل هذه الجهود تطوير البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي، إلى جانب اعتماد تخطيط عمراني منظم يحدّ من التوسع العشوائي ويعزز من كفاءة استخدام الأراضي.

وتُعد وزارة الإسكان والتخطيط العمراني الجهة المحورية في تنفيذ هذه التوجهات، حيث أطلقت مجموعة من البرامج والمبادرات لمعالجة مشكلات الأحياء العشوائية، أبرزها:

- إعادة التخطيط وإعادة التأهيل: من خلال إعادة تنظيم المناطق العشوائية بما يتوافق مع المعايير العمرانية الحديثة، ضمن إطار يُعرف بـ"التجديد الحضري"، مع الحفاظ على حقوق السكان القائمين.
- بناء وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود: بهدف دعم الفئات المحتاجة وتقليل الفجوة الإسكانية، وضمان حصول الجميع على سكن ملائم.
- الشراكة مع القطاع الخاص: عبر تنفيذ مشاريع الأحياء السكنية المتكاملة، التي توفر بدائل حضرية مستدامة وبأسعار ميسرة، وتسهم في رفع كفاءة التخطيط الحضري.

كما أطلقت الوزارة برامج لتوسيع فرص التملك العقاري وشملت هذه البرامج تدشين ثلاث خيارات سكنية مبتكرة للمواطنين المستحقين لمنح الأراضي، وهي: "اختر أرضك"، "اقتِنِ أرضك"، و"خطط أرضك"، والتي تهدف إلى تقديم حلول مرنة تتناسب مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

وتأتي هذه المبادرات ضمن إطار رؤية أشمل تهدف إلى توزيع المشاريع السكنية بشكل متوازن على مستوى المحافظات، مع ضمان تمكين الفئات الضعيفة وذوي الدخل المحدود، بما يحقق التكافؤ الاجتماعي والاستدامة الحضرية.

التجديد الحضري :

يُعد التجديد الحضري في سلطنة عُمان عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة، من خلال إحياء المناطق الحضرية المتدهورة وتحويلها إلى مجتمعات مزدهرة ومستدامة. وتعمل وزارة الإسكان والتخطيط العمراني على تنفيذ استراتيجيات شاملة تشمل تجديد المباني والبنية التحتية، وتعزيز المساحات العامة، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين الخدمات الاجتماعية.

يركز التجديد الحضري على التوازن بين التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، مع الحفاظ على الهوية الثقافية والتماسك المجتمعي. ويتم ذلك عبر التعاون مع الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص لمعالجة التحديات مثل المباني المتهالكة، وتدهور البيئة، وهجرة السكان.

الهدف هو بناء مدن نابضة بالحياة، شاملة، وقادرة على التكيف، تتيح لسكانها فرصًا أفضل للعيش والعمل والازدهار في بيئة حضرية متكاملة ومستدامة.

برنامج الإسكان الاجتماعي والمساعدات السكنية :

كما استفادت نحو 7934 أسرة من برنامج المساعدات السكنية خلال الفترة من 2019 إلى 2023م، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة في عام 2023 (1262) أسرة، وبمبلغ معتمد قدره 35 مليون ريال عماني سنويا . فقد صدر القرار الوزاري رقم 9/2023 لرفع قيمة المساعدات السكنية، وذلك بهدف :

- تحقيق الترابط والاستقرار الأسري.
- تعزيز الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص.
- ضمان استمرار تقديم المساكن بجودة عالية في ظل تغير الأسعار

والشكل التالي (22) يوضح عدد الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات السكنية خلال الفترة (2019 -2023) .

شكل(22): عدد الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات السكنية

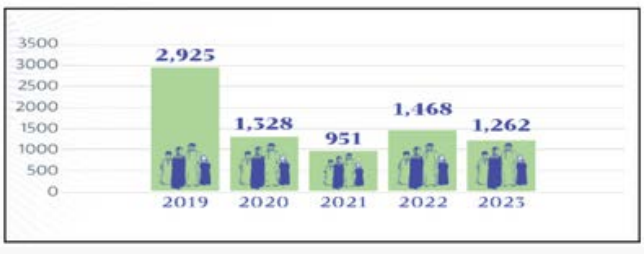

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي 2023 ، وزارة الاسكان والتخطيط العمراني

2.1.3 الحصول على الخدمات الأساسية

يُعد توفير الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والتخلص السليم من النفايات الصلبة من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المدن والمناطق الريفية والحضرية . فالحصول على مياه نظيفة وآمنة يسهم في الحد من انتشار الأمراض ويعزز صحة الأفراد، في حين أن أنظمة الصرف الصحي الفعالة تقي المجتمعات من التلوث البيئي وتحافظ على الموارد المائية. كما أن الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة بما يشمل الجمع والمعالجة والتخلص الآمن تقلل من الأثر البيئي وتعزز النظافة العامة، وتفتح المجال أمام فرص إعادة التدوير والاستفادة من الموارد. ويعكس توفير هذه الخدمات الأساسية للجميع مدى التزام المجتمعات بالعدالة الاجتماعية والبيئية، ويدعم من استقرار المدن وقدرتها على الصمود في وجه التحديات المختلفة .

وفي هذا الجانب بذلت السلطنة جهود كبيرة؛ فأقامت عدد من مشاريع التحلية والتوزيع الحديثة التي تشرف عليها شركات مثل "نماء للمياه" و"الشركة العُمانية لخدمات المياه المستدامة" التي تُنفذ برامج رقابية صارمة لضمان جودة المياه وسلامتها من المصادر وحتى نقاط الاستهلاك، وفقًا للمعايير الدولية. وتواصل السلطنة جهودها في توسيع شبكات الصرف الصحي ومعالجة المياه من خلال إنشاء محطات معالجة مثل "محطة المعالجة في ولاية المصنعة" التي تعد نموذجًا مثاليا لتعزيز البنية التحتية المستدامة.

وفيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة تواجه السلطنة تحديات بكميات النفايات المتزايدة، إلا أن شركة "بيئة" استطاعت تقليل الاعتماد على المرادم التقليدية من خلال إنشاء منشآت متقدمة لإدارة النفايات.

هذا وتسعى السلطنة نحو تعزيز مكانتها في مجالي الطاقة المتجددة والاتصالات، تماشياً مع رؤيتها الوطنية للتنمية المستدامة؛ ففي قطاع الطاقة تبذل السلطنة جهوداً كبيرة لتنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلى جانب الاهتمام المتزايد بتقنيات الهيدروجين الأخضر، مما يعكس التزامها بتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحقيق التوازن البيئي. و أما في مجال الاتصالات، فقد شهدت السلطنة تطوراً ملحوظاً في البنية التحتية الرقمية، حيث حسنت شبكات الإنترنت وقامت بتوسيع نطاق الاتصال الدولي الأمر الذي يدعم من تحول الحكومة نحو الرقمنة وتقديم خدمات إلكترونية عالية الكفاءة، مما يسهم في تمكين الاقتصاد الرقمي وتحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين.

توفير الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة

- **خدمات مياه الشرب المدارة بأمان**

تواجه سلطنة عُمان تحديات مائية كونها تقع ضمن المناطق الجافة، وقد بذلت جهودًا كبيرة لتحقيق الأمن المائي من خلال إصدار تشريعات تنظم الموارد المائية، وتوفر مياه شرب نظيفة وصرف صحي آمن لجميع السكان. و يشمل ذلك تطوير شبكات المياه وبناء السدود، وتبني تقنيات ري حديثة، واستخدام المياه غير التقليدية في الزراعة، إلى جانب تحديث القوانين الحالية مثل: قانون حماية الثروة المائية ، وإعداد قانون جديد لتنظيم المياه والصرف الصحي.

شكل(23): نسبة الفاقد من المياه

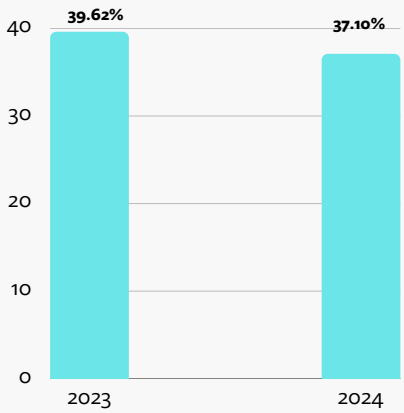

وفيما يتعلق بتوفير مياه الشرب المدارة بأمان فقد بلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب مُدارة بأمان 99.90% في عام 2023؛ حيث قامت العدادات الذكية بدورًا محوريًا في تعزيز الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات؛ فبحلول نهاية عام 2024، تم تحقيق نسبة إنجاز بلغت 90% في مشروع العدادات الذكية، وانخفض فاقد المياه الى 37.10% في عام 2024 مقارنة ب 39.62% في عام 2023.

و بلغ متوسط سعر المتر المكعب من المياه المستخدمة في الأغراض المنزلية" للشرب، والطهي، والاستحمام، والتنظيف، وري الحدائق المنزلية" في السلطنة حوالي 0.550 بيسة/م3 مقارنة ب 1.358 ريال/م3 عماني في عام 2020م ، كما يوضحه الشكل (24)، ويعد توفير هذا المؤشر بأسعار معقولة مهم للشرائح مختلفة الدخل في المجتمع بحسب أهداف التنمية المستدامة 2030 والاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية. ووصل متوسط استهلاك الفرد اليومي من المياه المستخدمة للأغراض المنزلية في سلطنة عمان حوالي 170-190 لتر/ فرد/ يوم في عام 2023، حيث تهدف سياسة الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية في السلطنة أن يكون متوسط الاستهلاك الفردي 150 لتر/فرد/ يوم حتى عام 2040، وذلك لتحقيق أمن واستدامة الموارد الحيوية ومنها المياه بتخفيض الاستهلاك اليومي للفرد من مياه الشرب ورفع كفاءة استخدام المياه.

شكل(24): متوسط سعر المتر مكعب من المياه المستخدمة في الأغراض المنزلية

المصدر: هيئة تنظيم الخدمات العامة

ومن ضمن الاستراتيجيات المتبعة للحفاظ على موارد المياه ومنع الهدر :

- إدارة المياه بفعالية: لتعزيز الكفاءة واستخدام المياه وتحسين إدارتها لتحقيق التوازن بين الاستدامة وتلبية احتياجات السكان.
- استخدام تكنولوجيا حديثة لتحلية مياه البحر.
- تعزيز تجميع وتخزين المياه لتوفيرها في فترات الجفاف والحالات الطارئة.

- خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان

أولت الحكومة العُمانية اهتماماً كبيراً بتوسيع نطاق خدمات الصرف الصحي وتحسين جودتها، في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية عُمان 2040 ؛ ويظهر ذلك من خلال عدد المحطات الصرف الصحي وكميات المياه المعالجة في مختلف محافظات السلطنة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (1) : بيانات محطات معالجة الصرف الصحي حسب المحافظات(2022)

المحافظة	عدد محطات المعالجة المركزية (الرئيسية)	عدد محطات المعالجة غير المركزية (غير الرئيسية)	كمية المياه المعالجة المنتجة م3/يوم	تدفق مياه الصرف الصحي م3/يوم	السعة التصميمية متر3/اليوم
الداخلية	6	6	12,443	13,501	10,750
الظاهرة	2	2	2,203	2,701	2,980
الوسطى	0	2	379	597	570
جنوب الباطنة	1	5	9,780	10,379	16,360
جنوب الشرقية	2	4	4,300	5,586	6,650
شمال الباطنة	3	2	12,025	14,464	18,620
شمال الشرقية	3	6	3,252	3,500	6,825
مسقط	6	1	192,161	194,084	244,612
مسندم	3	2	2,270	2,696	2,880
ظفار	1	8	55304		61880
المجموع	**27**	**38**	**294,117**	**247,508**	**372,127**

المصدر هيئة تنظيم الخدمات العامة

وفيما يتعلق بمؤشرات الصرف الصحي فقد بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان، بما في ذلك مرافق غسل اليدين بالماء والصابون، في سلطنة عُمان 100% في عام 2023، وهو ما يُعد إنجازاً بارزاً في مسيرة التنمية الصحية البلاد ويعكس مدى التزام الحكومة العُمانية بتوفير بيئة صحية وآمنة لجميع المواطنين والمقيمين وحرص السلطنة على توفير مرافق النظافة في المنازل والمدارس والمؤسسات العامة.

استراتيجيات تعزيز خدمات المياه والصرف الصحي في سلطنة عمان:

من المشاريع والمبادرات في مجال خدمات المياه والصرف الصحي فقد وقّعت شركة نماء لخدمات المياه أربع اتفاقيات لتنفيذ مشروعات استراتيجية في قطاع المياه، تشمل تصميم وتنفيذ شبكات توزيع المياه في ولايات عبري وينقل وضنك بمحافظة الظاهرة، وسمائل وإزكي بمحافظة الداخلية، إضافة إلى إنشاء شبكات الصرف الصحي في منطقة الأنصب بمحافظة مسقط، و يأتي ذلك ضمن جهود الشركة لتحقيق الاستدامة وتعزيز الأمن المائي في سلطنة عُمان. ومن أبرز مشاريع خدمات المياه لشركة نماء تنفيذها للمشروع الاستراتيجي، بهدف رفع القدرة الاستيعابية تماشيًا مع النمو السكاني والعمراني. و يشمل المشروع إنشاء شبكة صرف بطول 60 كم، ومحطة معالجة بقدرة يومية من 4000 إلى 7000 متر مكعب، وخط ري بطول 8.2 كم، وتوصيل حوالي 2000 وحدة سكنية، بتكلفة إجمالية بلغت 9.877 مليون ريال عُماني.

وتنفذ حاليًا الشركة ثمانية مشاريع لإنشاء شبكات الصرف الصحي والمياه المعالجة في عدد من مناطق محافظة مسقط، تشمل العذيبة، الغبرة، القرم، استكمال أجزاء من الخوير، مرتفعات القرم، مدينة الإعلام، مدينة السلطان قابوس، بوشر، والأنصب (المرحلة الثانية). كما و تخطط لتنفيذ تسعة مشاريع مستقبلية إضافية في مجالات الصرف الصحي بمناطق مختلفة من ولاية بوشر، بهدف تعزيز البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للسكان، و تقليل استنزاف المياه الجوفية، والحد من استخدام المياه الصالحة للشرب في غير أغراضها، كما يقلل الاعتماد على صهاريج نقل الصرف الصحي، مما يخفف الأعباء المالية والبيئية على السكان.

- ### النفايات الصلبة البلدية

لقد أسهم إنشاء الشركة العُمانية القابضة لخدمات البيئة "بيئة" في تنظيم القطاع بشكل أكثر احترافية، حيث تم تطوير منظومة متكاملة لجمع النفايات، ونقلها، ومعالجتها، والتخلص منها بطرق صحية بنسبة 100% تتوافق مع المعايير البيئية المعتمدة. وتشمل هذه المرافق مطامر صحية ومحطات تحويلية ومراكز لفرز النفايات وإعادة تدويرها، مما يسهم في تقليل الآثار البيئية وتحقيق الاستفادة من الموارد. ويُعد هذا التقدم مؤشراً إيجابياً على وعي السلطنة المتزايد بأهمية الإدارة المستدامة للنفايات كجزء من رؤيتها الوطنية 2040.ورغم هذا التقدم، لا تزال هناك حاجة لتعزيز التوعية المجتمعية وزيادة معدلات إعادة التدوير، خصوصًا في ضوء النسبة العالية من النفايات القابلة للاستفادة منها. وتسعى السلطنة من خلال هذه الجهود إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف السادس المتعلق بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام.

وبلغ متوسط كمية النفايات الصلبة لكل فرد في السلطنة في عام 2023 حوالي 1.27 كغم/فرد/يوم. ويقيس هذا المؤشر مستوى توليد النفايات للأفراد، ويتراوح المتوسط للمدن العالمية المتقدمة بين (0.74 – 3.43 كغم/فرد/يوم). وتهدف رؤية عمان 2040 الى إدارة النفايات الصلبة وفق معايير الاستدامة البيئية المناسبة من خلال نظام إدارة النفايات وتطوير الأساليب والتقنيات لجمع ونقل وتدوير النفايات بأنواعها وإيجاد مرافق لمعالجتها حتى يصل متوسط كمية انتاج النفايات الصلبة اليومية للفرد إلى 1 كغم/فرد/يوم.

و من أهم المبادرات الخاصة بإدارة النفايات هي " مبادرة السجل الوطني لإدارة النفايات" وهو نظام إلكتروني متكامل يُعنى برصد وتوثيق وتتبع جميع مراحل إدارة النفايات، بدءًا من مصدر تولدها وصولًا إلى مواقع المعالجة أو التخلص النهائي الآمن في المرافق المرخصة. ويعمل هذا النظام كقاعدة بيانات وطنية شاملة توفر معلومات دقيقة وإحصاءات مفصلة حول كميات النفايات، مما يسهم في تعزيز الأداء البيئي على المستويين الوطني والدولي، ودعم قرارات الاستثمار، إلى جانب تمكين تنفيذ مشاريع استراتيجية توفر حلولًا مستدامة للتحديات البيئية. ومن ضمن أهداف البرنامج تحويل 80% من النفايات البلدية الصلبة بعيدًا عن المرادم بحلول عام 2030، وذلك من خلال تعزيز أساليب إعادة التدوير والمعالجة، و أيضا خفض متوسط إنتاج الفرد اليومي من النفايات من 1.2 كغم إلى أقل من 1.0 كغم بحلول عام 2040، في إطار توجه نحو إدارة أكثر كفاءة واستدامة للنفايات.

- **ضمان الوصول إلى نظام نقل عام امن وفعال**

يشهد نظام النقل العام في سلطنة عُمان تطورًا تدريجيًا في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التنقل المستدام، وتعمل السلطنة من خلال عدد من المبادرات الوطنية على توسيع شبكة النقل العام وتحسين كفاءتها، خاصة في المدن الكبرى مثل مسقط وصلالة، عبر تشغيل حافلات "مواصلات" التي تغطي عددًا متزايدًا من المسارات، وتقدم خدمات بأسعار معقولة، ومرافق حديثة تتماشى مع معايير الراحة والسلامة. وتعمل السلطنة كذلك على تعزيز شمولية النظام من خلال مراعاة احتياجات كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير مرافق مساندة تضمن سهولة الوصول. ومن ضمن أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية أن يُنظر إلى النقل العام كعنصر رئيس لتحقيق التنمية الحضرية المتوازنة، وخفض الانبعاثات، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية والمعيشية، خصوصًا في ظل تزايد الطلب على خدمات النقل في ظل التوسع العمراني والنمو السكاني. وتظهر المؤشرات التالية أهمية تعزيز قدرة السكان على الوصول المريح إلى وسائل النقل العام، مع ضرورة مراعاة التنوع السكاني من حيث الفئة العمرية، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، لضمان شمولية النظام وعدالته. وتبرز الحاجة إلى تطوير بنية تحتية تدعم سهولة الوصول، مثل الممرات المهيأة، ومواقف الحافلات المتكاملة، والمرافق المساندة.

شكل (25):نسبة استخدام النقل العام (الحافلات) لعام 2024 لرحلات العمل اليومية

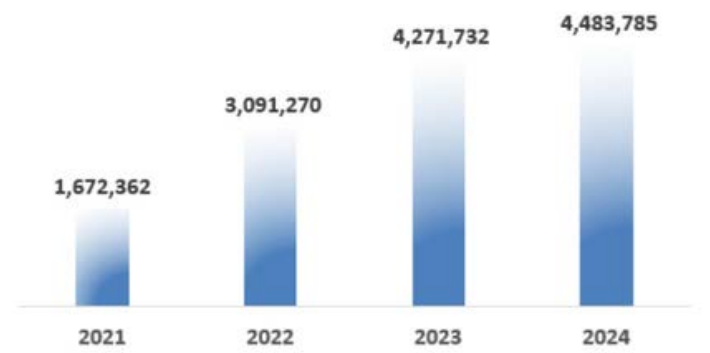

المصدر: شركة النقل الوطنية العمانية " مواصلات"

شكل (26):نسبة استخدام النقل العام (الحافلات) من العمانيين الى اجمالي المستخدمين

بلغ اجمالي مستخدمي حافلات النقل العام لعام 2024 كما يوضحه الشكل المقابل (26) 4,483,785 راكب بمعدل 12.3 ألف راكب يوميا وبزيادة بنسبة 43٪ في عدد الركاب خلال أربع سنوات. وتهدف الاستراتيجية العمرانية الى زيادة نسبة استخدام النقل العام مع تنوع وسائل النقل العام المستخدم في السلطنة ودعم برامج الأمان وسلامة التنقل ،كذلك لتحسين جودة التنقل في السلطنة وتقليل الازدحام المروري.

المصدر: شركة النقل الوطنية العمانية " مواصلات"

شكل (27):عدد مستخدمي النقل العام(الحافلات) بحسب النوع من إجمالي المستخدمين

و سجلت نسبة الإناث المستخدمات لحافلات النقل 16.22% بعدد 90240 راكبة لعام 2024 والذكور بنسبة 83.78% بعدد 456419 راكب كما يوضحه الشكل (27). و من اهداف التنمية المستدامة 2030م توفير إمكانية وصول مختلف شرائح المجتمع الى وسائل النقل العام المأمونة والميسورة التكلفة.وفي الشكل ()لقد بلغت نسبة العمانين المستخدمين لحافلات النقل العام لعام 2024 إلى 26.89% بينما بلغت نسبة الأجانب73.11%.

المصدر: شركة النقل الوطنية العمانية " مواصلات"

الإستراتيجيات المستقبلية لتعزيز منظومة النقل العام

وفي إطار سعي سلطنة عُمان لتعزيز منظومة النقل العام المستدام، أطلقت مجموعة من المبادرات والمشروعات التي تهدف إلى تحسين تجربة المستخدم، والحد من الأثر البيئي، وتعزيز التكامل بين مكونات البنية التحتية للنقل، ومنها:

- مشروعات البنية الأساسية والمبادرات البيئية

1. محطات انتظار مكيفة تعمل بالطاقة الشمسية: تنفذ ضمن شراكة بين القطاعين العام والخاص، وتهدف إلى توفير بيئة مريحة ومستدامة لمستخدمي وسائل النقل العام، مع دعم جهود السلطنة في الوصول إلى الحياد الكربوني الصفري عبر استخدام الطاقة النظيفة.
2. إعداد استراتيجية وطنية منخفضة الانبعاثات الكربونية في قطاع النقل العام: تنفذ بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبدعم من الصندوق الأخضر للمناخ، وتركز على بناء القدرات الوطنية والمؤسسية لتبني أنظمة نقل صديقة للبيئة.
3. تم توقيع عدد من الاتفاقيات الاستثمارية لإنشاء محطات متكاملة للنقل العام: وتضم هذه المحطات مرافق متقدمة لتعبئة الحافلات الكهربائية، بالإضافة إلى دعم حلول التنقل الصغير (MICROMOBILITY) كجزء من المبادرات البيئية والتنموية الشاملة

- التقنيات الحديثة والتحول الرقمي في النقل

نظام النقل الذكي للحافلات: أطلقته شركة "مواصلات" في مسقط لتطوير النقل العام عبر تقنيات الدفع الإلكتروني، وتحديد المسارات الذكية باستخدام تطبيقات الهواتف، وتحليل حركة الركاب باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة الخدمة التي تدعم رؤية عُمان 2040 من خلال تقليل الازدحام وتحسين الكفاءة، إلى جانب العمل على مشروعات طرق استراتيجية لتعزيز الربط اللوجستي بين المحافظات.

- مبادرات اجتماعية وخدمات مجتمعية

1. تخصيص مقاعد ذات أولوية في الحافلات لدعم استخدام النقل العام من قِبل النساء والعائلات وذوي الإعاقة، وقد حصلت على جائزة من الاتحاد العالمي للمواصلات العامة تقديرًا لأثرها المجتمعي.
2. مبادرة النقل المجاني للطلاب والشباب التي تسهم في تخفيف العبء المالي عن الفئات الشابة وتشجعهم على تبني ثقافة النقل الجماعي.
3. خدمة الحافلات بين المدن كالمسار الرابط بين مسقط والبريمي والعين، والذي يدعم الربط الإقليمي ويعزز السلامة وجودة التنقل.
4. تهيئة البنية التحتية التي شملت تجهيز مواقف الحافلات بمرافق حديثة مثل المظلات والمقاعد والمداخل المخصصة لذوي الإعاقة، كما في محطة الوطية بمسقط.

- الإنجازات والجوائز

1. التتويج بالجائزة الذهبية للتنقل الأخضر ضمن فعاليات أسبوع عمان للاستدامة
2. الفوز بجائزة أوبال لأفضل الممارسات المهنية في فئة التعمين لعام 2024

وتسهم جميع هذه الجهود المذكورة في النقل ببناء منظومة متكاملة وآمنة ومستدامة تراعي احتياجات جميع فئات المجتمع، وتُعزز العدالة في الوصول إلى الخدمات، وتقلل من الازدحام والانبعاثات الكربونية، في خطوة جادة نحو مستقبل حضري ذكي ومستدام.

- ## توفير الوصول إلى الطاقة المتجددة الحديثة

إن جميع السكان في سلطنة عمان ، يتمتعون بخدمات الكهرباء بشكل مستمر منذ عام 2015 وحتى الوقت الحاضر، مما يعكس نجاح جهود الدولة في تحقيق التغطية الشاملة وتوفير بنية تحتية كهربائية موثوقة في مختلف أنحاء السلطنة. هذا و تعمل السلطنة على تحقيق تقدم كبير في مجال توفير الطاقة النظيفة والمستدامة، من خلال اعتماد سياسات وخطط اقتصادية تهدف إلى التحول نحو مصادر الطاقة البديلة وتعزيز إنتاجها.

و تُعد محطة ظفار لطاقة الرياح أول مشروع لطاقة الرياح على مستوى المرافق الخدمية في منطقة الخليج العربي، حيث تبلغ قدرتها الإنتاجية 50 ميجاوات من الطاقة النظيفة يتم توليدها من خلال 13 توربينًا بقدرة 3.8 ميجاوات لكل منها. وقد تم تشغيل المحطة رسميًا في عام 2019، لتُشكّل محطة بارزة في جهود السلطنة نحو تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاعتماد على الطاقات المتجددة.

وفي سياق تطوير الطاقة الشمسية، يُعد مشروع محطة عبري للطاقة الشمسية أول مشروع واسع النطاق من نوعه في سلطنة عُمان، ويقع في محافظة الظاهرة، و تم تشغيل المشروع في عام 2022 بقدرة إنتاجية تبلغ 500 ميجاوات، تكفي لتزويد نحو 50 ألف منزل بالكهرباء مما يُسهم في تقليل ما يقارب 340 ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا وهو الأمر الذي يعكس مدى التزام السلطنة بخفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق الاستدامة البيئية.

- نسبة الطاقة المتجددة في اجمالي استهلاك الطاقة النهائي

حققت سلطنة عُمان تقدماً ملموساً في تعزيز حصة الطاقة المتجددة ضمن إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة، حيث كانت النسبة 0% في الفترة من عام 2015 حتى عام 2020 ، وارتفعت هذه الحصة إلى 4% بحلول عام 2022، مما يعكس التوجه الاستراتيجي للسلطنة نحو تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاعتماد على الحلول المستدامة. حيث يُظهر الشكل (28) أن معدل الطاقة المتجددة المتولدة بلغ 111.50 واط لكل فرد، مقارنة بـ 11.20 واط فقط لكل فرد في عام 2020، . ويُعزى هذا الارتفاع الكبير بين عامي 2020 و 2022 بشكل رئيسي إلى افتتاح محطة توليد الطاقة المتجددة في ولاية عبري، والتي شكّلت نقطة تحول في مسار التوسع في مصادر الطاقة النظيفة

شكل (28): توليد الطاقة المتجددة في البلدان النامية

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (التقرير الاحصائي لأهداف التنمية المستدامة 2030)

بالسلطنة كما تبرز محطة أمين للطاقة الشمسية الكهروضوئية كمشروع نوعي آخر، حيث تم إنشاؤها لتزويد منطقة الامتياز التابعة لشركة تنمية نفط عُمان بالطاقة النظيفة. و تقع المحطة بالقرب من حقل نمر، على بُعد حوالي 300 كيلومتر شمال شرق صلالة، وتمتد على مساحة 4 كيلومترات مربعة، وتبلغ قدرتها الإنتاجية 100 ميجاوات؛ أي ما يكفي لتغطية احتياجات نحو 15 ألف منزل، كما تساهم في تقليل أكثر من 225 ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

تعتبر المشروعات الثلاثة - ظفار لطاقة الرياح، وعبري، وأمين - خطوات استراتيجية هامة في إطار توجه سلطنة عُمان نحو تعزيز مزيج الطاقة المستدام وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وتأتي هذه المبادرات كجزء من تحقيق أهداف "رؤية عُمان 2040" في مجالي البيئة والطاقة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تتضمن الاستراتيجية تنفيذ مشاريع متنوعة في مجالات الطاقة المتجددة، مثل محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الطاقة وتقليل انبعاثات الميثان باستخدام تقنيات حديثة مثل الأقمار الصناعية. و تسعى السلطنة إلى رفع مساهمة الطاقة المتجددة في مزيجها الوطني إلى 30% بحلول عام 2030، ثم إلى 70% بحلول عام 2040، وصولًا إلى الاعتماد الكامل بنسبة 100% بحلول عام 2050. كما تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة، بهدف الوصول إلى معدل 6 ميجا جول لكل دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050.

شكل (29): رفع مساهمة الطاقة المتجددة%

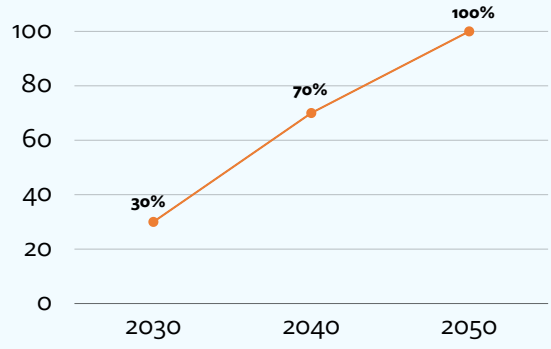

- الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يشهد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في سلطنة عُمان تطورًا سريعًا ونموًا متسارعًا، مدعومًا بجهود تنظيمية واستثمارية تهدف إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق الخدمات، بما يواكب أهداف رؤية "عُمان 2040" في بناء اقتصاد رقمي ومجتمع معرفي متكامل. ففي عام 2023، ساهمت هيئة تنظيم الاتصالات في تشغيل أكثر من 5,200 محطة للجيل الخامس، مما أدى إلى تحسين التغطية وجودة الخدمة، وبلغت إيرادات خدمات الاتصالات نحو 878 مليون ريال عماني، مما يعكس الأهمية المتزايدة للقطاع في الاقتصاد الوطني.

كما أطلقت الهيئة نظام بث الإنذارات بالتعاون مع هيئة الطيران المدني والجهات المرخص لها، لإرسال رسائل تحذيرية فورية للمشتركين في المناطق المستهدفة، باستخدام بروتوكول التحذير العام من الاتحاد الدولي للاتصالات، بهدف تعزيز الاستجابة للطوارئ والحد من المخاطر.

وفي سياق دعم التحول الرقمي، أُطلقت مجموعة من المبادرات النوعية مثل النظام الإلكتروني لإدارة شكاوى المنتفعين، وتقديم حوافز للانتقال إلى شبكات الألياف البصرية والجيل الخامس كخفض الإيجار الشهري ومضاعفة السرعات، مما ساهم في تحسين جودة الخدمة ورفع مستوى رضا المستخدمين.

تعكس البيانات الواردة في الجدول حول تغطية شبكات النطاق العريض الثابت عالي السرعة للوحدات السكنية (أبريل 2025) تفاوتاً واضحاً في نسبة التغطية بين محافظات سلطنة عمان. حيث تُظهر محافظة مسقط أعلى نسبة تغطية بلغت 98%، تليها محافظتا شمال وجنوب الباطنة بنسبة 93%، مما يشير إلى تركّز خدمات النطاق العريض في المحافظات الأكثر كثافة سكانية وتنمية حضرية. في المقابل، سجّلت محافظات مثل الظاهرة والوسطى نسب تغطية متدنية بلغت 71% و66% على التوالي. ويبلغ المتوسط العام للتغطية على مستوى السلطنة 90%، وهو مؤشر إيجابي على الجهود المبذولة لتوسيع خدمات الإنترنت

جدول (2): تغطية شبكات النطاق العريض الثابت عالي السرعة للوحدات السكنية (أبريل 2025)

المحافظات	إجمالي الوحدات	الوحدات المغطاة بالنطاق العريض	نسبة التغطية بخدمات النطاق العريض
محافظة مسقط	428,523	420,828	98%
محافظة ظفار	115,812	107,343	93%
محافظة مسندم	16,281	13,797	85%
محافظة البريمي	37,771	32,187	85%
محافظة الداخلية	144,946	116,012	80%
محافظة شمال الباطنة	197,333	182,808	93%
محافظة جنوب الباطنة	144,643	132,435	92%
محافظة جنوب الشرقية	88,213	79,309	90%
محافظة شمال الشرقية	85,237	64,636	76%
محافظة الظاهرة	59,308	41,997	71%
محافظة الوسطى	14,083	9,246	66%
المجموع	1,332,150	1,200,598	90%

و تظهر البيانات تطورًا ملحوظًا في اشتراكات الإنترنت الثابت في سلطنة عُمان جدول(3) بحسب السرعة لكل 100 نسمة خلال الفترة من 2019 إلى 2023. فقد انتقل المستخدمون تدريجيًا نحو الاشتراكات ذات السرعات الأعلى، حيث انخفضت نسبة الاشتراكات ذات السرعات المنخفضة (256 كيلوبت إلى أقل من 2 ميجابايت) من 0.08% في عام 2020 إلى 0.02% في عام 2023، وتراجعت الاشتراكات المتوسطة (من 2 إلى أقل من 10 ميجابايت) من 8.57% إلى 4.46% خلال نفس الفترة.

في المقابل، ارتفعت الاشتراكات بسرعات 10 ميجابايت فأعلى من 2.67% في 2019 إلى 6.40% في 2023. يعكس هذا التحسن في البنية التحتية الرقمية وزيادة الطلب على خدمات الإنترنت عالية الجودة احتياجات المستخدمين المتزايدة، مثل البث الرقمي والتعليم والعمل عن بُعد. كما يعبر هذا التحول عن توجه السلطنة نحو تحسين جودة الإنترنت وتعزيز التحول الرقمي بما يتماشى مع أهداف "رؤية عُمان 2040".

جدول(3): اشتراكات الإنترنت الثابت حسب السرعة لكل 100 نسمة

حسب السرعة	2019	2020	2021	2022	2023
256 كيلوبايت الى 2 ميجابايت	0.02	0.08	0.05	0.03	0.02
2 ميجابايت الى 10 ميجابايت	7.56	8.57	6.43	4.99	4.46
10ميجابايت واعلى	2.67	2.71	5.11	5.86	6.40

المصدر : بحسب بيانات من التقرير السنوي لهيئة تنظيم الاتصالات 2023

- اهم المبادرات الوطنية في مجال التكنولوجيا والاتصالات

لقد ساهمت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في دعم تطوير القدرات الوطنية من خلال مبادرات تدريبية متنوعة، مثل شهادات جوجل، وبرنامج ساس لريادة الأعمال، والبرنامج الوطني للتنمية الرقمية، الذي يتضمن برامج مثل صيف عمان للبرمجة والتدريب التخصصي.
إضافةً إلى ذلك، تُعدّ المبادرة الوطنية لدعم البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر إحدى الركائز المهمة ضمن استراتيجية "عُمان الرقمية"، حيث تهدف إلى تبني حلول تقنية مستدامة ومرنة و تأتي هذه المبادرة بالتوازي مع المبادرة العُمانية-السعودية لتنمية المهارات الرقمية، التي تُعنى بتأهيل الكوادر الوطنية لسوق العمل في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات مما يعزز الابتكار الرقمي ويرفع من مستوى الكفاءات وطنية في التقنية.

و تبنّت السلطنة البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، الذي يستهدف رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي من 2% في عام 2021 إلى 10% بحلول 2040 و يتم ذلك من خلال تطوير البنية التحتية، وتعزيز التحول الرقمي الحكومي، وتمكين التجارة الإلكترونية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. كما و تعمل الجهات المعنية على رقمنة العمليات الحكومية وتطوير الكفاءة التشغيلية باستخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء؛ حيث تُجسد هذه الجهود رؤية طموحة نحو اقتصاد رقمي تنافسي ومستدام، قائم على بنية تحتية قوية وكفاءات وطنية مؤهلة، واستثمارات واعدة، تدفع بعُمان نحو الريادة الرقمية والتنمية المستدامة. ولم تقتصر جهود سلطنة عُمان على تبني وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لمبادرات الاقتصاد الرقمي، بل امتدت لتشمل مجالات أوسع، حيث يأتي البرنامج التنفيذي للفضاء كخطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز حضور السلطنة في قطاع الفضاء ؛ و يسعى هذا البرنامج إلى تطوير البنية الأساسية والتقنيات الفضائية المتقدمة، وإطلاق أقمار صناعية عُمانية لأغراض مدنية وعلمية و يركز على تأهيل الكوادر الوطنية في مجالات علوم وتكنولوجيا الفضاء، وتشجيع البحث العلمي، وتعزيز التعاون الدولي في هذا القطاع الحيوي ويعد هذا البرنامج طموح السلطنة في دخول اقتصاد الفضاء وترسيخ مكانتها الإقليمية كلاعب فاعل في مستقبل التكنولوجيا الفضائية.

ثانيًا: تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع

تشير الاستدامة الاقتصادية إلى أحد المبادئ الأساسية التي تتبناها الخطة الحضرية الجديدة، والمتمثلة في "ضمان اقتصادات حضرية مستدامة وشاملة للجميع". وتهدف الخطة إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية بيئات تتيح تكافؤ الفرص وتوفر سبل العيش الكريم، حيث يتمكن الأفراد من ممارسة حياة منتجة يسودها الرخاء. كما تؤكد الخطة على أهمية تعزيز الإنتاجية الاقتصادية من خلال توفير فرص عمل مولدة للدخل، وتنمية المعارف والمهارات التي تدعم قيام اقتصاد حضري قائم على الابتكار والتنافسية. وتشدد كذلك على ضرورة تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، بما يسهم في تحسين مستويات المعيشة في المدن والمجتمعات الحضرية.

كما تدعو الخطة إلى تعزيز التكامل بين السياسات الاقتصادية الحضرية والخطط التنموية الوطنية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة والمستدامة، كالتكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والصناعات الإبداعية. وتؤكد أهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق بيئة أعمال جاذبة تُسهم في تنويع الاقتصاد المحلي، وتقليل الفوارق الاقتصادية بين شرائح المجتمع. ويعد تحقيق الاستدامة الاقتصادية عنصرًا محوريًا لضمان مرونة المدن في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمات المالية وتغيرات سوق العمل، وضمان استمرارية التنمية الحضرية على المدى الطويل.

2.2.1 اقتصاد حضري شامل للجميع

- **تحقيق التوظيف المنتج الفعال للجميع وخاصة الشباب**

تلعب المدن دورًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز جودة الحياة، حيث تُعد المحرك الرئيسي للتنمية الاجتماعية وتوليد فرص العمل. وفي هذا الإطار، تؤكد "الخطة الحضرية الجديدة" على ضرورة اعتماد نهج اقتصادي شامل لا يقتصر على الإنفاق الحكومي والصادرات فقط، بل يشمل أيضًا تنشيط الاستهلاك المحلي وتعزيز إشراك جميع الفئات في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما تُبرز أهمية الاعتراف بدور الوظائف منخفضة المهارة في دعم الاقتصاد المحلي، إلى جانب الاستعداد لمواجهة التحولات المتسارعة في سوق العمل بفعل التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة.

واستجابة لهذه التحولات، تبنت سلطنة عُمان نهجًا استراتيجيًا لبناء اقتصاد رقمي متكامل من خلال البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، ضمن مستهدفات رؤية عُمان 2040 والخطة الخمسية العاشرة. يتضمن هذا النهج مبادرات نوعية مثل:

- برنامج "تحول" لتسريع التحول الرقمي في القطاع الحكومي.
- منصة "استثمر بسهولة" التي سهلت الإجراءات أمام المستثمرين.
- مشروع "عمانتل 5G" الذي يدعم جاهزية البنية التحتية لتقنيات المدن الذكية.
- إطلاق برنامج "حداثة" في عام 2022 كمبادرة وطنية لبناء صناعة متقدمة في مجال الأمن السيبراني، من خلال تأهيل الكفاءات العمانية، وتشجيع الابتكار، وترسيخ الأمن الرقمي كأحد مرتكزات التحول الرقمي المستدام. كما أطلقت السلطنة البرنامج التنفيذي للصناعة الرقمية، الذي يستهدف تحديث القطاع الصناعي عبر تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مثل التصنيع الذكي والطباعة ثلاثية الأبعاد وإنترنت الأشياء، مما يسهم في رفع الإنتاجية وتقليل التكاليف وتعزيز التنافسية على المستويين المحلي والدولي.

وعلى صعيد التوظيف، أنشئ البرنامج الوطني للتشغيل في يوليو 2021 بموجب التوجيهات السامية، ليكون أحد أدوات تنفيذ رؤية عُمان 2040. يركز البرنامج على تطوير منظومة التشغيل عبر ثلاث مسارات رئيسية :

1. بناء القدرات الوطنية من خلال التدريب والتأهيل.
2. توليد فرص عمل جديدة عبر سلاسل القيمة ومجالات ريادة الأعمال.
3. إطلاق مبادرات تشغيلية فعالة تستجيب لاحتياجات السوق.

ومن أبرز المبادرات التي تم تفعيلها ضمن البرنامج:

- مبادرة حزمة العمل الحر: توفّر تمويلًا وتنظيمًا وحماية اجتماعية للمستقيلين من العمل، لدعم انتقالهم نحو ريادة الأعمال.
- الزيارات الميدانية للمحافظات: بهدف إشراك الجهات المحلية في تصميم خطط تشغيل تتناسب مع الواقع الاقتصادي لكل محافظة.
- ورش العمل لتأهيل القوى العاملة: نُظّمت بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، لرفع جاهزية الكفاءات الوطنية لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

وفي ذات السياق، تعمل وزارة العمل على تمكين الشباب العماني للالتحاق بقطاعات اقتصادية واعدة، عبر:

- برامج التدريب المهني.
- المنصات الرقمية للتوظيف.

شكل (30): أعداد المشتغلين حسب المحافظات لعام 2023

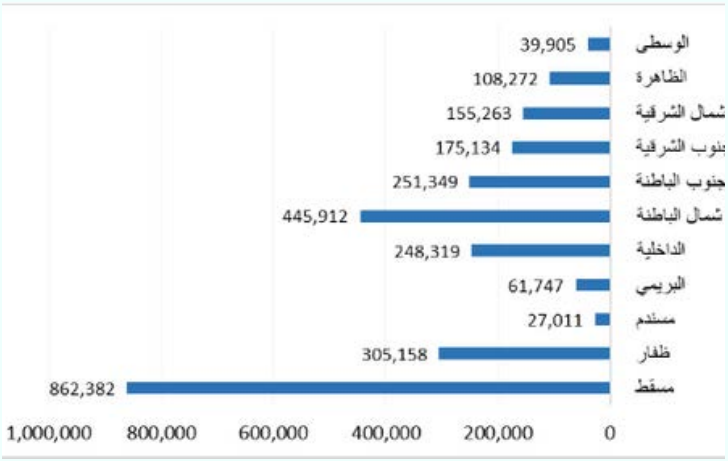

المصدر : بحسب بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

كما أسهمت مشاريع استراتيجية كبرى، أبرزها مشروع ميناء الدقم، في خلق فرص توظيف نوعية، من خلال تطبيق الأتمتة ورفع الكفاءة التشغيلية.

وتعتمد السلطنة في سياساتها لتنمية القوى العاملة على منظومة مرنة، تهدف إلى:

- تعزيز كفاءة الموارد البشرية.
- ربط المكافآت بالأداء.
- ترسيخ مفاهيم العدالة الوظيفية والتدريب المستمر.

وتؤكد المؤشرات الوطنية على أهمية الاستمرار في تطوير السياسات التشغيلية؛ إذ تشير بيانات عام 2023 إلى أن نسبة المشتغلين العمانيين بلغت 31.8% من إجمالي القوى العاملة، بينما يشكل الوافدون 68.2%، مما يعكس الحاجة إلى تكثيف جهود التعمين وبرامج المواءمة مع متطلبات سوق العمل. كما تبين البيانات أن 16.1% من العاملين يحملون مؤهلات علمية تبدأ من دبلوم التعليم العالي فأعلى، بواقع 431,356 مشتغلًا، وهو ما يعزز أهمية ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات الاقتصاد الرقمي والقطاعات الإنتاجية الجديدة.

شكل (31): نسبة المشتغلين حسب الجنسية 2023

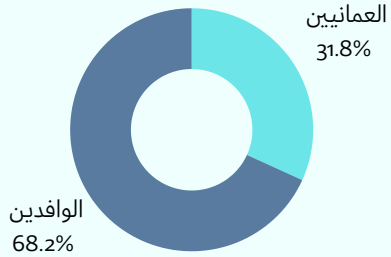

في عام 2023، بلغ معدل الباحثين عن عمل في سلطنة عُمان 3.2%، محققًا تحسنًا طفيفًا عن العام السابق (3.3%). إلا أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة، حيث سجل الذكور 1.7% مقابل 9.3% لدى الإناث . كما ترتفع معدلات الباحثين عن عمل بين الحاصلين على مؤهلات عليا، خاصة دبلوم التعليم العالي (8.9%) والبكالوريوس (7.7%) .

معالجة هذه التحديات، تواصل الحكومة تنفيذ سياسات متكاملة تشمل تطوير التدريب، ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، خصوصًا في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

وتسعى سلطنة عُمان في إطار رؤية 2040 إلى خفض معدلات البطالة من خلال تمكين الكفاءات الوطنية، خاصة في القطاع الخاص. ويُعد معدل البطالة مؤشرًا هامًا لقياس فعالية السياسات التشغيلية. وتُظهر البيانات الموضحة في الشكل () تباينًا في معدلات البطالة حسب المحافظة؛ حيث تُسجَّل أعلى نسبة في محافظة مسندم بسبب محدودية الأنشطة الاقتصادية، فيما تنخفض النسب في مسقط والوسطى لتوفر فرص العمل وتنويع القاعدة الاقتصادية.

الشكل (32): معدل البطالة حسب النوع (ذكور/ إناث) من عام 2020-2023

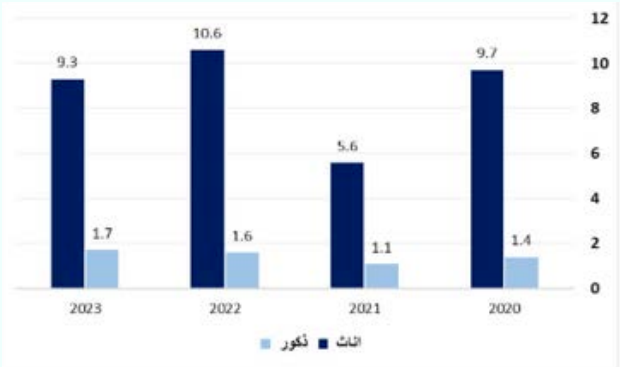

الشكل (33): معدل البطالة حسب المحافظة لعام 2023

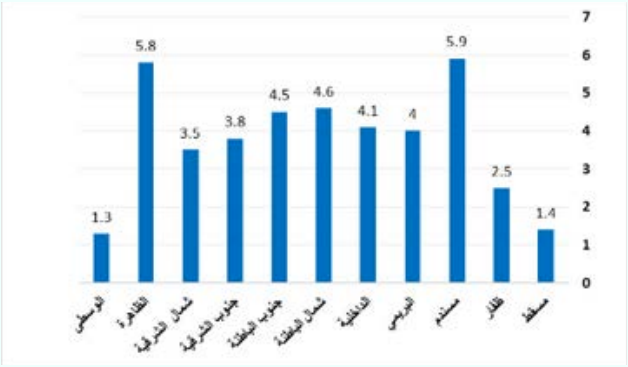

المصدر : بحسب بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة في تقليص معدلات البطالة وتعزيز التوظيف، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، خاصة فيما يتعلق بمواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وخلق بيئة محفّزة تستوعب الكفاءات الوطنية، لاسيما في القطاعات الواعدة مثل السياحة، واللوجستيات، والصناعات التحويلية. فهذه القطاعات تُعد من أهم المحركات الاقتصادية القادرة على توفير فرص عمل مستدامة، ودفع عجلة النمو الشامل.

وتبرز أهمية مؤشرات البطالة باعتبارها أداة استراتيجية في توجيه جهود التشغيل، حيث تُسهم في تحديد المحافظات ذات الأولوية للتدخلات التنموية، وتدعم وضع برامج تشغيل أكثر دقة وعدالة في توزيع الفرص. كما تساعد هذه المؤشرات في بناء سياسات أكثر استهدافًا لمواجهة التحديات التشغيلية، وتعزيز المشاركة الفاعلة للقوى العاملة الوطنية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أكثر توازنًا على مستوى السلطنة.

وفي هذا الإطار، أعلنت وزارة العمل عن قرار يُلزم كافة المؤسسات والشركات التي مضى على تأسيسها أكثر من عام، بتعيين مواطن عُماني واحد على الأقل. ويأتي هذا القرار كخطوة عملية لمعالجة التفاوت الكبير في نسب التعمين بين المنشآت، وضمان إدماج الكفاءات الوطنية في القطاع الخاص، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان 2040 الرامية إلى بناء سوق عمل مرن وتنافسي يُمكّن المواطن من الإسهام الفاعل في التنمية.

وقد أظهرت الإحصاءات أن نحو ألف منشأة كبيرة توظف حوالي 200 ألف عماني، مقابل أكثر من 245 ألف وافد، بنسبة تعمين تقدر بـ44%. وفي المقابل، توجد قرابة 19 ألف منشأة تشغّل نحو 60 ألف عماني، مقارنة بـ300 ألف وافد، ما يعكس نسبة تعمين متدنية لا تتجاوز 17%. بينما تسجّل الأرقام الأكثر دلالة في وجود أكثر من 245 ألف منشأة لا توظف أي عماني رغم استيعابها لأكثر من 1.1 مليون عامل وافد، ما يعني أن نسبة التعمين في هذه المنشآت تبلغ صفرًا بالمئة.

ينسجم هذا القرار مع السياسات الوطنية الهادفة إلى تصحيح مسار سوق العمل ومكافحة ظواهر سلبية مثل التجارة المستترة، وضمان توزيع أكثر عدالة للفرص الوظيفية بين المواطنين. كما أنه استجابة مباشرة للواقع الذي أبرزته بيانات عام 2023، حيث تبين أن نحو 89.5% من المواطنين يعملون في القطاع الحكومي، في حين لا تتجاوز نسبة العمانيين في القطاع الخاص والعائلي والأهلي 21.1%، وهو ما يكرّس اعتمادًا مفرطًا على الوظائف الحكومية، ويضع تحديًا كبيرًا أمام جهود تحقيق التوازن بين القطاعات.

الشكل (34): نسبة المشتغلين في القطاعيين الحكومي والخاص

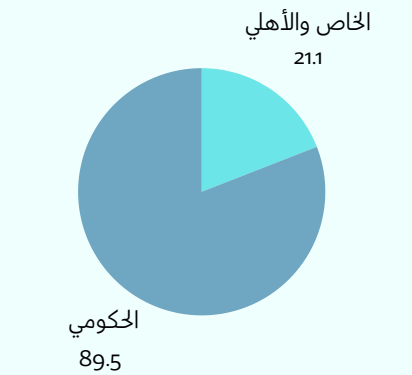

لتسهيل تطبيق قرار التعمين، وضعت وزارة العمل آلية مرنة تراعي حجم المؤسسة وظروفها. حيث تُلزم الشركات التي مضى على تأسيسها أكثر من عام ولم توظف أي عماني، بتقديم خطة تشغيل خلال شهر. وتم منح مهَل متفاوتة: 3 أشهر للمؤسسات التي تضم 10 موظفين فأكثر، و6 أشهر لمن لديها أقل من 10 موظفين، وسنة كاملة لرواد الأعمال المتفرغين. كما أتاحت الوزارة إمكانية تقديم تظلُّم في الحالات الاستثنائية التي يصعب فيها التوظيف، خاصة في القطاعات التي تحتاج لعمالة وافدة متخصصة.

كما ستكثف وزارة العمل من حملات التفتيش والمتابعة لضمان امتثال المؤسسات للقرار، وفرض عقوبات صارمة على المخالفين. وتشمل العقوبات غرامات مالية تتراوح بين 500 إلى 1000 ريال عماني عن كل عامل يعمل خارج نطاق الكفالة الرسمية، بالإضافة إلى إمكانية سحب تراخيص العمل أو فرض عقوبة بالسجن تصل إلى 6 أشهر في بعض الحالات.
إن إنجاح هذا التوجه يتطلب تكامل الأدوار بين القطاعين العام والخاص لتوفير بيئة عمل جاذبة للعمانيين في مؤسسات القطاع الخاص. ويتطلب ذلك تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، وتوفير الأمان الوظيفي، وتحسين بيئة العمل من حيث الأجور، وساعات العمل، وبيئة التوظيف الشفافة والعادلة. كما أن بناء منظومة تعمين مستدامة لا يمكن أن يتحقق دون تطوير المهارات الوطنية وربطها باحتياجات السوق، وتحفيز المؤسسات على الاستثمار في رأس المال البشري المحلي.

- التدريب في سلطنة عمان:

تبذل سلطنة عُمان جهودًا متكاملة لتعزيز قطاع التدريب والتأهيل الوطني، انسجامًا مع تطلعات رؤية عُمان 2040 نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة وتنمية الكفاءات البشرية. وقد شهدت السنوات الأخيرة صدور عدد من القوانين والمبادرات التي تهدف إلى تنظيم هذا القطاع، من أبرزها قانون العمل الجديد (المرسوم السلطاني رقم 53/2023) الذي ألزم المؤسسات بتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية، بهدف رفع مستوى جاهزيتهم لسوق العمل وتعزيز فرص التوظيف.

- **الأكاديمية السلطانية للإدارة:**

تُعد الأكاديمية السلطانية للإدارة من أبرز الجهات المعنية بتطوير الكفاءات الوطنية، حيث أُنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم 2/2022 لتكون المظلة الوطنية للتدريب الحكومي، وتتولى مسؤولية تصميم وتنفيذ برامج تطوير القيادات الإدارية بالتعاون مع مؤسسات دولية مرموقة، وبما يعزز الكفاءة والابتكار في الجهاز الإداري للدولة.

- **وزارة العمل:**

تضطلع الوزارة بدور محوري في مجال التدريب، حيث تُشرف على المركز الوطني للتدريب المهني والتقني، وتوفر من خلاله برامج تأهيلية موجهة للباحثين عن عمل والعاملين في القطاع الخاص، مع التركيز على التخصصات المطلوبة في السوق.

- **المعهد الوطني للتدريب:**

يبرز المعهد الوطني للتدريب التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، كجهة تُعنى بإعداد الكوادر العُمانية فنيًا وتطبيقيًا وفقًا لمتطلبات القطاعات الحيوية.

- **هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تسهم الهيئة بدور فاعل في تطوير مهارات رواد الأعمال العُمانيين، من خلال تقديم برامج تدريبية تخصصية في ريادة الأعمال والتسويق والإدارة المالية، بما يدعم التوجه نحو تنويع الاقتصاد وتمكين الشباب من إنشاء مشاريعهم الخاصة.

- **الكليات التقنية والمهنية :**

تلعب الكليات التقنية والمهنية دورًا تكامليًا في دعم التعليم التطبيقي، من خلال تطوير مناهج تراعي متطلبات سوق العمل، وإقامة شراكات استراتيجية مع مؤسسات القطاع الخاص، وتطبيق برامج التدريب الميداني.

وقد عزز قانون الحماية الاجتماعية الموحد (المرسوم السلطاني رقم 52/2023) هذا التوجه من خلال التأكيد على أهمية التدريب المهني كأداة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، ودعا أصحاب العمل إلى الالتزام بتطوير المهارات الوطنية ضمن برامجهم المؤسسية. وتُمثل برامج التأهيل والتدريب وربطها باحتياجات السوق أولوية وطنية، حيث تسهم في رفع كفاءة القوى الوطنية وزيادة قدرتها على المنافسة والابتكار، كما تُعد هذه العناصر ركائز أساسية لتحقيق التوازن في توزيع العمالة، ودعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

- المبادرة الوطنية لتأهيل الكفاءات الرقمية " مكين":

مبادرة "مكين" هي إحدى المبادرات الوطنية الرائدة التي أطلقتها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في سبتمبر 2022، ضمن البرنامج التنفيذي للصناعة الرقمية، وتهدف إلى تأهيل 10,000 شاب وشابة عمانية بالمهارات الرقمية المطلوبة في سوق العمل بحلول عام 2025.

تركّز المبادرة على مجالات مثل: البرمجة، الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، علوم البيانات، الحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، من خلال مسارات متنوعة تشمل معسكرات تقنية مكثفة، شهادات رقمية متقدمة بالتعاون مع منصات عالمية مثل UDACITY، وبرامج تأهيل تخصصية مع شركات تقنية دولية. كما تدعم مكين الابتكار عبر مسابقات مثل سباق البرمجة العُماني ومسابقة الطائرات المسيرة، وتسهم في رفع جاهزية الشباب لسوق العمل الرقمي، وتشجيعهم على العمل الحر والانخراط في القطاع التقني، بما يتماشى مع أهداف رؤية عُمان 2040 في بناء رأس مال بشري مؤهل وتعزيز التنافسية الرقمية للسلطنة.

وأخيرًا، تعمل الحكومة على توحيد جهود التدريب من خلال تمكين الأكاديمية السلطانية للإدارة من قيادة برامج التدريب في القطاع الحكومي، والتنسيق مع وزارة العمل والجهات ذات الصلة لضمان التكامل، وتفادي الازدواجية، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والاستدامة في تنمية الموارد البشرية الوطنية، ومن بينها المبادرات الرقمية النوعية مثل "مكين" التي تمثل نموذجًا ناجحًا للتكامل المؤسسي من أجل بناء مستقبل رقمي مستدام لعُمان.

- دعم وتقوية الاقتصاد غير الرسمي

يُعد الاقتصاد غير الرسمي في سلطنة عُمان مصدر دخل مهم للعديد من الأفراد، خاصة في القطاعات الحرفية والتجارية الصغيرة. حيث يواجه هذا القطاع عددًا من التحديات، أبرزها:

- غياب الحماية الاجتماعية مثل التأمين الصحي والتقاعدي.
- عدم استقرار الأجور.
- ضعف ظروف العمل.

لذلك تسعى الحكومة إلى تنظيم وتقنين الاقتصاد غير الرسمي تدريجيًا، من خلال حزمة من السياسات والتشريعات التي تهدف إلى دمج هذا القطاع ضمن الاقتصاد الرسمي، بما يحقق الاستقرار والحماية للعاملين فيه.

في هذا الإطار، تم إصدار القرار الوزاري رقم (239/2021) من قِبل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بشأن تنظيم نشاط الباعة المتجولين، حيث وضع القرار اشتراطات واضحة لمزاولة هذا النشاط، منها تحديد المواقع الجغرافية المسموح بها، والحصول على ترخيص رسمي، والالتزام بالضوابط الصحية والبيئية. ويهدف هذا التنظيم إلى تقنين النشاط الاقتصادي، وتحقيق الأمان الاجتماعي، وضمان جودة المنتجات وسلامة المستهلكين.

وقد ساهمت الجهات البلدية في السلطنة، بالتعاون مع الجهات التنظيمية، في تخصيص مواقع مرخصة ونقاط بيع موسمية للباعة المتجولين، خصوصًا في المواسم والمناسبات العامة، بما يحافظ على الطابع الحضري ويمنح العاملين في هذا القطاع فرصًا آمنة ومنظمة لممارسة نشاطهم. كما أطلقت البلديات مبادرات لتطوير بيئة عمل الباعة المتنقلين، تشمل الأكشاك المنظمة، وخدمات النظافة، وتسهيلات البنية التحتية.

- منصة استثمر بسهولة:

قامت وزارة التجارة بتطوير منصة "استثمر بسهولة" لتبسيط الإجراءات ، والتي تتيح تسجيل الأنشطة التجارية، بما فيها المشاريع متناهية الصغر، بصورة إلكترونية ميسرة. وقد أسهمت هذه المنصة في تسريع إصدار التراخيص وتخفيف الأعباء الإدارية، ما شجع العديد من أصحاب الأنشطة غير الرسمية على التحول إلى الاقتصاد المنظم.

- الهيئة العامة للمؤسسات الصغير والمتوسطة "ريادة":

تُعد الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" جهة رئيسية في دعم تنظيم الاقتصاد غير الرسمي من خلال تقديم حزمة متكاملة من البرامج والخدمات، أبرزها:

يُعد الاقتصاد غير الرسمي في سلطنة عُمان مصدر دخل مهم للعديد من الأفراد، خاصة في القطاعات الحرفية والتجارية الصغيرة. حيث يواجه هذا القطاع عددًا من التحديات، أبرزها:

- غياب الحماية الاجتماعية مثل التأمين الصحي والتقاعدي.
- عدم استقرار الأجور.
- ضعف ظروف العمل.

لذلك تسعى الحكومة إلى تنظيم وتقنين الاقتصاد غير الرسمي تدريجيًا، من خلال حزمة من السياسات والتشريعات التي تهدف إلى دمج هذا القطاع ضمن الاقتصاد الرسمي، بما يحقق الاستقرار والحماية للعاملين فيه.

في هذا الإطار، تم إصدار القرار الوزاري رقم (239/2021) من قِبل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بشأن تنظيم نشاط الباعة المتجولين، حيث وضع القرار اشتراطات واضحة لمزاولة هذا النشاط، منها تحديد المواقع الجغرافية المسموح بها، والحصول على ترخيص رسمي، والالتزام بالضوابط الصحية والبيئية. ويهدف هذا التنظيم إلى تقنين النشاط الاقتصادي، وتحقيق الأمان الاجتماعي، وضمان جودة المنتجات وسلامة المستهلكين.

وقد ساهمت الجهات البلدية في السلطنة، بالتعاون مع الجهات التنظيمية، في تخصيص مواقع مرخصة ونقاط بيع موسمية للباعة المتجولين، خصوصًا في المواسم والمناسبات العامة، بما يحافظ على الطابع الحضري ويمنح العاملين في هذا القطاع فرصًا آمنة ومنظمة لممارسة نشاطهم. كما أطلقت البلديات مبادرات لتطوير بيئة عمل الباعة المتنقلين، تشمل الأكشاك المنظمة، وخدمات النظافة، وتسهيلات البنية التحتية.

- منصة استثمر بسهولة:

قامت وزارة التجارة بتطوير منصة "استثمر بسهولة" لتبسيط الإجراءات ، والتي تتيح تسجيل الأنشطة التجارية، بما فيها المشاريع متناهية الصغر، بصورة إلكترونية ميسرة. وقد أسهمت هذه المنصة في تسريع إصدار التراخيص وتخفيف الأعباء الإدارية، ما شجع العديد من أصحاب الأنشطة غير الرسمية على التحول إلى الاقتصاد المنظم.

- الهيئة العامة للمؤسسات الصغير والمتوسطة "ريادة":

تُعد الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" جهة رئيسية في دعم تنظيم الاقتصاد غير الرسمي من خلال تقديم حزمة متكاملة من البرامج والخدمات، أبرزها:

كما أن تعزيز برامج التدريب والتأهيل وربطها باحتياجات السوق يمثل أولوية وطنية، وهو ما تقوم به مؤسسات مثل وزارة العمل والأكاديمية السلطانية للإدارة من خلال مبادرات تدريبية تسهم في رفع جاهزية القوى الوطنية، وتوسيع قاعدة المهارات، وزيادة قدرة الأفراد على التكيف والابتكار.

وفيما يخص الدعم الصحي للعاملين غير الرسميين، فقد تم العمل على توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل هذه الفئة عبر تقديم خيارات اشتراك طوعي في التأمينات الصحية والاجتماعية، بما يضمن حصولهم على الرعاية الطبية اللازمة والحماية في حالات العجز أو التقاعد، وذلك ضمن إطار قانون الحماية الاجتماعية الموحد. كما تسعى الجهات المعنية إلى توفير خدمات صحية ميسرة وبرامج توعية صحية خاصة بهذه الفئة، لدعم صحتهم ورفع مستوى جودة حياتهم. من خلال هذه المبادرات والتشريعات، تمضي السلطنة بخطى ثابتة نحو تنظيم الاقتصاد غير الرسمي ودمجه تدريجيًا ضمن المنظومة الاقتصادية الرسمية، بما يسهم في خلق بيئة عمل عادلة ومستدامة، ويعزز من دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النمو الوطني، انسجامًا مع رؤية عُمان 2040 الرامية إلى اقتصاد متنوع و شامل ومستدام.

- **دعم ريادة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة**

تعمل سلطنة عُمان باستمرار على تعزيز بيئة عادلة ومسؤولة للابتكار وريادة الأعمال، من خلال تطوير إطار قانوني وتنظيمي متين يهدف إلى تحفيز تأسيس ودعم الشركات الناشئة وحماية حقوق الملكية الفكرية. هذا الإطار يوفر بيئة مستقرة وجاذبة للمبدعين والمبتكرين، ويسهم في تطوير منظومة ريادة الأعمال في السلطنة. وفي سبيل تسهيل إجراءات تأسيس وإدارة المشاريع، تُولي الحكومة اهتمامًا كبيرًا لتطوير البنية التحتية الرقمية عبر منصات إلكترونية متقدمة تسرّع من الإجراءات الإدارية وتربط رواد الأعمال بالمصادر التمويلية وبرامج التدريب، مما يسهل عليهم الانطلاق والتوسع.

كما تركز السلطنة على تمكين الفئات المهمشة مثل الشباب والنساء وذوي الإعاقة، عبر مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة والمبادرات التمويلية الميسرة، بهدف إتاحة فرص متكافئة لهم للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني. هذه الجهود تأتي ضمن رؤية عمان 2040 التي تسعى لبناء اقتصاد معرفي متنوع ومستدام، يدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على حد سواء.

شكل (35): نمو متسارع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عام 2020 - 2024

جدول(4): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حجم المؤسسة	2020	2021	2022	2023	2024
صغرى	166,043	159,860	191,846	206,784	235,012
صغيرة	6,656	18,967	27,022	32,163	30,142
متوسطة	581	1,740	1,941	1,940	1,872
الإجمالي	173,280	180,567	220,809	240,887	267,026

المصدر : بحسب بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

وفي إنجاز دولي يُجسد فاعلية هذه الجهود، حققت سلطنة عمان قفزة نوعية في المؤشر العالمي لريادة الأعمال لعام 2024، حيث تقدمت إلى المرتبة الثامنة عالميًا من بين 56 دولة، بمعدل أداء بلغ 5.7 نقاط مقارنة بـ 5.4 في عام 2023، ما يعكس نجاح برامج الدعم وريادة الأعمال.

كما تم إدماج قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسات الوطنية للتنويع الاقتصادي لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، حيث أُطلقت مبادرات لتشجيع التحول الرقمي وتبني التكنولوجيا الحديثة في إدارة المشاريع، وربطها بالقطاعات الواعدة مثل السياحة، والصناعات الخفيفة، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة. وتسعى الهيئة إلى تحويل هذه المؤسسات من أنشطة تقليدية إلى منظومة إنتاجية متكاملة تعزز القيمة المحلية المضافة، وتمكّن رواد الأعمال من أداء دور فاعل في الاقتصاد الوطني، مع التوسع في تمويل المشاريع القائمة على الابتكار والتقنية، ودعم الصناعات الحرفية، وتوطين تقنيات التصنيع الرقمي.

- **حاضنات الأعمال:**

تولي سلطنة عُمان اهتمامًا بالغًا بتهيئة بيئة داعمة لريادة الأعمال من خلال إنشاء وتفعيل حاضنات الأعمال، التي تُعد من الركائز الأساسية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من النمو والاستدامة. وتوفر هذه الحاضنات بيئة متكاملة لاحتضان المشاريع الناشئة والأفكار الابتكارية، من خلال تقديم خدمات الإرشاد والاستشارات والتدريب والتمويل، فضلًا عن تسهيل الوصول إلى الأسواق وربط رواد الأعمال بالجهات الحكومية والخاصة ذات الصلة. وقد بلغ عدد حاضنات الأعمال في سلطنة عُمان أكثر من 20 حاضنة ومركز ابتكار موزعة على مختلف المحافظات، تعمل تحت إشراف هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة"، وبالتعاون مع عدد من الجهات الأكاديمية والقطاع الخاص. وتُعد محافظة مسقط من أبرز المحافظات احتضانًا لهذه المراكز، حيث تحتضن واحة المعرفة حاضنة "OM.HUB" المتخصصة في المشاريع التكنولوجية والرقمية، إلى جانب المركز الوطني للأعمال الذي يدعم المشاريع التجارية والخدمية الناشئة.

كما تنتشر حاضنات الأعمال في صحار بمحافظة شمال الباطنة، وفي نزوى بمحافظة الداخلية من خلال حاضنة جامعة نزوى، وفي صلالة بمحافظة ظفار، وغيرها من المراكز المنتشرة في صور وإبراء وعبري والبريمي وخصب، مما يعكس حرص السلطنة على ضمان وصول خدمات الدعم والاحتضان لكافة المناطق الجغرافية، بما في ذلك المناطق النائية من خلال مبادرات الحاضنات المتنقلة في محافظة الوسطى.

وتسهم هذه الحاضنات في رعاية وتنمية مشاريع الطلبة والخريجين والمبتكرين من خلال توفير مساحات عمل مشتركة، وتنظيم ورش عمل متخصصة، وتقديم برامج احتضان متكاملة تشمل الاستشارات القانونية والإدارية، والدعم التقني والمالي، وخدمات التسويق والترويج، وذلك بما يتوافق مع التوجه الوطني لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال كجزء من رؤية عُمان 2040.

وإلى جانب الدور المركزي لـ"ريادة"، تُشارك مؤسسات التعليم العالي، مثل جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، في إدارة وتشغيل عدد من الحاضنات ضمن الحرم الجامعي، بهدف دمج المفاهيم الريادية في البيئة الأكاديمية، وتمكين الشباب من تحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية قابلة للنمو والتوسع.

- مبادرات وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لتعزيز ريادة الأعمال:

أطلقت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات عددًا من المبادرات النوعية لتعزيز ريادة الأعمال في القطاع التقني، من أبرزها برنامج "نمو" وبرنامج "جدارة" لدعم الشركات التقنية الناشئة.

- **برنامج نمو :**

يهدف برنامج "نمو" إلى دعم الشركات التقنية العُمانية في مرحلتي النمو المبكر والتوسع، من خلال توفير خدمات استشارية متخصصة، وفرص ترويج محلية ودولية، وربطها بفرص في القطاعين العام والخاص. وقد استفادت من البرنامج أكثر من 80 شركة حتى منتصف عام 2024، وتم دعم مشاركتها في فعاليات كبرى مثل مؤتمر LEAP، إلى جانب تنظيم ورش متخصصة في جاهزية الاستثمار وتطوير المنتج.

- **برنامج جدارة :**

أما برنامج "جدارة"، فقد تم تطويره بالشراكة مع الأمانة العامة لمجلس المناقصات، ويهدف إلى تمكين المنتجات التقنية العُمانية من دخول السوق الحكومي، من خلال إتاحة الفرصة لتجربتها وتقييمها في المؤسسات الحكومية. وقد تم تسجيل أكثر من 90 شركة تقنية في البرنامج، تأهلت منها 33 شركة، وجرى اعتماد منتجات 7 منها داخل عدد من الجهات الحكومية، مع تعميم رسمي يوصي بمنح الأولوية للمنتجات التقنية المحلية.

من خلال هذه الجهود المتكاملة التي تجمع بين الحاضنات، وبرامج الدعم الفني والتمويلي، وتسهيل النفاذ إلى السوقين الحكومي والخاص، تؤكد سلطنة عُمان التزامها بتعزيز بيئة ريادة الأعمال، وتحفيز الشركات الناشئة، خصوصًا في القطاع التقني، كمسار استراتيجي نحو اقتصاد قائم على المعرفة، و كمحرك رئيسي لخلق فرص العمل وتحقيق التنويع الاقتصادي المستدام.

- **تعزيز بيئة عادلة مسؤولة للابتكار وريادة الأعمال**

تعمل سلطنة عُمان باستمرار على تعزيز بيئة عادلة ومسؤولة للابتكار وريادة الأعمال، من خلال تطوير إطار قانوني وتنظيمي متين يهدف إلى تحفيز تأسيس ودعم الشركات الناشئة وحماية حقوق الملكية الفكرية. هذا الإطار يوفر بيئة مستقرة وجاذبة للمبدعين والمبتكرين، ويسهم في تطوير منظومة ريادة الأعمال في السلطنة. وفي سبيل تسهيل إجراءات تأسيس وإدارة المشاريع، تُولي الحكومة اهتمامًا كبيرًا لتطوير البنية التحتية الرقمية عبر منصات إلكترونية متقدمة تسرّع من الإجراءات الإدارية وتربط رواد الأعمال بالمصادر التمويلية وبرامج التدريب، مما يسهل عليهم الانطلاق والتوسع.

كما تركز السلطنة على تمكين الفئات المهمشة مثل الشباب والنساء وذوي الإعاقة، عبر مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة والمبادرات التمويلية الميسرة، بهدف إتاحة فرص متكافئة لهم للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني. هذه الجهود تأتي ضمن رؤية عمان 2040 التي تسعى لبناء اقتصاد معرفي متنوع ومستدام، يدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على حد سواء.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للصناعة 2040، تهدف السلطنة إلى تعزيز النمو في الأنشطة الصناعية التي تعتمد على التقنية والابتكار، مع التركيز على تطوير منتجات نوعية تسهم في تحسين صحة ورفاهية السكان. وتسعى الاستراتيجية إلى توسيع الرقعة الجغرافية للأنشطة الصناعية التحويلية ودعمها للوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، إضافة إلى رفع المستوى التقني والتكنولوجي للصناعات، مع تركيز خاص على الصناعات كثيفة رأس المال وتلك القائمة على المعرفة والموارد الطبيعية. كما تهدف الاستراتيجية إلى مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات القطاع الصناعي، وتقديم حوافز وضوابط ضريبية لجذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتخفيف من التحديات التي تواجهها في مراحل تأسيسها.

تُسهّل الحكومة الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج ومبادرات مالية متعددة، تشمل منح قروض بشروط ميسرة، وأسعار فائدة منخفضة، وفترات سداد مرنة. كما تدعم الحكومة صناديق رأس المال الجريء والمبادرات الاستثمارية التي تستهدف المشاريع الناشئة، ومن أبرز هذه المبادرات برنامج "ريادة" الذي يتيح فرص تمويلية متخصصة تساعد رواد الأعمال على إطلاق وتوسيع مشاريعهم.

على صعيد آخر، سعت السلطنة إلى تبسيط الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بتأسيس وترخيص المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر إطلاق منصات إلكترونية موحدة تتيح تسجيل الشركات والحصول على التراخيص اللازمة بسهولة وسرعة، مع تقليل الحاجة إلى مراجعة عدة جهات حكومية. هذه الخطوة أسهمت في تقليل التكلفة والوقت اللازمين لإنشاء الأعمال، وشجعت المزيد من الأفراد على دخول سوق العمل الحر وبدء مشاريعهم الخاصة.

وكانت النتائج إيجابية على الصعيد الدولي، حيث تحسّن تصنيف سلطنة عُمان في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2023، حيث تقدمت عشر مراتب مقارنة بعام 2022 واحتلت المرتبة 69 عالميًا. كما جاءت ضمن أفضل 10 دول في مجال الجاهزية للأمن السيبراني، وحصلت على المرتبة الأولى في مؤشر البريد الدولي السريع لعام 2022. وفي تقرير الأداء الصناعي التنافسي لعام 2023 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، احتلت السلطنة المرتبة 56 عالميًا والخامسة عربياً. علاوة على ذلك، تصدّر الصندوق العماني للتكنولوجيا صناديق الاستثمار في رأس المال الجريء المتخصصة في الشركات الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

حصلت السلطنة أيضًا على المرتبة 14 عالميًا في أساسيات مزاولة الأعمال، وفق مؤشر (أجيليتي) اللوجستي للأسواق الناشئة لعام 2022، وهو مؤشر يعكس التحسن الكبير في بيئة الأعمال ودعم النمو الاقتصادي، ويؤكد نجاح السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تعزيز التنمية المستدامة وزيادة تنافسية السلطنة على المستويين الإقليمي والدولي.

2.2.2 الرخاء المستدام للجميع

- **تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات المبدعة والثقافية**

في سلطنة عُمان، تُعد الإنتاجية والقدرة التنافسية من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ورفع مستوى معيشة الأفراد. فهي مؤشر حيوي على كفاءة استخدام الموارد البشرية والطبيعية لتحقيق قيمة مضافة تعزز الاقتصاد الوطني. تلعب المدن التنافسية دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات، وخلق فرص العمل، وتحفيز الابتكار، مما ينعكس إيجابيًا على نمو القطاعات الإنتاجية المختلفة.

تعتمد رؤية عمان 2040 مفهوم "المدينة التنافسية" الذي يركز على تسهيل الاستثمار، وتوفير بيئة أعمال داعمة تُولّد الوظائف، وتعزز الدخل والإنتاجية. وتستند هذه المدن إلى ميزات نسبية متعددة، منها الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي، التركيز الصناعي، بالإضافة إلى تنويع قاعدة الاقتصاد لتقليل الاعتماد على قطاع واحد فقط. حيث شكلت عائدات النفط المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي لسنوات طويلة، لكن السلطنة بدأت بتبني خطط تنموية تستهدف تنويع الاقتصاد عبر تعزيز قطاعات غير نفطية، منها السياحة، الصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية. كما تركز الرؤية على تعزيز التنافسية، وتمكين القوى الوطنية، وجذب الاستثمارات. ومن هذا المنطلق، يعد قياس الإنتاجية على مستوى المحافظات والقطاعات أداة رئيسية لدعم السياسات التنموية وتوجيه الموارد بكفاءة، مع التركيز على استخدام البيانات والمؤشرات التحليلية لبناء اقتصاد مرن ومتعدد القطاعات.

وفي هذا السياق، شهدت السلطنة تحسنًا ملموسًا في ترتيبها بمؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث أحرزت المرتبة 53 عالميًا في تقرير عام 2024 من بين 141 دولة. وقد انعكس هذا التقدم في عدد من الركائز الأساسية، أبرزها البنية التحتية، فعالية المؤسسات، والتحول الرقمي. وقد سجلت السلطنة مراتب متقدمة في مؤشرات فرعية، مثل كفاءة الحكومة، واستقلالية القضاء، وجودة التشريعات، إضافة إلى الأداء القوي في مؤشر إيصال الكهرباء ومؤشر الفجوة الرقمية بين الجنسين. ويستند هذا الأداء إلى الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي نفذتها الحكومة، بما في ذلك تسهيل إجراءات الاستثمار، وتحديث القوانين المرتبطة ببيئة الأعمال، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما ساهمت الاستثمارات في البنية التحتية والاقتصاد الرقمي في رفع كفاءة الإنتاج وتعزيز قدرة المدن والمحافظات على استقطاب مشاريع تنموية نوعية. وتؤكد هذه المؤشرات أن السلطنة تمضي بخطى ثابتة نحو تحقيق اقتصاد متنوع وتنافسي، يُعزز من مكانة المدن العُمانية على الخارطة الإقليمية والعالمية.

- البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي:

يأتي البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي كأداة تنفيذية رئيسة لتعزيز أهداف الخطة الخمسية العاشرة وتحقيق التوجهات الاستراتيجية لـ رؤية عُمان 2040، حيث يُعد البرنامج امتدادًا للمبادرات السابقة، ويهدف إلى معالجة التحديات التي تواجه قطاعات التنويع الاقتصادي، واقتراح آليات تسريع النمو وتنمية الإيرادات غير النفطية. يعمل البرنامج بإشراف وزارة الاقتصاد كمظلة وطنية ذات طابع تخطيطي وتنفيذي، ويستمر على مدى أربع سنوات، بما يتماشى مع الإطار الزمني للخطة الخمسية العاشرة. ويُركز على تمكين القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز الترابطات القطاعية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتنويع الشركاء التجاريين، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة للنمو الاقتصادي. وقد شمل البرنامج إطلاق مختبرات وورش تنفيذية، مثل مختبرات "تنفيذ" ومبادرات "نزدهر" لجلب الاستثمار وتنمية الصادرات، مما أسهم في تفعيل السياسات والإجراءات المحددة ضمن الخطة، والتي بلغت 17 سياسة و28 برنامجًا موزعًا وفق أهداف التنويع والاستدامة المالية.

ويُشكل التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية أحد المحاور الرئيسة في رؤية عمان 2040، حيث تركز الخطة على تحديد "قطاعات قاطرة" للنمو الاقتصادي، مع تحديثها كل خمس سنوات لتلبية المتغيرات الاقتصادية. تم اختيار عدة قطاعات حيوية تقود النمو خلال الخطة الخمسية العاشرة بهدف تنويع مصادر الدخل، خلق فرص عمل لائقة، دعم الإنتاج المحلي، وتعزيز الصادرات غير النفطية.

- **أولاً: قطاع الصناعات التحويلية**

يعد هذا القطاع من القطاعات المهمة في السلطنة ، خصوصًا الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع مثل الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية. وتشير الإحصاءات إلى أن المؤسسات الصناعية التحويلية النشطة تمثل نحو 66.6% من إجمالي المؤسسات الصناعية في السلطنة حتى عام 2024، ما يعكس أهميته المتزايدة في الاقتصاد الوطني. ومن أبرز المشاريع في هذا المجال مصنع "أوكيو" للبتروكيماويات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والذي يُعد من أضخم الاستثمارات الصناعية، حيث بلغت تكلفة إنشائه نحو 3.5 مليار ريال عُماني (ما يعادل حوالي 9 مليارات دولار أمريكي)، وأسهم في توفير آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة خلال مراحل الإنشاء والتشغيل. كما تم تخصيص ما يقارب 980 مليون ريال عُماني لدعم سلاسل الإمداد الوطنية والمؤسسات المحلية. كذلك يُعد مصنع الأدوية البيولوجية في منطقة الرسيل الصناعية من المشاريع البارزة التي تعزز التوجه نحو الصناعات المتقدمة، وتسهم في توطين التقنيات الحديثة وتوفير وظائف تخصصية في القطاع الدوائي، وذلك ضمن جهود السلطنة لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

- **ثانيًا: قطاع الثروة الزراعية والسمكية**

في إطار تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق أهداف الاقتصاد الأزرق، تولي سلطنة عُمان اهتمامًا متزايدًا بقطاع الاستزراع السمكي والتصنيع الزراعي والغذائي، باعتباره أحد المحركات الأساسية للتنويع الاقتصادي المستدام. ووفقًا لبيانات وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، بلغ إجمالي الإنتاج السمكي في السلطنة خلال عام 2023 نحو 793.8 ألف طن، شكل الصيد الحرفي ما نسبته 89% من هذا الإجمالي، مما يعكس أهمية المجتمعات الساحلية في هذا القطاع الحيوي.
وقد شهد قطاع الاستزراع السمكي تطورًا ملحوظًا، إذ ارتفع الإنتاج من 353 طنًا فقط في عام 2016 إلى نحو 4364 طنًا بحلول نوفمبر 2023. ومن المبادرات النوعية في هذا السياق: مشروع مزرعة الروبيان في ولاية قريات، الذي يُعد من المشاريع الرائدة على مستوى المنطقة، إلى جانب عدد من المزارع السمكية التجارية القائمة على تقنيات الاستزراع الحديثة.
كما ارتفعت المساحات الزراعية المزروعة في السلطنة إلى 293 ألف فدان خلال عام 2023، بزيادة قدرها 6.2% مقارنة بالعام السابق، مما يعكس توسعًا في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة. ويمثل مجمع الإنتاج الزراعي في شمال الباطنة أحد أبرز المشاريع التنموية، حيث يجمع بين الإنتاج والتصنيع الغذائي، ويعزز من سلسلة القيمة المحلية المضافة.
إضافة إلى ذلك ، فإن وزارة الإسكان والتخطيط العمراني تسهم بدور داعم من خلال تخصيص عقود انتفاع للاستثمارات الزراعية في مختلف المحافظات، بهدف تجسيد رؤية الاستدامة وتحقيق الأمن الغذائي، إلى جانب دعم الاقتصاد المحلي. وتُعد هذه الخطوة جزءًا من جهود الحكومة في تمكين الاستثمار الزراعي المنظم، وتحفيز القطاع الخاص على استغلال الأراضي المخصصة للأغراض الزراعية والإنتاجية، بما يتماشى مع أهداف رؤية عُمان 2040.

- **ثالثًا: قطاع التعدين والمنتجات التعدينية**

يشكل التعدين أحد ركائز التنويع الاقتصادي، مع التركيز على المنتجات ذات المكون المحلي المرتفع. تركز السلطنة على مشاريع استخراج المعادن مثل تعدين النحاس في ولاية المضيبي ومحاجر الرخام في منطقة صحار الصناعية، مما يسهم في رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي وزيادة الصادرات غير النفطية.

- **رابعًا: قطاع السياحة والخدمات الثقافية واللوجستية**

يُعد قطاع السياحة من القطاعات الواعدة في سلطنة عُمان، لاسيما السياحة الثقافية والطبيعية، إلى جانب دعم التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية. وقد بلغت مساهمة السياحة في الناتج المحلي نحو 2.5% في عام 2023 مقارنة بـ2% في عام 2022، وبلغ عدد نزلاء الفنادق 4.2 مليون، منهم حوالي 42% من المواطنين، فيما استقبلت السلطنة ما بين 3.2 إلى 4 ملايين سائح أجنبي، بحسب تقديرات متعددة. ومن المشاريع الناجحة في هذا الإطار، مشروع تطوير جبل شمس الذي يُعد من أبرز الوجهات السياحية البيئية، حيث يشمل ممشى زجاجياً ومرافق ترفيهية وخدمات متكاملة، ويتوقع أن يوفر أكثر من 300 فرصة عمل ويسهم في تنشيط السياحة الداخلية والخارجية. كما تبرز مدينة خزائن الاقتصادية في بركاء كمركز لوجستي وصناعي متكامل، تستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة والخدمات اللوجستية، وقد استقطبت استثمارات تفوق 410 ملايين ريال عماني حتى نهاية 2023، مما يدعم جهود التنويع الاقتصادي وفقاً لرؤية عُمان 2040. وإلى جانب المشاريع الكبرى، تُولي السلطنة اهتماماً بالغاً بالتراث الثقافي والحرف اليدوية العُمانية، حيث تسهم هذه الحرف في إبراز الهوية الوطنية وتنمية المجتمعات المحلية، من خلال دعم الأسر المنتجة وتنشيط السياحة التراثية. كما تلعب المتاحف والمسارح دوراً محورياً في نشر الوعي الثقافي والحفاظ على الموروث الحضاري، فيما تمثل جمعيات المرأة العُمانية ركيزة مهمة في تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين المرأة في مجالات الفنون والحرف والمبادرات الثقافية، وهو ما يعكس التزام السلطنة بتنمية شاملة تُعزز من حضورها الثقافي والاقتصادي في المنطقة.

- **خامسًا: قطاع التعليم والبحث العلمي والابتكار**

يركز على تطوير التعليم العام والعالي، وخصوصًا التعليم المدمج والتعليم عن بُعد، مع تعزيز البحث العلمي التطبيقي. يعد قطاع التعليم محركًا مهمًا لبناء اقتصاد المعرفة. تشمل المبادرات توسيع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، والمراكز البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي، مثل مركز أبحاث الطاقة المتجددة.

- **سادسًا: القطاعات الداعمة والمُكمّلة**

تتضمن جهود سلطنة عُمان في التنمية المستدامة تعزيز مفاهيم الاقتصاد الأخضر والدائري والاقتصاد الأزرق، من خلال الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية وحماية البيئة. تُعد شركة "بيئة" نموذجًا محليًا رائدًا في تطبيق الاقتصاد الدائري، حيث تدير النفايات الصلبة وتعيد تدويرها بطرق حديثة، وتسهم في تقليل الانبعاثات وتحويل النفايات إلى طاقة، وذلك من خلال منشآت مثل مشروع محطة تحويل النفايات إلى طاقة في منطقة بركاء، التي تبلغ قدرتها الإنتاجية 130 ميغاواط وتستهدف معالجة حوالي 1.4 مليون طن من النفايات سنويًا. وقد تجاوزت استثمارات الشركة في هذا المجال 100 مليون ريال عماني، مع توفير مئات فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.
وفيما يخص الاقتصاد الأخضر، يُعد مشروع الهيدروجين الأخضر في محافظة الوسطى من أبرز المشاريع الطموحة، حيث يجري تطويره بالشراكة بين شركة "هايدروجين رينيولدز" وعدد من المستثمرين العالميين في مجال الطاقة النظيفة. تبلغ استثمارات المرحلة الأولى من المشروع حوالي 11 مليار دولار أمريكي (نحو 4.2 مليار ريال عماني)، ويتوقع أن ينتج عند اكتماله أكثر من 1.8 مليون طن من الهيدروجين سنويًا. كما سيوفر المشروع ما يزيد عن 15 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال مراحل الإنشاء والتشغيل، ويُعد أحد أكبر مشاريع الهيدروجين في المنطقة. أما في جانب الاقتصاد الأزرق، فتسعى السلطنة إلى تطوير قطاع الاستزراع السمكي والصناعات البحرية، حيث بلغ حجم الاستثمار في مشاريع الاستزراع السمكي أكثر من 180 مليون ريال عماني بنهاية 2023، وتستهدف هذه المشاريع إنتاج أكثر من 50 ألف طن سنويًا من الأسماك، مع توفير ما يقارب 3000 فرصة عمل في سلاسل القيمة المرتبطة بالصيد والتغليف والتصدير.

- **سابعًا: قطاع الأنشطة الخدمية والثقافية واللوجستية**

يشهد قطاع الأنشطة الخدمية والثقافية واللوجستية في سلطنة عُمان نموًا متزايدًا، ويشمل هذا القطاع مجالات النقل والتخزين واللوجستيات، التجارة الإلكترونية، السياحة (مع التركيز على التراث والثقافة)، إلى جانب الصناعات الإبداعية والفنية المستندة إلى الموروث الحضاري والتقني العُماني. وقد بلغت مساهمة قطاع النقل والتخزين نحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، فيما حققت الأنشطة اللوجستية دخلاً يُقدر بـ1.7 مليار ريال عُماني خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، أي ما يعادل 6.1% من الناتج المحلي. ويوفر هذا القطاع حاليًا أكثر من 79,000 وظيفة، في حين تهدف الاستراتيجية الوطنية للوجستيات 2040 إلى رفع هذا الرقم إلى نحو 300,000 وظيفة، مع استهداف زيادة مساهمته في الناتج المحلي إلى نحو 14 مليار ريال عُماني (36 مليار دولار) بحلول عام 2040.
أما قطاع السياحة، فقد شهد نمواً ملحوظاً في أعداد الزوار، حيث بلغ عدد السياح الأجانب 3.9 مليون زائر في عام 2023 مقارنة بـ2.9 مليون في عام 2022، وحقق القطاع إيرادات مباشرة بلغت نحو 1.1 مليار ريال عُماني، فيما بلغ الناتج المحلي المباشر للقطاع حوالي 2.8 مليار ريال بعد نمو بنسبة 35% خلال عام واحد. وبلغ عدد العاملين في قطاع السياحة حوالي 142,300 شخص في عام 2023، ويتوقع أن يرتفع إلى نحو 197,000 وظيفة بحلول عام 2033. كما بلغت الاستثمارات المخصصة لتطوير البنية التحتية الفندقية والسياحية حوالي 11.4 مليار دولار (ما يعادل 4.4 مليار ريال) بين 2021 و2025، تستهدف إنشاء 16,500 غرفة فندقية و 42,500 وحدة سكنية. وتسعى وزارة التراث والسياحة إلى تطوير 25 معلماً تراثياً وتحويلها إلى وجهات سياحية بحلول عام 2025، ضمن خطط الاستراتيجية الوطنية.

وفيما يخص الصناعات الثقافية والإبداعية، فقد أطلقت الحكومة استراتيجية ثقافية تمتد إلى عام 2040، تركّز على دعم المتاحف، والمسارح، والفنون المحلية، وترسيخ الهوية الثقافية، وقد جذبت هذه الاستراتيجية استثمارات خاصة لتطوير 12 معلماً تراثياً حتى عام 2024، مع خطط مستقبلية لتعزيز الحضور الثقافي في مختلف المحافظات.
تُبرز هذه الجهود مدى حرص سلطنة عُمان على تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود عبر تطوير قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب، بما يدعم تحقيق أهداف رؤية عمان 2040 نحو اقتصاد مستدام وتنافسي على المستويين الإقليمي والدولي.

جائزة بلعرب بن هيثم للتصميم المعماري تُعد من أبرز المبادرات الوطنية التي أطلقتها سلطنة عُمان في عام 2022، برعاية صاحب السمو السيد بلعرب بن هيثم آل سعيد، بهدف تمكين الشباب العُماني من المساهمة في تشكيل الهوية المعمارية والحضارية للسلطنة. تستهدف الجائزة الشباب العُماني دون سن 35 عامًا في مجالات التصميم والهندسة المعمارية، وتتيح لهم تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع حقيقية. في دورتها الأولى، بلغ عدد المشاركين أكثر من 356 شابًا وشابة، تأهل منهم 19 متسابقًا للمراحل النهائية، وتم تنفيذ التصميم الفائز "ساحة مطرح" على أرض الواقع من خلال بلدية مسقط، مما وفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في التصميم، والإشراف، والبناء، والإنتاج الإبداعي.
في الدورات التالية، واصلت الجائزة دعمها للقطاع الإبداعي، فشملت في دورتها الثانية تصميم متحف بحري في ولاية صور، وفي دورتها الثالثة عام 2024 مشروع "مركز الاستكشاف العلمي للأطفال" في محافظة شمال الشرقية، ما عزز فرص التوظيف في المجالات الهندسية والتعليمية. كما أتاحت الجائزة مشاركة قوية للمرأة، حيث سجلت حضورًا لافتًا لمهندسات ومصممات عُمانيات ضمن الفرق المشاركة، مما يعكس دعم الجائزة لتمكين المرأة في القطاعات الإبداعية والهندسية.
في ولاية نزوى، مثّلت مشاريع تطوير السوق والمواقع التراثية نموذجًا ناجحًا لدمج الفنون والثقافة في التنمية الاقتصادية. فقد تم إحياء عدد من الحارات والأسواق التاريخية، بمشاركة 78 مشروعًا من روّاد أعمال شباب، مما أسهم في توفير أكثر من 300 فرصة عمل في مجالات الحرف اليدوية، المقاهي، ومشاريع السياحة التراثية. وسجّل حي الحارات الأثرية أكثر من 600 ألف زائر في الربع الأول من عام 2023، ما يدل على جاذبية السياحة الثقافية في الولاية، ودورها في تحفيز الأنشطة الاقتصادية المحلية.

أما متحف نزوى، الذي افتُتح في نوفمبر 2023، فقد استقبل في عامه الأول أكثر من 21,000 زائر، من بينهم وفود رسمية ومدارس ومجموعات سياحية، ويُعد منصة ثقافية تعرض التراث العُماني من خلال أكثر من 2,000 قطعة أثرية موزعة على ثماني قاعات. المتحف يبرز مساهمة المرأة من خلال قاعة مخصصة لدورها المجتمعي والتراثي. كما وقّعت وزارة التراث والسياحة اتفاقيات مع شركة "عمران" لتطوير حصن نزوى وتحويله إلى وجهة سياحية عالمية، مما يعزز فرص الاستثمار في السياحة الثقافية.
المراكز الثقافية والمسارح أيضًا تلعب دورًا محوريًا في تنشيط الحركة الفنية والفكرية، مثل المركز الثقافي في نزوى، الذي يضم مسرحًا يتسع لـ500 مقعد، وقاعات للعروض والمعارض وورش الفنون التشكيلية والموسيقى والمسرح، ويشكل حاضنة للمواهب الشابة. كما تقام مهرجانات وأنشطة مثل "المشي التراثي"، الذي جمع أكثر من 3,600 مشارك في فعالية واحدة، ما يدل على تنامي الاهتمام المجتمعي بالثقافة المحلية.

هذه المبادرات تُسهم في تحفيز الاقتصاد الإبداعي في سلطنة عُمان، وتعزز من مساهمة الفنون والتصميم والثقافة في الناتج المحلي، من خلال خلق وظائف، وتوسيع فرص الاستثمار، وجذب الزوار والسياح، وتحفيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالحرف والفنون. كما تؤكد على التوجه الوطني نحو بناء اقتصاد معرفي متنوع يُعزز الهوية الثقافية ويستثمر في الطاقات الشابة.

- **تطوير المهارات الفنية ومهارات ريادة الأعمال**

تولي سلطنة عُمان اهتمامًا متزايدًا بتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها ركيزة أساسية في رؤية عُمان 2040 الهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع النفط. وقد انعكس هذا التوجه في سلسلة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، وتطوير البنية التحتية، وتسهيل إجراءات الاستثمار، مما ساهم في خلق بيئة أكثر جذبًا للمستثمرين الدوليين. في هذا السياق، حققت السلطنة خلال عام 2024 أداءً لافتًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 30.04 مليار ريال عُماني، محققًا نموًا بنسبة 18% مقارنة بعام 2023. ويعكس هذا النمو ثقة المستثمرين بالاقتصاد العُماني، خاصة في ظل الاستقرار السياسي والإجراءات الحكومية الداعمة.

وقد شكّل قطاع النفط والغاز الحصة الأكبر من هذه الاستثمارات، إذ بلغ حجم الاستثمار فيه نحو 23.9 مليار ريال عُماني، وهو ما يمثل حوالي 79.7% من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. كما شهدت الصناعات التحويلية ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغ حجم الاستثمار فيها 2.49 مليار ريال عُماني، بزيادة تُقدّر بنحو 51.9% عن العام السابق، فيما توزعت بقية الاستثمارات على قطاعات مثل الوساطة المالية، والأنشطة العقارية، والمشروعات التجارية. أما من حيث الدول المستثمرة، فقد جاءت المملكة المتحدة في الصدارة باستثمارات تجاوزت 13.66 مليار ريال عُماني، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 5.25 مليار ريال، ثم الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، وجمهورية الصين، وهو ما يعكس تنوع مصادر الاستثمار وثقة الدول الكبرى في البيئة الاستثمارية للسلطنة. ويُعزز هذه الثقة الإطار القانوني والتنظيمي الذي أقرّته السلطنة، وعلى رأسه قانون الاستثمار الأجنبي الصادر عام 2019، والذي يمنح المستثمرين الأجانب الحق في التملك الكامل للمشروعات بنسبة 100%، ويوفر حوافز ضريبية وجمركية، إلى جانب الحماية القانونية للاستثمارات. كما تم إطلاق المنصة الرقمية "استثمر في عُمان" لتقديم كافة الخدمات والمعلومات للمستثمرين، وتسهيل إجراءات التأسيس والتراخيص.

الشكل (36) : نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر

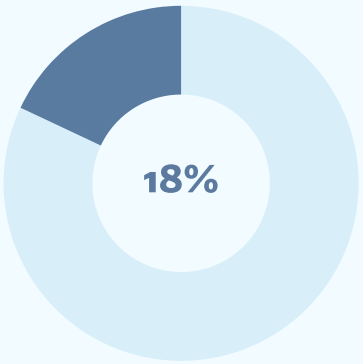

في موازاة ذلك، تسعى سلطنة عُمان إلى تنمية اقتصادها الحضري وتنويعه من خلال التركيز على القطاعات الواعدة مثل الصناعات الثقافية والمبدعة، التي تمثل ركيزة مهمة لتعزيز الهوية الوطنية وخلق فرص عمل خاصة لفئة الشباب والنساء. ويأتي هذا التوجه في إطار سعي السلطنة إلى بناء نموذج اقتصادي متوازن ومستدام، قلل من الاعتماد على القطاعات التقلدية ويعزز الابتكار والتنوع. وتُعد الصناعات الثقافية والمبدعة، بما فيها الفنون والحرف والتصميم، أدوات استراتيجية لدعم النمو الاقتصادي المحلي وتعزيز التماسك الاجتماعي في المدن العُمانية. وعلى الرغم من هذه الجهود، تشير بعض المؤشرات الاقتصادية إلى وجود تحديات في تحقيق الإنتاجية المنشودة، إذ بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل نحو -3.4% في عام 2023، مقارنةً بـ -0.4% في عام 2020 حسب ما يوضحه الشكل (37) . ويعكس هذا التراجع الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات الموجهة نحو تعزيز الكفاءة الاقتصادية، ورفع إنتاجية العمل، وتكثيف الجهود الرامية إلى مواءمة المهارات مع متطلبات سوق العمل في القطاعات الحديثة والناشئة.

الشكل (37): معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (لكل شخص عامل) من عام 2020 -2023

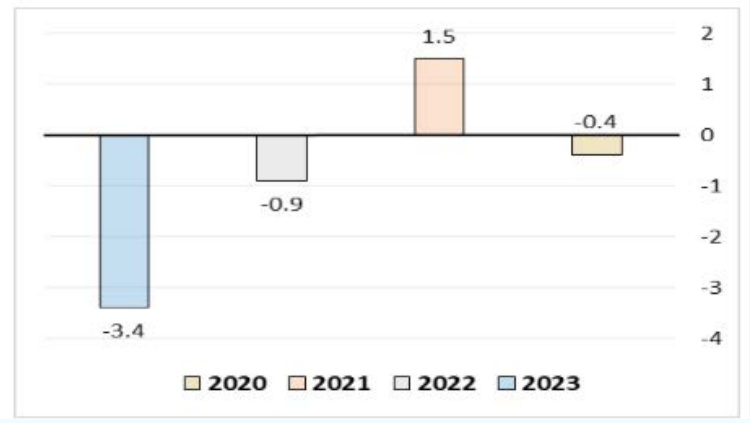

المصدر : بحسب بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

كما تولي السلطنة اهتمامًا كبيرًا بتطوير المهارات الفنية ومهارات ريادة الأعمال، باعتبارها من المحركات الرئيسية للتحول نحو اقتصاد حضري حديث. وفي هذا الإطار، أطلقت وزارة العمل الاستراتيجية الوطنية للمعايير المهنية، ونُقلت إليها اختصاصات مما مكنها من مواءمة مخرجات التعليم الفني والتقني مع احتياجات سوق العمل. وقد تركزت الجهود على توفير برامج تدريب مجانية، ودعم النساء والشباب، وتعزيز الشراكات بين البلديات ومؤسسات التعليم العالي، ما يسهم في تمكين الفئات المستهدفة وزيادة مشاركتها في الاقتصاد. ويُعد قطاع الصناعات التحويلية من القطاعات التي تعكس هذا التوجه، حيث بلغت نسبة التوظيف فيه إلى إجمالي التوظيف نحو 11.05% في عام 2023، مقارنة بنسبة 12.2% في عام 2020 كما يوضحه الشكل(38). ويُشير هذا الانخفاض الطفيف في النسبة إلى وجود تحديات في استيعاب القوى العاملة ضمن هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، مما يعزز الحاجة إلى مزيد من الجهود في تطوير المهارات المتخصصة ورفع كفاءة الموارد البشرية، لضمان قدرة القطاع على خلق فرص عمل مستدامة وتحقيق دوره المطلوب في تنويع الاقتصاد الوطني.

الشكل (38):نسبة التوظيف في الصناعة التحويلية إلى إجمالي التوظيف من عام 2020 -2023

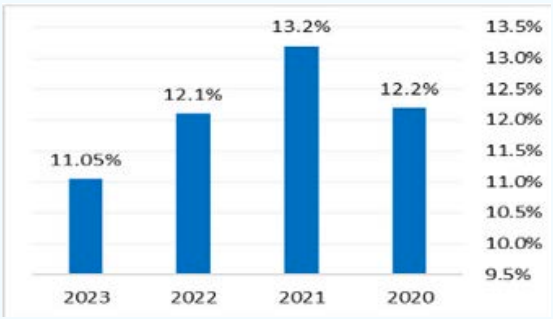

المصدر: بحسب بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

إضافة إلى ذلك، تعمل بعض البلديات في سلطنة عُمان على توقيع مذكرات تفاهم مع الجامعات والكليات الوطنية من أجل الاستفادة من البحوث الأكاديمية، والمشاريع الطلابية، والدراسات التطبيقية في مجالات مثل التخطيط العمراني، إدارة النفايات، البيئة، وجودة الحياة في المدن. كما تتيح هذه الشراكات فرصًا للتدريب العملي للطلبة، مما يعزز جاهزيتهم لسوق العمل، ويدعم دورهم في خدمة مجتمعاتهم المحلية. وتسهم هذه العلاقات أيضًا في تطوير قواعد البيانات والمؤشرات الحضرية، ودعم جهود التحول الرقمي في العمل البلدي، مما يرفع من كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وقد بدأت بعض المبادرات على هذا الصعيد بالفعل، مثل إشراك الجامعات في مشاريع التصميم الحضري والتخطيط المجتمعي.

وفي السياق ذاته، تقوم وزارة الإسكان والتخطيط العمراني بإعداد دراسات استشارية تخصصية لدعم اتخاذ القرار في مجالات مثل توزيع الاستخدامات العمرانية، إدارة الأراضي، التخطيط الإقليمي، والاستثمار العقاري، وذلك بالتعاون مع بيوت خبرة وطنية ودولية، بما يسهم في تحسين كفاءة التخطيط وضمان توافق المشاريع التنموية مع أولويات رؤية عُمان 2040. وفي إطار تعزيز ريادة الأعمال، تسهم الجمعيات الأهلية والتطوعية بشكل فاعل في التعاون مع مؤسسات التمويل والتدريب الريادي مثل "شراكة"، و"إنطلاقة"، و"إنجاز عُمان"، التي تقدم خدمات التمويل الصغير والتدريب على إدارة المشاريع وتخطيطها. وتوفر هذه البرامج دورات عملية في مجالات مثل إعداد خطط العمل، الإدارة المالية، التسويق، والتوسع، إضافة إلى التوجيه والإرشاد المهني، مما يُمكّن الشباب والنساء من بدء مشاريعهم الخاصة واستدامتها.

تشمل أنواع التدريب المقدمة عبر هذه القنوات الرسمية والمجتمعية مجالات متعددة، مثل التدريب الفني الحرفي، التدريب الريادي، التدريب على التقنيات الحديثة، وإدارة الأعمال المنزلية. وقد انعكس ذلك إيجابيًا على فرص التوظيف وخلق بيئة مواتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تشير تقارير دولية إلى أن عُمان سجّلت في عام 2023 معدل مشاركة ريادية بلغ 13% بين الرجال و8.3% بين النساء، مع نسبة 10% ممن لديهم مشاريع قائمة بالفعل، ما يدل على وجود بيئة داعمة للنمو الريادي.

الشكل (39):معدل المشاركة الريادية في السلطنة لعام 2023

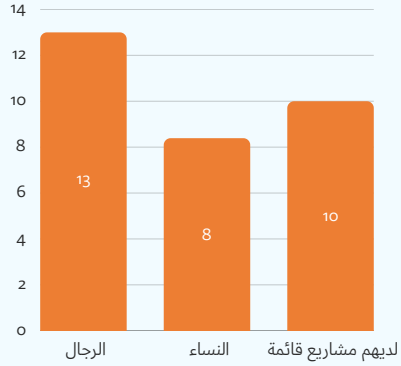

إن تكامل الجهود بين مراكز التدريب، الجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص أسهم بشكل مباشر في دعم التنمية الاقتصادية، من خلال إعداد الكفاءات العُمانية وخلق بيئة ريادية نشطة تعزز من مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي، وتحفز الابتكار والإنتاج المحلي في مختلف القطاعات.

- **تطوير الاتصالات بين الحضر والريف لتعظيم الانتاجية**

تولي سلطنة عُمان أهمية بالغة لتعزيز التكامل بين المناطق الحضرية والريفية، انطلاقًا من قناعتها بأن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لا يكتمل دون ربط الأطراف بالمراكز وتحفيز سلاسل الإنتاج والتوزيع. ويُعد تطوير الاتصالات والبنية التحتية للنقل بين الحضر والريف أحد المحاور الرئيسة لتحقيق ذلك، خاصة في ضوء الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتعظيم الإنتاجية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة على تحسين وتوسعة شبكات الطرق والمواصلات لربط المناطق الريفية بالمراكز الحضرية والأسواق الاستهلاكية، ما يسهم في تسهيل حركة المنتجات الزراعية والسمكية من مواقع الإنتاج إلى منافذ التسويق والمعالجة الصناعية. كما تسعى السلطنة من خلال مشاريع الطرق الاستراتيجية إلى تقليل الفجوة الجغرافية وتوفير بيئة لوجستية محفزة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية في الولايات والمناطق الريفية.

إلى جانب ذلك، يتم التركيز على تطوير البنية التحتية الرقمية والاتصالات في المناطق الريفية، بما يعزز من قدرات المزارعين والصيادين ورواد الأعمال في الوصول إلى المعلومات والأسواق والخدمات الحكومية والتمويلية. ويُعد هذا التوجه جزءًا من جهود أوسع لتحقيق التكامل المكاني والاقتصادي والاجتماعي ضمن رؤية عمان 2040، التي تسعى إلى توزيع عادل لعوائد التنمية وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة.

وفي هذا السياق، تضطلع وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بدور محوري في صياغة السياسات العامة وتنظيم الحوكمة الرقمية على المستوى الوطني. وقد أصدرت الوزارة حزمة من السياسات المتكاملة، شملت سياسة حوكمة تقنية المعلومات، وإطار إدارة المخاطر التقنية، وسياسات الحوسبة السحابية والأمن السيبراني، بهدف ضمان الاستخدام الفعال للتقنيات الحديثة وتعزيز الثقة الرقمية. كما أطلقت الوزارة سياسة المشاركة الرقمية لتشجيع إشراك المجتمع في تطوير الخدمات الحكومية، وسياسة البيانات المفتوحة لدعم الابتكار وتوفير المعلومات بشكل شفاف، إلى جانب سياسة حماية البيانات الشخصية، التي تضمن خصوصية الأفراد وتعزز الأمان الرقمي. ومع دخول الذكاء الاصطناعي إلى مختلف مجالات التنمية، أصدرت الوزارة مؤخرًا السياسة العامة للاستخدام الآمن والأخلاقي لأنظمة الذكاء الاصطناعي، والتي تُلزم المؤسسات الحكومية والخاصة بالامتثال لضوابط الحوكمة الأخلاقية والشفافية، لضمان العدالة ومنع التحيز في الأنظمة الذكية، لا سيما تلك المستخدمة في الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

وتُسهم هذه السياسات والمنظومات الرقمية بشكل مباشر في تمكين الجهات من تقديم خدمات أكثر كفاءة للمجتمعات الريفية، وتحقيق التكامل الرقمي بين المركز والأطراف، بما ينعكس على تحسين جودة الحياة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية المحلية في مختلف محافظات السلطنة.

ومن أبرز المشاريع الاستراتيجية في سلطنة عمان لتطوير منظومة التسويق الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي من خلال توفير منصة متكاملة لتجميع وفرز وتوزيع المنتجات الزراعية والغذائية المحلية هو سوق سلال المركزي . يأتي هذا المشروع ضمن جهود الحكومة لتنظيم سلاسل الإمداد ودعم المزارعين والمنتجين المحليين. ساهم المشروع بشكل مباشر في تحفيز الإنتاج المحلي، من خلال توفير سوق منظم يتيح للمزارعين والموردين تصريف منتجاتهم بسهولة وبشكل منتظم، مما شجعهم على زيادة حجم الإنتاج وتحسين نوعيته. كما ساهم السوق في تحسين جودة المنتجات من خلال تطبيق معايير واضحة للفرز والتعبئة والتغليف. ومن أبرز المخرجات الإيجابية للمشروع هو تقليل الفاقد الزراعي، وذلك عبر تحسين كفاءة سلسلة التوريد وتقليل الزمن بين الحصاد والتسويق، مما مكن من الحفاظ على جودة المنتجات ووصولها للمستهلك بشكل أسرع.كما لعب السوق دورًا مهمًا في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة في مجالات التخزين والنقل والخدمات اللوجستية، إضافة إلى خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في مختلف مراحل سلسلة القيمة. وعلى مستوى تنظيم السوق، ساهم المشروع في تحقيق استقرار سعري نسبي عبر تنظيم تدفق المنتجات وتوفير كميات كافية لتلبية الطلب، مما أسهم في الحد من التذبذب في الأسعار ودعم التنافسية بين الموردين. يمثل سوق سلال المركزي نموذجًا حديثًا لتطوير البنية التحتية الزراعية والتجارية، ورافدًا مهمًا لدعم الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي على المدى الطويل.

وتشير المؤشرات الاقتصادية لعام 2024 إلى تحسن في أداء الاقتصاد العُماني، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 41.1 مليار ريال عُماني، مقارنة بـ40.7 مليار في عام 2023، بنمو بلغ حوالي 1%. كما سجلت الأنشطة غير النفطية نموًا بنسبة 4.2% لتصل إلى أكثر من 20.5 مليار ريال عُماني، ما يؤكد على نجاح الحكومة في تحفيز الاقتصاد الحقيقي وتشجيع القطاعات الإنتاجية.

وقد انعكس هذا التوجه في نمو مساهمة القطاع الصناعي إلى نحو 19.5% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حتى منتصف عام 2024، وهو ما يعكس تحولًا تدريجيًا نحو بنية اقتصادية أكثر تنوعًا وتوازنًا، قائمة على الإنتاجية وتكامل الموارد الاقتصادية.

- الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 في سلطنة عُمان لعام 2020

شكّلت جائحة كوفيد-19 تحديًا اقتصاديًا غير مسبوق لسلطنة عُمان، حيث أثّرت بشكل مباشر على القطاعات الإنتاجية والخدمية، وأسهمت في انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تجاوزت 6% في عام 2020. وانخفضت الإيرادات العامة نتيجة تراجع أسعار النفط وتباطؤ الاقتصاد العالمي، مما ألقى بظلاله على سوق العمل والأنشطة التجارية، خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **حزمة الحماية الاجتماعية:**

تضمنت حزمة الحماية الاجتماعية تعزيز برامج الدعم للأسر ذات الدخل المحدود، وإعفاءات من القروض السكنية الميسرة، وتوسيع قائمة السلع الغذائية الأساسية الخاضعة لضريبة صفرية، فضلًا عن دعم فواتير الكهرباء والمياه للفئات المستحقة.

- **برامج دعم رواد الأعمال:**

قامت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) بإطلاق عدة برامج لدعم رواد الأعمال، أبرزها:

- برنامج التمويل الطارئ الذي وفر قروضًا دون فوائد لحاملي بطاقة ريادة، وتأجيل سداد الالتزامات المالية.
- تقديم استشارات تدريبية للمؤسسات لمساعدتها في تجاوز الأزمة.

- **تسهيلات البنك المركزي:**

أصدر البنك المركزي العُماني مجموعة من التسهيلات النقدية والمصرفية، شملت تأجيل سداد القروض الشخصية والتجارية، وخفض متطلبات رأس المال للقطاع المصرفي، وإنشاء صندوق تمويلي طارئ لدعم القطاعات المتأثرة، لا سيما السياحة والنقل والخدمات.

- **مراكز العزل والإيواء:**

شهد قطاع الصحة دعمًا مباشرًا تمثل في إنشاء مراكز للعزل والإيواء، وتوفير خدمات الإغاثة مثل الغذاء والنقل والتجهيزات الطبية، استفاد منها نحو 498.5 ألف فرد في عام 2020، بكلفة إجمالية بلغت 3.3 مليون ريال عُماني.

- **التعليم الالكتروني :**

كما تم تعزيز التعليم الإلكتروني عبر توزيع أجهزة ذكية للطلبة، وإطلاق منصات تعليمية رقمية لضمان استمرارية التعليم.

- **الخدمات الالكترونية الحكومية :**

فيما يخص الاقتصاد الرقمي، تم تسريع التحول إلى الخدمات الإلكترونية الحكومية، وتوسيع نطاق منصات مثل "استثمر بسهولة" لتيسير إجراءات الترخيص وتسجيل الأنشطة التجارية، مما ساعد في استمرار النشاط الاقتصادي رغم القيود الصحية.

- **إعفاء المنشآت السياحية من بعض الرسوم:**

أولت الحكومة اهتمامًا خاصًا بقطاع السياحة، عبر إعفاء المنشآت السياحية من بعض الرسوم الحكومية، وتنفيذ حملات ترويجية للسياحة الداخلية بعد انحسار موجات الوباء، إلى جانب دعم برامج تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في هذا القطاع.

أسهمت هذه المبادرات المتكاملة في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، وساعدت على تعزيز صمود الاقتصاد الوطني، خاصة في القطاعات الحيوية. كما شكّلت الجائحة حافزًا لتسريع تنفيذ برامج رؤية عُمان 2040، لا سيما فيما يتعلق ببناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة والتقنية، والتحول الرقمي، والتمكين المجتمعي.

ثالثا: التنمية الحضرية المستدامة بيئيا والمرنة

جاءت سلطنة عُمان في المرتبة 149 عالميًا من بين 180 دولة في مؤشر الأداء البيئي لعام 2022، محققة مجموع نقاط بلغ 30.7. كما احتلت السلطنة المراكز 149 و92 و162 عالميًا في محاور سياسات التنوع الحيوي، وصحة البيئة، والتغير المناخي على التوالي، وذلك بنقاط بلغت 33.5 و39 و23.2. ويُصنَّف أداء سلطنة عُمان في مؤشر الأداء البيئي بشكل عام ضمن فئة «مقبول».

صورة (29): مؤشر الأداء البيئي لعام 2022

2.3.1 المرونة والحد من الكوارث وتأقلم المدن والموائل البشرية

- **الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج من ذلك**

يُعتبر التنوع الأحيائي ثروة وطنية وجزءًا لا يتجزأ من استدامة الموارد الطبيعية. تُسهم النظم البيئية الغنية والمتنوعة في تحقيق التوازن البيئي وتعزيز التنمية المستدامة. انطلاقًا من هذا الوعي، تولي هيئة البيئة أهمية كبيرة لحماية التنوع الأحيائي وصونه، من خلال مشاريع وبرامج تهدف إلى تعزيز إدارة المحميات الطبيعية، التي تُعد مراكز رئيسية للتنوع الأحيائي.
تعمل هيئة البيئة من خلال مشاريع وبرامج تهدف إلى تعزيز إدارة المحميات الطبيعية، التي تُعتبر مراكز رئيسية للتنوع الأحيائي، بالإضافة إلى جهود صون الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، وقد كانت المبادرة الوطنية لزراعة 10 ملايين شجرة واحدة من أبرز الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل المناطق المتدهورة وزيادة الرقعة الخضراء، والحد من آثار التغير المناخي. كما تواصل الهيئة جهودها لحماية الحياة الفطرية من خلال برامج متخصصة للحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض، ومواجهة الطيور الغازية التي تشكل تحديًا للنظم البيئية المحلية.

1. مشروع المسح الوطني للتنوع الأحيائي

يندرج مشروع المسح الوطني للتنوع الأحيائي ضمن الأهداف والبرامج الاستراتيجية في بند أولوية البيئة والموارد الطبيعية في رؤية عُمان 2040. يهدف المشروع إلى بناء قاعدة بيانات وطنية للأنواع، خصوصًا الثدييات البرية، وتحديث مناطق تواجدها والتغيرات التي طرأت عليها بفعل الأنشطة الاقتصادية والعمرانية.

كما يسعى المشروع للوصول إلى إحصائيات دقيقة لتعداد جميع أنواع الثدييات الكبيرة والمتوسطة الحجم، وبالتالي تحديد مناطق الحماية ذات الأولوية القصوى. علاوة على ذلك، يهدف إلى نشر وتوثيق تواجد هذه الأنواع ومدى استقرار أعدادها، مما سينعكس إيجابًا على تحسين ترتيب السلطنة في مؤشر الأداء البيئي للتنوع الأحيائي. ستستمر أعمال المشروع حتى نهاية العام 2026م، حيث تم تقسيم السلطنة إلى 11 قطاعًا مختلفًا بناءً على عدد المحافظات. وتم تقسيم كل قطاع إلى 3 مناطق مسح وفق المنهج العلمي المتبع وهي: المناطق الجبلية (5×5 كيلومتر)، ومناطق السهول (10×10 كيلومتر)، والمناطق الصحراوية (20×20 كيلومتر)

صورة (30): مشروع المسح الوطني للتنوع الأحيائي

2. تطوير إدراة المحميات الطبيعية

إدارة المحميات الطبيعية تُعتبر ركيزة أساسية في حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على النظم البيئية الحساسة. في ظل التحديات البيئية الحالية، أصبح تطوير إدارة المحميات أولوية استراتيجية تتطلب تبني أسس علمية وإدارة متقدمة من أجل تعزيز الكفاءة في الرصد والتقييم. كما يتوجب تفعيل دور البحث العلمي والتقنيات الحديثة، مع إشراك المجتمع المحلي والجهات الحكومية في عمليات التخطيط والتنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنظيم الجهود في إطار خطة الهيئة لتبني السياحة البيئية المستدامة.
تم الإعلان عن عدد من المواقع كمحميات طبيعية بموجب مراسيم سلطانية، ليبلغ إجمالي مساحة المحميات نحو 4% من مساحة السلطنة في عام 2023. ومن المؤشرات الإيجابية أيضًا، ارتفاع عدد أشجار القرم المستزرعة إلى 82 ألف شجرة في 2022 مقارنة بـ36 ألف في 2021، وتأهيل 1,949 حيوانًا بريًا وطائرًا خلال عام 2022. وفيما يخص النتائج المحققة في المؤشرات البيئية،

أحرزت السلطنة تقدمًا ملحوظًا في تطبيق الإدارة المستدامة للغابات، حيث بلغت نسبة مساحة الغابات 1.5% من إجمالي اليابسة، وانخفضت نسبة الأراضي المتدهورة من 7.3% في عام 2015 إلى 5.9% في عام 2023. كما ارتفعت نسبة المناطق المحمية التي تشمل مواقع التنوع البيولوجي الجبلي بنحو 16.3%، مما يعكس التزام السلطنة بالتنوع الأحيائي والإدارة البيئية المستدامة. ويوضح الشكل(40) التالي تزايد نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة التي تشملها المناطق المحمية من عام 2013 الى 2023 .

صورة (31): محمية الجبل الغربي الطبيعية

شكل (40):

3. المبادرة الوطنية لزراعة 10 ملايين شجرة

المبادرة الوطنية لإعادة 10 ملايين شجرة تُعتبر خطوة استراتيجية ضمن رؤية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز المساحات الخضراء وزيادة الغطاء النباتي، مما يساهم في مكافحة التصحر وتخفيف آثار التغير المناخي من خلال تعزيز قدرة الطبيعة على امتصاص الكربون. تُعد هيئة البيئة جهة مركزية في حماية التنوع البيولوجي وتوفير موائل طبيعية تدعم الحياة البرية، وذلك من خلال إشراك كافة الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المحلي. تمثل هذه المبادرة نموذجًا للتعاون الوطني في سبيل بناء مستقبل بيئي مستدام للأجيال القادمة. هناك ارتفاع في إجمالي تنمية الغطاء النباتي عبر السنوات الثلاث المنصرمة، حيث بلغ الإجمالي خلال عام 2022م عدد (825686) شجرة من أشجار القرم والبرية بينما بلغ الإجمالي في العام 2023م عدد (1977379) أي ارتفاع بنسبة .139% حيث استمر الارتفاع في عام 2024 حيث بلغ إجمالي تنمية الغطاء النباتي خلاله عدد (3382169) شجرة أي زيادة بنسبة 71.04% عن العام السابق.

4. حدائق الاشجار العمانية

تبنت هيئة البيئة عددًا من المشاريع خلال العام 2024م بهدف إنشاء حدائق بيئية تحتوي على الأشجار العمانية، وذلك لحماية الأنواع النادرة والمحافظة عليها. ستُساهم هذه الحدائق في إنشاء مواقع دائمة لدراستها والتعريف بها، بالإضافة إلى استخدامها مستقبلًا لتوفير البذور ونشرها في الطبيعة.

صورة (32): حدائق الاشجار العمانية

تم استزراع عدد من الأشجار العمانية النادرة بالتعاون مع مبادرة وعي "جمعية صون الطبيعة قيد التأسيس". تهدف هذه المشاريع إلى تعزيز التنوع البيولوجي والحفاظ على البيئة، مما يسهم في الحفاظ على الإرث الطبيعي للأجيال القادمة.

تؤكد الاستراتيجية العمرانية الوطنية ورؤية عُمان 2040 على أهمية تحقيق توازن بين التنمية الحضرية والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية، خصوصًا في ظل اتساع رقعة المناطق المحمية وتنوعها في السلطنة،

تؤكد الاستراتيجية العمرانية الوطنية ورؤية عُمان 2040 على أهمية تحقيق توازن بين التنمية الحضرية والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية، خصوصًا في ظل اتساع رقعة المناطق المحمية وتنوعها في السلطنة، مثل المحميات الطبيعية والجيولوجية والمواقع ذات القيمة التراثية أو البيئية العالية. ولحماية هذه المناطق من التوسع الحضري غير المنضبط، تعتمد الاستراتيجية على حزمة من السياسات التخطيطية الواضحة والمعايير التنظيمية الملزمة، التي تستند إلى مبدأ التنمية المتوازنة بيئيًا. وتُعتبر أدوات نظم المعلومات الجغرافية، والمسوح البيئية، وخرائط الحماية، أدوات مركزية لضمان اتخاذ قرارات تخطيطية مبنية على بيانات دقيقة، تسهم في الحفاظ على الإرث الطبيعي لعُمان وضمان استدامته للأجيال القادمة.

- ومن أبرز السياسات التخطيطية ذات الصلة:

- تقييد التوسع الحضري في المناطق المحمية أو ذات الحساسية البيئية العالية

يُمنع التوسع العمراني المباشر داخل حدود المحميات المصنفة (واردة في الخرائط الوطنية والهيكلية).

تُحدد نطاقات حماية متعددة (ZONE I, II, III) حول المناطق البيئية الحرجة.

- اعتماد نهج "الممرات البيئية" في التخطيط الهيكلي

يضمن الحفاظ على استمرارية النظم البيئية والتنقل الحيوي للكائنات.

يمنع التجزئة العمرانية في المحميات أو على حدودها.

- دمج طبقات GIS البيئية في تقييم مواقع التنمية

يجب على المخططين الرجوع إلى خرائط الطبقات البيئية في منصة جيو عمان قبل اعتماد أي توسع.

- تشجيع التوسع المدمج والمدروس بعيدًا عن المناطق ذات الحساسية

يُفضل التوسع داخل حدود المخططات المعتمدة سابقًا أو إعادة تأهيل الأراضي البنية بدلاً من استهلاك أراضٍ طبيعية جديدة.

5. فرض اشتراطات تنسيقية بين الجهات (هيئة البيئة، Cوزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وزارة الداخلية (البلديات)، وزارة التراث والسياحة)

يُشترط الحصول على موافقة بيئية من الجهات المختصة إذا كانت المواقع ضمن النطاق المتأثر بالمحميات.

- المعايير التخطيطية المرتبطة بالمناطق المحمية والتوسع الحضري:

تشمل الأدلة والمعايير المعتمدة عددًا من الضوابط التي يجب تطبيقها عند التعامل مع المناطق المحمية:

1. نطاق الحماية BUFFER ZONES:

غالبًا ما يُفرض نطاق حماية بعمق يتراوح من 500 متر إلى 2000 متر حول المحميات المعتمدة.

يمنع أي بناء أو تغيير استخدام داخل هذه النطاقات دون دراسة تقييم بيئي معتمد.

2. نسب التغطية وكثافة البناء في مناطق الحساسية البيئية:

تقل الكثافة المسموحة بنسبة 50–70% مقارنة بالمناطق العادية.

يُلزم استخدام مواد بناء تتناسب مع البيئة المحلية وتراعي تقليل الأثر البيئي (مواد غير عاكسة، لا تسبب تلوث بصري أو حراري).

3. قيود على الارتفاعات والكتل البنائية:

غالبًا لا يُسمح بارتفاعات تتجاوز طابقين في مناطق القرب من المحميات.

تفرض ارتدادات واسعة (أحيانًا تصل إلى 10–15 مترًا) على جميع الجهات.

4. إجبارية التقييم البيئي المسبق (EIA):

أي مشروع تنموي يقع ضمن نطاق التأثير البيئي يُشترط له دراسة أثر بيئي معتمدة من هيئة البيئة.

- **التكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي**

إنّ السلطنة ليست بمعزل عن باقي دول العالم فهي عُرضة للتغيُّرات المُناخية والتي قد تؤثر على العديد من القطاعات التنموية فيها؛ لاسيما القطاع الزراعي والسمكي والتَّنوع الإحيائي والموارد المائية وغيرها. فمِن الممكن أن يُؤدّي تغيُّر المناخ إلى ارتفاع منسوب مياه البحر مما يشكل ضغطًا على المياه الجوفية بسبب تسرُّب المياه المالحة إلى الخزَّانات الجوفية. إضافة إلى أنه سيُؤثر سلبًا على الصحة العامَّة من خِلال ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع موجات الجفاف، وما يصاحبه من موجات الغبار والأتربة، تفرض السلطنة عقوبات على من يهددون أمن البيئة قد تصل في بعض الحالات إلى السجن أو غرامة مالية مع مُطالبة المتسبب بالتلوث بإزالة آثار التلوث الذي سببه. كما تُركّز الغاية 6.11 من أهداف التنمية المستدامة على أهمية الحفاظ على البيئة، والحد من الملوثات البيئية التي تؤثّر على جودة الهواء في المُدن الحضرية من خلال الاهتمام بعمليات إدارة النفايات وإيجاد الحلول للحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة للحفاظ على جودة الحياة في المدن الحضرية. من أجل ذلك عملت السلطنة على بذل الجهود للتخفيف من التغيرات المناخية منها:

1. **التوقيع على إتفاقية باريس 2015: بشأن تغير المناخ للحّد من ارتفاع درجة الحرارة دون الدرجتين، وإعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للتكيُّف والتخفيف من التغيرات المناخية في السلطنة، وتبنّي أهداف خُطّة التنمية المستدامة 2030 و خاصة الأهداف 13، 14، 15 المعنية بالبيئة.**
2. **إنشاء اللجنة التوجيهية للتغُّيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون: التي تعمل على اقتراح وتنفيذ السياسات، والخطط الوطنية اللازمة للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتكيُّف مع التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون، بما يتوافق مع رؤية عمان 2040.**
3. **إنشاء مركز عمان للحياد الصفري: وقد أصدر معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي، وزير الطاقة والمعادن، القرار الوزاري رقم (35/2024) القاضي بإنشاء مركز عُمان للحياد الصفري، وذلك تنفيذًا للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – بهدف دعم جهود السلطنة لتحقيق هدف الحياد الصفري بحلول عام 2050. ويأتي إنشاء هذا المركز في إطار التزام سلطنة عُمان بالتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، وتعزيز الاستدامة البيئية ضمن رؤية عُمان 2040.**

سيتولى المركز وضع وتحديث الاستراتيجية الوطنية للحياد الصفري، ومتابعة تنفيذ مشاريع تقليل الانبعاثات الكربونية، وخاصة في مجالات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. كما سيوفر المركز الدعم الفني للجهات الحكومية والخاصة، بما يساعدها على تبني أفضل الممارسات البيئية والامتثال للمعايير الدولية في مجال المناخ والطاقة. من بين المهام الجوهرية للمركز، إعداد الخطة الوطنية لرفع كفاءة استهلاك الطاقة، ومتابعة تنفيذها في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. كما سيتولى المركز تقييم استهلاك الطاقة في المشاريع، واقتراح التحسينات اللازمة، بالإضافة إلى إدارة وتدقيق طلبات شهادات الكربون والهيدروجين، والعمل على إصدارها بالتنسيق مع وزارة المالية وهيئة البيئة. كما سيتولى المركز أيضًا مسؤولية إنشاء منصة وطنية لحفظ بيانات الانبعاثات الكربونية من مصادرها المختلفة، لضمان سهولة الوصول إليها من قبل الجهات ذات العلاقة. كما سيقوم بدور رئيسي في جرد الانبعاثات الوطنية وتحديثها بشكل منتظم، بما يعزز القدرة على التخطيط الاستراتيجي البيئي. علاوة على ذلك، يسعى المركز إلى تعزيز الوعي العام وبناء القدرات الوطنية في مجالات الطاقة والمناخ، من خلال برامج تدريبية، ومبادرات توعوية، ودعم البحث العلمي والابتكار، لضمان مشاركة فعالة من كافة فئات المجتمع. ويُعد إنشاء المركز محطة مهمة في مسار سلطنة عُمان نحو تحقيق أهدافها المناخية، وتعزيز مكانتها كدولة رائدة في تبني سياسات متقدمة في مجال الاستدامة، بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغير المناخ ويؤكد التزامها بتحقيق تنمية متوازنة ومستقبل أكثر أمانًا للأجيال القادمة.

صورة (33): المبادرات والمشاريع التي يتابعها البرنامج في الوقت الحالي

4. خطة التكييف الوطنية:عملت هيئة البيئة على تنفيذ مشروع خطة التكيف الوطنية (NAP) التي تهدف إلى تعزيز القدرة على التكيف مع آثار التغير المناخي من خلال دمج التكيف في السياسات والبرامج والخطط التنموية على المستوى الوطني. تسعى هذه الخطة إلى تعزيز صمود القطاعات المختلفة في سلطنة عمان، مثل المياه، والزراعة، والثروة السمكية، والبنية التحتية، والصحة، للتكيف مع التحديات المناخية المتزايدة.

صورة (34): اهداف خطة التكييف الوطنية

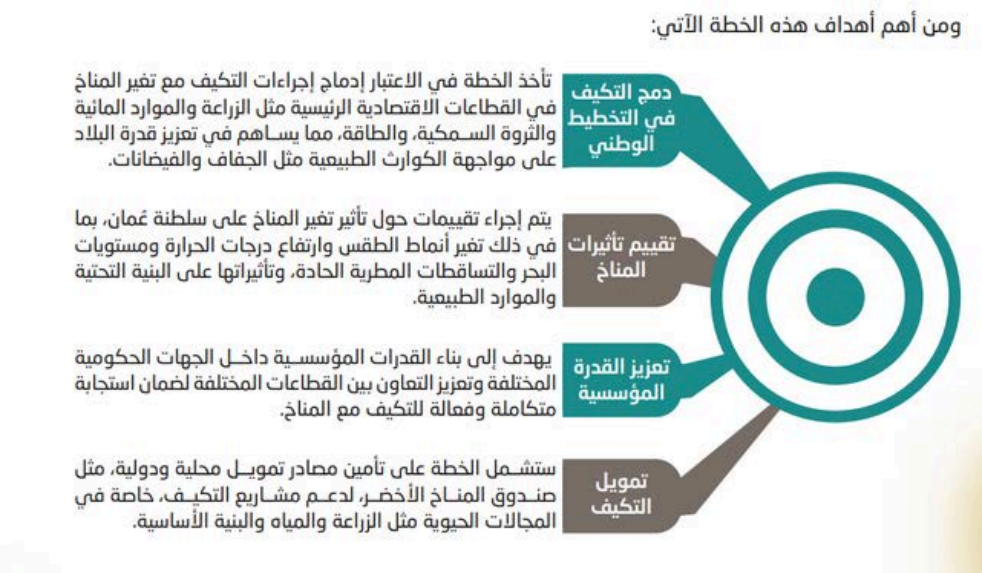

5. تُنفّذ سلطنة عُمان مجموعة من المشاريع الاستراتيجية لتعزيز التحول نحو الطاقة النظيفة وخفض الانبعاثات الكربونية، بما ينسجم مع التزامها الوطني بالوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2050. وفي هذا الإطار، تُولي السلطنة أهمية متزايدة لتطوير قطاع الطاقة المتجددة، حيث بلغت نسبة مساهمة هذه المصادر 5.2% من إجمالي إنتاج الكهرباء في عام 2023، مع استمرار الجهود لرفع هذه النسبة لتصل إلى 62% بحلول عام 2040، ما يسهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة.
وقد عززت سلطنة عُمان جهودها عبر تنفيذ مجموعة من المشروعات النوعية الداعمة لهذا التوجه، من أبرزها:

- **مشروعات الطاقة الشمسية مثل: محطة عبري 2، ومنح 1، ومنح 2 بطاقة إنتاجية تصل إلى 1,500 ميجاواط، بالإضافة إلى محطة أمين للطاقة الشمسية بقدرة 100 ميجاواط، والتي تساهم بشكل فاعل في تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة.**
- **مشروعات طاقة الرياح، وعلى رأسها مشروع ظفار لطاقة الرياح بقدرة 50 ميجاواط، والذي يُعد أول مشروع من نوعه في منطقة الخليج العربي.**
- **مشروعات الهيدروجين الأخضر، بقيادة شركات وطنية رائدة مثل "هايدروم" و"أوكيو"، والتي تهدف إلى إنتاج وقود مستدام يُستخدم محليًا ويُصدر للأسواق العالمية، في خطوة استراتيجية نحو الاقتصاد الأخضر.**
- **مشروعات كفاءة الطاقة والتخزين، وتشمل تطوير أنظمة تخزين الطاقة وتحديث الشبكة الكهربائية الوطنية لزيادة مرونتها وقدرتها على استيعاب مصادر الطاقة المتجددة بكفاءة.**

تُدمج مفاهيم التغير المناخي ضمن السياسات العمرانية عبر أدوات تخطيطية قائمة على الأدلة و البيانات البيئية، بهدف بناء مجتمعات حضرية أكثر مرونة واستدامة. وتُعد مؤشرات المخاطر المناخية، ومبادئ الكثافة والتكامل الحضري، واستخدام الطاقة المتجددة، من أبرز محاور العمل المتكاملة في هذا المجال، والتي تسهم في تعزيز جاهزية المدن العمانية لمواجهة التحديات المناخية الراهنة والمستقبلية.

- **سياسات التخفيف من التغير المناخي (MITIGATION POLICIES): تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية وخفض البصمة البيئية للأنشطة الحضرية.**

1. تشجيع الكثافة العمرانية والتوسع المدمج

تقليل الامتداد الأفقي للمناطق الحضرية (URBAN SPRAWL).

دعم التخطيط القائم على النقل العام والنقل غير الآلي (مشاة ودراجات).

2. اعتماد معايير المباني الخضراء والطاقة المستدامة

التوجه لاستخدام الطاقة الشمسية في المباني الحكومية والخاصة.

الترويج لاستخدام مواد بناء منخفضة الكربون.

3. رفع كفاءة شبكات البنية الأساسية

تحسين شبكات المياه والكهرباء والصرف للحد من الفاقد.

تبني أنظمة ذكية لإدارة الطاقة في المدن.

4. توسيع المساحات الخضراء والغطاء النباتي الحضري

دعم الزراعة الحضرية والتشجير الموجّه لامتصاص الكربون.

تصميم حدائق عامة مستدامة مناخيًا (مراعية لنوع التربة والمياه).

- **سياسات التكيف مع آثار التغير المناخي (ADAPTATION POLICIES): تهدف إلى تعزيز قدرة المدن والمجتمعات على الصمود في وجه التأثيرات المناخية الحالية والمستقبلية.**

1. تحديد وتحديث مناطق المخاطر المناخية

إعداد خرائط مخاطر السيول، العواصف، والتصحر.

إدراج هذه الطبقات في منصة "جيو عمان" لتوجيه التخطيط المكاني.

2. تطوير بنية تحتية مرنة (CLIMATE-RESILIENT INFRASTRUCTURE)

تنفيذ شبكات تصريف مياه أمطار متكاملة.

رفع مستوى الأراضي في المناطق الساحلية المهددة بارتفاع البحر.

3. حماية المناطق الساحلية

منع التوسع في المناطق المعرضة للغمر، وتحديد نطاقات حماية (COASTAL SETBACKS).

إعادة تأهيل الحواجز الرملية والبيئية الطبيعية (مثل أشجار القرم).

4. دعم المجتمعات الريفية في مواجهة الجفاف والتصحر

تطوير نظم الري الحديثة.

دعم مشاريع حفظ المياه كمبادرات الأفلاج وصهاريج التخزين

مؤشرات متعلقة في المجال:

- **المستويات المتوسطة السنوية للجسيمات الدقيقة PM 2.5 لسنة 2021: 22.365 ميكروجرام لكل مكعب**
- **المستويات المتوسطة السنوية للجسيمات الدقيقة PM10 لسنة 2021: 61.3 ميكروجرام لكل مكعب**
- **معدل الوفيات المنسوب إلى تلوث الهواء المنزلي والبيئي: 15.9 لكل 100 ألف من السكان لعام 2023**
- **نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل نمو السكان: 3.18 فرد\ كم2**

- تطوير نظم للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان

في سلطنة عُمان، تُبذل جهود حثيثة لتطوير نظم فعالة للحد من آثار الكوارث الطبيعية والإنسانية، وذلك ضمن نهج وطني يهدف إلى تعزيز الاستعداد المجتمعي والمرونة الحضرية. وقد قامت الجهات المعنية، مثل هيئة الطيران المدني (المختصة بالأرصاد والمناخ) واللجنة الوطنية للدفاع المدني ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني ، برسم خرائط للمخاطر الطبيعية تشمل الزلازل، الفيضانات، الأعاصير المدارية، والانهيارات الجبلية، خاصة في المناطق الساحلية والمنخفضة.

ومن أبرز الكوارث التي تأثرت بها السلطنة الأعاصير المدارية مثل إعصار جونو (2007) وإعصار شاهين (2021)، حيث تسببت هذه الظواهر في خسائر بشرية ومادية وأثرت بشكل كبير على البنية التحتية، بما في ذلك شبكات الطرق، والكهرباء، والمياه، والمنشآت الحيوية.

استجابةً لذلك، تم تحديث أنظمة الإنذار المبكر وتوسيع نطاق تغطيتها: يوفر نظام الإنذار المبكر من مخاطر الأعاصير المعلومات الدقيقة عن مراحل تطور الإعصار وكذلك مستوى الخطر المتوقع على القاطنين في المناطق الساحلية المهددة بالخطر. حيث يكمن الخطر الأبرز في الفيضانات على المناطق الساحلية والتي تتركز في المناطق المنخفضة والتي يتركز فيها عدد كبير من السكان. وخلال السنوات القليلة الماضية أثرت على السلطنة أنواء مناخية بشكل كارثي مصدرها بحر العرب (جونو وفيت مثالاً). ولهذا تم تصميم النظام ليوفر توقعات أعلى مستوى من المياه على طول المناطق الساحلية وبالتالي مستوى الفيضان المتوقع. طبيعة الأعاصير الموسمية هي أداة أخرى تمت إضافتها للنظام ليعطي إحتمالية ظهورها في موسم الحالات المدارية.

مع تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية في حالات الطوارئ. كما طُورت خطط وطنية لإدارة مخاطر الكوارث تتضمن عمليات الإجلاء، ومراكز الإيواء، وإعادة التأهيل، وقد أدرجت هذه الخطط في الاستراتيجيات الحضرية الجديدة مثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، والتي تدمج إدارة المخاطر في تخطيط المدن.

وتعمل السلطنة على بناء قدرات المجتمعات المحلية من خلال التوعية والتدريب، خاصة في المناطق المعرضة للفيضانات الموسمية أو الأعاصير، بهدف تعزيز قدرتها على التعافي بعد الكوارث. وتُعد مشاريع تصريف مياه الأمطار وتوسعة شبكات تصريف السيول في المدن الكبرى (مثل مسقط وصحار وصلالة) جزءًا من هذه الجهود.

- بناء المرونة الحضرية من خلال بنية تحتية عالية الكفاءة وتخطيط مكاني متميز

تُولي سلطنة عُمان اهتمامًا بالغًا لبناء المرونة الحضرية كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بالتغير المناخي والنمو السكاني السريع. ويُعد التخطيط المكاني الذكي، إلى جانب تطوير بنية تحتية عالية الكفاءة، من العوامل المحورية في تمكين المدن من الصمود أمام الصدمات والتعافي السريع بعد الأزمات مثل الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية. وفي هذا الإطار. تم إدراج عدد من المدن والأحياء السكنية في المحافظات ضمن البرامج ذات الأولوية في قائمة تنمية المحافظات والمدن المستدامة، لتكون مؤهلة للتعامل مع التغيرات المناخية، مع التركيز بشكل خاص على رفع مرونة مدينة مسقط في التصدي للأنواء المناخية. ولتحقيق هذا الهدف، تعمل الجهات المعنية على تجنب التخطيط في المواقع المعرضة لمخاطر الأنواء المناخية، والالتزام بتنفيذ مشاريع البنية الأساسية – مثل شبكات المياه والكهرباء، وكابلات الألياف البصرية، وشبكات الصرف الصحي – قبل أو بالتزامن مع تنفيذ مشاريع الطرق الداخلية. هذا النهج يعكس توجهاً استباقياً في بناء مدن أكثر قدرة على التكيف والتعافي، ويعزز من كفاءة استغلال الموارد ويُسهم في تحقيق بيئة حضرية آمنة ومستقرة في مواجهة التغيرات المناخية. ففي قطاع المياه، تعمل السلطنة على تحسين شبكات الإمداد وتقليل الفاقد من خلال مشروعات حديثة تعتمد على التحكم الذكي في الموارد المائية، لا سيما في المناطق التي تعاني من ندرة المياه. أما في مجال الطاقة، فقد بدأت عمان بتعزيز كفاءة الشبكات الكهربائية والتوسع في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، بهدف ضمان استمرارية الإمداد وتقليل الاعتماد على المصادر الأحفورية. أما في قطاع النقل، فتهدف الحكومة إلى تطوير شبكة نقل متكاملة وفعالة من خلال مشاريع مثل نظام النقل العام في مسقط، وتحسين الربط بين المدن، إلى جانب تفعيل حلول النقل المستدام كالمشي وركوب الدراجات، خاصة في المناطق الحضرية الجديدة.

- وابرز المشاريع في هذا المجال:

- **مرونة المحافظات العمانية في التصدي للانواء المناخية**

تعرف مرونة المدن على أنها قدرة المنظومة أو التجمع العمراني أو المجتمع المعرض للخطر على الصمود (الاستعداد، التصدي، التعافي) في مواجهة آثار الخطر بالوقت المناسب والأسلوب الفعال بما ذي ذلك الحفاظ عليه وترميم منشآته الأساسية والخدمية. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم قدرة المحافظات في سلطنة عمان على التصدي للظواهر المناخية ووضع توصيات واقتراحات للمشاريع ذات الأولوية التي تساهم في الحد من تأثير الظواهر المناخية على البنية الأساسية. يتم تقييم حاجة المحافظات للتصدي للانواء المناخية من خلال: (التعرض للمخاطر - الحاجة إلى الحد من التأثيرات السلبية - رفع جودة التخطيط العمراني - التكيف مع التغيرات المناخية - التخطيط للطوارئ والإغاثة - تعزيز التنمية الحضرية).

الأهداف الفرعية لمرونة المدن:

تعزيز قدرات ادارة المخاطر	تحسين الكفاءة المجتمعية	تحسين الكفاءة المؤسسية
زيادة الوعي والمعرفة بأساليب وفرص الحد من الكوارث	المساهمة في مقاومة المجتمعات المحلية ضد تهديدات الكوارث و آثارها	

صورة (35): تقرير مرونة المحافظات العمانية في التصدي للأنواء المناخية

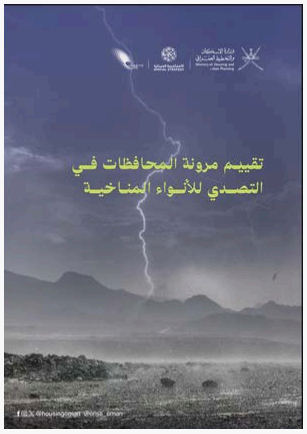

- **حلحلة مسارات الاودية**

تهدف مبادرة "حلحلة مسارات الأودية" إلى حصر جميع الأراضي المتداخلة مع مسارات الأودية في مختلف المحافظات الإقليمية، والعمل على معالجتها وفق آلية معتمدة تضمن المتابعة الدقيقة والإجراءات التصحيحية اللازمة. كما تهدف المبادرة إلى رفع المسارات التي تم الانتهاء من معالجتها على نظام "جيو عمان"، إضافة إلى تصنيف وتحديد نوع التداخل في الحالات التي يتعذر معالجتها، مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتوفير بدائل ملائمة لتلك الأراضي، بما يسهم في تعزيز كفاءة استخدام الأراضي وضمان سلامة التخطيط العمراني

- **مشروع إعداد اشتراطات ومتطلبات البناء في سلطنة عمان**

يمثل مشروع دليل اشتراطات ومتطلبات البناء العماني خطوة هامة نحو تعزيز الأمان والاستدامة في قطاع البناء بالسلطنة. جاء هذا المشروع استجابة لتوجيهات مجلس الوزراء في جلسته رقم (30/2021) بتاريخ 20 أكتوبر 2021، حيث كلفت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني بإعداد دليل شامل لاشتراطات ومتطلبات البناء العماني. وقد استند المشروع إلى المرسوم السلطاني رقم (93/2020) الذي حدد اختصاصات الوزارة وأهدافها، ليعكس بذلك رؤية مستقبلية تعزز معايير السلامة والجودة في مجال التنمية العمرانية. لتنفيذ هذه الرؤية، تم تشكيل اللجنة الفنية الدائمة لمشروع إعداد دليل اشتراطات ومتطلبات البناء العماني بقرار وزاري رقم (85/2022). تشكلت اللجنة برئاسة وكيل الوزارة للتخطيط العمراني وعضوية ممثلين من عدة جهات حكومية تشمل وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، هيئة الدفاع المدني والإسعاف، هيئة تنظيم الخدمات العامة، هيئة البيئة، وزارة الداخلية، جامعة السلطان قابوس، مجموعة نماء القابضة، وغرفة تجارة وصناعة عمان. تهدف هذه اللجنة إلى مراجعة وتطوير دليل اشتراطات ومتطلبات البناء العماني من خلال ورش عمل متخصصة لضمان توافق الدليل مع احتياجات السلطنة المحلية وتحقيق أفضل المعايير العالمية في قطاع البناء. كما تم تشكيل مجموعات عمل تخصصية فنية لدعم عملية إعداد المشروع وإقرار آليات العمل المناسبة لتحقيق أهداف المشروع بفعالية.

تم إسناد مشروع إعداد دليل اشتراطات ومتطلبات البناء العماني إلى مجلس الكود الدولي في 25 يناير 2024، حيث وقعت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني اتفاقية تعاون لتطوير ستة أدلة رئيسية على مدى سنتين. تشمل هذه الأدلة: دليل البناء العام، دليل المباني القائمة والتاريخية، دليل كفاءة الطاقة والاستدامة، دليل الميكانيكا، دليل التمديدات الصحية وشبكات المياه، ودليل الصرف الصحي الخاص. تعتمد هذه الأدلة على أحدث إصدارات مجلس الكود الدولي لعام 2021، مع مراعاة تخصيصها وتكييفها لتتماشى مع الظروف المحلية لسلطنة عمان. يهدف هذا التخصيص إلى ضمان اشتراطات تعكس الواقع المحلي وتأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الطبيعية في السلطنة مثل المناخ، الرياح، الأمطار، والنشاط الزلزالي في مختلف المحافظات. إضافة إلى ذلك، يوفر الدليل الحد الأدنى من الاشتراطات الأساسية للبناء، مما يسمح بتكييفها وفقاً للظروف الجغرافية والبيئية الخاصة في كل محافظات السلطنة.

يشمل دليل البناء العام جميع أنواع المنشآت ويضع الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية لضمان السلامة الإنشائية، منافذ الخروج الآمن، الحماية من الحرائق، وإمكانية الوصول الشامل. أما دليل المباني القائمة والتاريخية فيهدف إلى تعزيز القدرة على إعادة استخدام المباني القائمة مع توفير المرونة اللازمة للتعديلات والترميم. يتناول دليل كفاءة الطاقة والاستدامة متطلبات المباني الموفرة للطاقة، مما يساهم في تحقيق استدامة بيئية وتقليل التكلفة التشغيلية. ويحدد الدليل الميكانيكي ودليل التمديدات الصحية معايير صحة تركيب الأجهزة الميكانيكية وأنظمة السباكة، بينما يتناول دليل الصرف الصحي الخاص طرق التخلص من مياه الصرف الصحي بطرق آمنة ومستدامة.

تم استلام المسودة الأولى من دليل البناء العام بتاريخ 31 اغسطس 2024 وعقدت عدة اجتماعات مع اللجنة الفنية الدائمة لمراجعتها. وتم تنظيم ورش عمل لمجموعات العمل التخصصية من مختلف الجهات الحكومية والأكاديمية والخاصة و الجمعيات للمناقشة وتم رصد جميع الملاحظات الهامة. من المتوقع تسليم النسخة النهائية لدليل البناء العام في 15 ديسمبر 2024، على أن تكون النسخة العربية جاهزة في مارس 2025. سيتم تسليم الأدلة الخمسة الأخرى تباعًا، حيث ستكتمل النسخة الإنجليزية في مارس 2025، والعربية في يوليو من نفس العام. سيتم تطوير دليل مستخدم لكل دليل باللغتين الإنجليزية والعربية، مع توفير مواد تدريبية متخصصة لضمان الفهم الصحيح والتطبيق الأمثل للأدلة. تليها الخطة التنفيذية التي تتضمن تفاصيل مراحل التطبيق لضمان تدرج الانتقال إلى منظومة الاشتراطات الحديثة. سيتم تصميم هذه الخطة لتضمن تبني الأدلة الجديدة تدريجياً، مما يسمح للجهات المعنية والمطورين والمستثمرين بالتكيف مع المتطلبات الجديدة بشكل سلس.

يقدم مشروع دليل اشتراطات ومتطلبات البناء العماني مجموعة من الفوائد الهامة. كتعزيز الأمان من خلال تطبيق معايير السلامة العالمية وأفضل الممارسات، مما يؤدي إلى بيئة عمرانية أكثر أمانًا، والمساهمة في تقليل التكاليف التشغيلية والصيانة على المدى الطويل، حيث يتم تصميم المباني بشكل أكثر كفاءة. علاوة على ذلك، يسهل الدليل الحصول على الاعتمادات الدولية في مجال الاستدامة، حيث يتماشى مع أهداف السلطنة في تعزيز الاستدامة البيئية والحياد الصفري. هذا من شأنه أن يضع سلطنة عمان في مصاف الدول المتقدمة التي تعتمد معايير بناء عالمية، مما يفتح مجالًا لفرص تعاون جديدة مع الشركات العالمية الراغبة في الاستثمار في مشاريع تطوير البنية التحتية والتنمية العقارية في سلطنة عمان.

صورة (36): مشروع اشتراطات ومتطلبات كود البناء العماني

2.3.2 الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية

- **تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية**

تعتمد سلطنة عُمان في رؤيتها للتنمية الحضرية على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية باعتبارها ركيزة أساسية لبناء مدن أكثر مرونة وكفاءة، تنسجم مع أهداف رؤية عُمان 2040 وخطط التنمية المستدامة العالمية. وقد تجسدت هذه الرؤية في حزمة من السياسات والمبادرات العملية التي شملت عدة مجالات، أبرزها إدارة المياه والطاقة والتخطيط الحضري الذكي.

في مجال الطاقة المتجددة، فقد أطلقت السلطنة عددًا من المشاريع الرائدة التي تسهم في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية. من أبرز هذه المشاريع محطة عبري للطاقة الشمسية التي افتُتحت في 2022 بقدرة إنتاجية تبلغ 500 ميجاواط، بالإضافة إلى مشروع ظفار لطاقة الرياح الذي بدأ التشغيل في نهاية 2019 ويُعد الأول من نوعه في الخليج. كما دشنت هيئة تنظيم الخدمات العامة مبادرة "ساهم" في 2022، لتشجيع الأفراد والمؤسسات على تركيب أنظمة الطاقة الشمسية فوق المباني، وخاصة في المدن.

وفي جانب التخطيط الحضري الذكي، عملت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني على إعداد وتحديث المخططات الهيكلية للمدن، مثل مخطط مسقط الهيكلي والخطة الحضرية لمحافظة ظفار. وقد رُوعي في هذه الخطط حماية المناطق الطبيعية وتوجيه النمو العمراني بعيدًا عن البيئات الحساسة، بما يسهم في تقليل التوسع العشوائي وتحقيق التوازن بين التوسع الحضري والحفاظ على الموارد.

كما تولي البلديات أهمية متزايدة لتعزيز المساحات الخضراء والتشجير الحضري. ومنذ 2020، بدأت السلطنة باستخدام نباتات قليلة الاستهلاك للمياه ضمن مخططات التشجير في المدن الكبرى، بهدف تحسين جودة الهواء والحد من آثار التغير المناخي. وقد شملت هذه الجهود مدناً مثل نزوى، وصحار، والعاصمة مسقط.

من جهة أخرى، ترتبط هذه المبادرات بشكل وثيق مع جهود حماية المناطق ذات الطبيعة الخاصة والمحميات الطبيعية. فعلى سبيل المثال، تُعد محمية السليل الطبيعية ومحمية جزر الديمانيات من النماذج الرائدة في الدمج بين التنمية الحضرية والحفاظ على البيئة، حيث وضعت الدولة قيودًا على النشاطات العمرانية في محيطها، مما يكرّس مبدأ التخطيط القائم على الطبيعة.

و تؤكد التجربة العُمانية أن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية ليست خيارًا بيئيًا فحسب، بل هي استراتيجية وطنية شاملة تسعى إلى تحقيق التنمية الحضرية المتوازنة، المدن الذكية، والاقتصاد الدائري، بما يعزز جودة الحياة ويضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة.

- **دعم حماية الموارد وعلاوة خفض وإعادة استخدام وتدوير النفايات**

يمثل دعم حماية الموارد الطبيعية والحد من النفايات عبر إعادة الاستخدام والتدوير محورًا رئيسيًا في التوجه نحو الاقتصاد الدائري، بما يتماشى مع أهداف الاستدامة البيئية لرؤية عُمان 2040. وقد اتخذت الحكومة خطوات ملموسة لتطوير نظام إدارة متكامل للنفايات، بقيادة "الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة – بيئة"، التي تعد الجهة المركزية المعنية بإدارة النفايات في البلاد. تسعى الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة (بيئة) إلى تعزيز الاقتصاد الدائري في سلطنة عمان من خلال مجموعة من المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تحويل النفايات إلى موارد ذات قيمة، وتقليل الاعتماد على المرادم، ودعم الاستدامة البيئية والاقتصاد الأخضر. من بين هذه المبادرات مشروع ثاني أكسيد الكربون الحيوي، حيث أطلقت "بيئة" في عام 2024 دراسة بالتعاون مع الجهات المعنية لتحديد مصادر هذا الغاز الحيوي وتقدير كمياته، بهدف تطوير حلول مبتكرة لالتقاطه واستخدامه في تطبيقات صناعية مستدامة. كما أطلقت مشروع إعادة تدوير البلاستيك من خلال توزيع آلات البيع العكسي في مختلف المواقع لتشجيع فرز النفايات وتحفيز الأفراد على المشاركة في إعادة التدوير، إلى جانب إقامة شراكات لإنتاج مواد بلاستيكية معاد تدويرها. وفي مجال الطاقة، تعمل "بيئة" على مشروع تحويل النفايات إلى طاقة بهدف معالجة 3,000 طن من النفايات يوميًا وتوليد ما يصل إلى 100 ميجاواط من الكهرباء بحلول عام 2030، بعد أن أظهرت دراسة الجدوى المنجزة في عام 2024 فوائد المشروع البيئية والاقتصادية.

وفي السياق ذاته، تسعى "بيئة" إلى الاستفادة من النفايات العضوية عبر مشروع الغاز الحيوي، الذي يعتمد على تقنية الهضم اللاهوائي لإنتاج البيوميثان والسماد وثاني أكسيد الكربون الحيوي. كما تم تطوير مبادرة لجمع زيت الطهي المستخدم وتحويله إلى وقود حيوي بالتعاون مع شركاء مثل "وقود" و"الموج"، مما يعزز البدائل المستدامة للطاقة. وتعمل "بيئة" كذلك على مشروع لإعادة تدوير نفايات الزجاج بالتعاون مع شركات محلية لتقييم إمكانية استخدامها في الصناعات المختلفة مثل التعبئة والتغليف. وفي إطار معالجة التحديات البيئية المحلية، أُطلق مشروع الغاف البحري (المسكيت) للتعامل مع الآثار السلبية لأشجار المسكيت الغازية، بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة السمكية وموارد المياه. يهدف المشروع إلى القضاء على هذه الأشجار وتحويلها إلى منتجات تجارية ذات قيمة مضافة، مما يدعم أهداف الاستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما نفذت "بيئة" بالشراكة مع الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال مبادرة "ما بعد الحاوية"، التي تمكّن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة جنوب الشرقية من المساهمة في عمليات جمع النفايات ومعالجتها، حيث شملت المبادرة دراسة لتحديد أنواع النفايات وإمكانية إنشاء منشآت إعادة تدوير محلية.
وفي مجال إدارة الورق والكرتون، أُجريت دراسة شاملة في عام 2024 لتقييم السوق وتحليل سلاسل التوريد وتحديد فرص الاستثمار، بما يساهم في تحسين الجمع والمعالجة وتقليل الأثر البيئي. أما بالنسبة لـ نفايات الأسماك، فقد طورت "بيئة" مشروعًا لتحويلها إلى منتجات ذات قيمة عالية مثل مسحوق وزيت السمك ومكملات أوميغا-3، وشمل ذلك دراسة سوقية وإطلاق مشروع تجريبي مع الشركة الدولية للأسماك لجمع النفايات من الأسواق المحلية. وأخيرًا، حققت "بيئة" تقدمًا كبيرًا في إدارة بطاريات حمض الرصاص من خلال دراسة جدوى مستفيضة، وتوقيع عقد مع شركة الثيل لتدوير المعادن محليًا، و تجديد الاتفاقيات مع الجهات المولدة، إلى جانب توقيع مذكرة تفاهم مع شركة "OMAN BROADBAND" لإدارة أنواع مختلفة من النفايات، ما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز مبادئ الاقتصاد الدائري في السلطنة.

مؤشر مرتبط بالمجال: معدل إعادة التدوير، أطنان المواد المعاد تدويرها: 787.77 الف طن لعام 2023.

- تنفيذ ادارة فعالة بيئيا للموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية

في مجال إدارة الموارد المائية، ونظرًا لمحدودية الموارد في السلطنة، أولت الحكومة أهمية كبيرة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، لا سيما في المناطق الحضرية. وتُعد شركة "حيا للمياه" من أبرز المؤسسات الرائدة في هذا المجال، حيث طورت أنظمة متقدمة لمعالجة المياه في مدن كبرى مثل مسقط وصحار وصلالة. وبحسب تقارير صادرة في عام 2023، تجاوزت نسب إعادة الاستخدام في بعض المدن ما يقارب 60%، ما أسهم في تقليل الضغط على الموارد الجوفية ودعم الاستدامة البيئية.
أولت الوزارة اهتماماً كبيراً بإنشاء وتحديث وصيانة شبكة مراقبة الموارد المائية، حيث تم إنشاء 3475 محطة لقياس الهطول المطري ومراقبة مستويات المياه الجوفية وتدفقات الأفلاج والعيون والسدود والرصد المناخي، واعتمدت السلطنة على التقنيات الحديثة لنقل البيانات المائية، خاصة في المناطق الجبلية الوعرة.. وتُعد السدود من المشاريع الحيوية التي تسهم في تقليل العجز المائي و تغذية الخزانات الجوفية وحماية المناطق السكنية من الفيضانات، حيث بلغ عددها حتى نهاية 2023م نحو 186 سداً بسعة تخزينية تقارب 346.254 مليون متر مكعب. كما تُعد الأفلاج من الموارد التقليدية المهمة في الري، ويبلغ عددها 4173 فلجاً، منها 3050 فلجاً جارياً، وتعمل الوزارة على دعم صيانتها وحمايتها ضمن خططها التنموية. وفي إطار تعزيز الهطول المطري وزيادة المخزون الجوفي، تم تنفيذ مشروع الاستمطار الاصطناعي باستخدام التقنية الأيونية من خلال 13 محطة موزعة على جبال الحجر ومحافظة ظفار، وتُعد هذه التقنية آمنة بيئياً و تدار بكوادر وطنية، مع استمرار الدراسات لتحديد مواقع جديدة ملائمة. كما تنتج السلطنة حالياً نحو 321 ألف متر مكعب يومياً من المياه المعالجة ثلاثياً، يُستخدم منها 132 ألف متر مكعب في ري المسطحات الخضراء والتشجير ومزارع النخيل، مما يعزز من استدامة الموارد المائية والاستخدام الأمثل لها.

تُعد الواجهات البحرية من أكثر المناطق حيوية وحساسية في البيئة العمرانية، نظرًا لتعدد وظائفها التي تشمل: الأنشطة السياحية والترفيهية، النقل البحري والصيد التقليدي، إضافة إلى ما تتميز به من قيمة بيئية وطبيعية عالية مثل أشجار القرم والشعاب المرجانية، فضلًا عن احتضانها لمواقع تراثية وتاريخية مهمة في مدن ساحلية مثل مطرح، صور، ومسندم. وبالنظر إلى هذه الأهمية المركبة، تتبنى سلطنة عُمان نهجًا متدرجًا ومتوازنًا في تخطيط الواجهات البحرية، يربط بين الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع ضمان الحق في الوصول العام للمجتمع إلى البحر كمجال مشترك. ويُعد التكامل بين النسيج الحضري الداخلي والواجهة الساحلية، إضافةً إلى مراعاة التغيرات المناخية والتكيف معها، من أبرز أولويات السياسة التخطيطية لهذا المحور الحيوي.

- سياسات وأسس تخطيط الواجهات البحرية في الاستراتيجية العمرانية:

1. الحفاظ على حرم الساحل العام كمساحة مفتوحة للجميع
   - تُمنع الخصخصة المباشرة أو الحواجز المادية التي تعيق وصول العامة إلى البحر.
   - يُفضل ترك حرم بحري مفتوح بعرض لا يقل عن 30 إلى 50 مترًا من حافة المد.
2. إعادة تنشيط الواجهات القائمة (REACTIVATION)
   - تحويل المناطق المهجورة أو الموانئية القديمة إلى واجهات ترفيهية عامة (مثل ما حدث في مطرح، صور، ولوى).
   - دعم الاستخدامات المختلطة (تجارية – ترفيهية – ثقافية) بما يعزز الحركة على الواجهة.
3. تصميم الواجهة البحرية كمجال عام مستدام
   - استخدام مواد بناء مقاومة للملوحة والرطوبة.
   - دمج المساحات الخضراء والظل الطبيعي.
   - توفير ممرات للمشاة والدراجات على طول الساحل، وإنشاء نقاط توقف ومنصات مشاهدة.
4. حماية النظم البيئية الساحلية
   - عدم البناء في مناطق أشجار القرم أو مناطق التعشيش البحرية.
   - تحديد نطاقات حماية بيئية (BUFFER ZONES) حول الموائل الحساسة.
5. الربط بين الواجهة البحرية والنسيج الحضري الداخلي
   - تخطيط شوارع تنتهي مباشرة على البحر (VISUAL ACCESS).
   - الربط الوظيفي مع الأسواق، المجمعات الثقافية، مواقف النقل العام
6. التكيف مع التغير المناخي وارتفاع منسوب البحر
   - رفع منسوب الأرض في مناطق التطوير الجديدة بما لا يقل عن **1 إلى 1.5 متر** عن متوسط منسوب المد الأعلى.
   - دراسة إمكانية استخدام حواجز طبيعية أو شبه طبيعية (مثل الكثبان الرملية).

- أمثلة واقعية من التخطيط الحضري العماني:

1. مشروع تطوير واجهة مطرح البحرية – مسقط:
   - إعادة تأهيل الكورنيش ليكون مساحة عامة مرنة، مع ممشى، مناطق جلوس، مظلات تقليدية، وأكشاك.
   - الحفاظ على الطابع المعماري العماني وربطه بالخدمات.
2. واجهة صور البحرية – جنوب الشرقية:
   - ممشى ممتد على الخليج، مرتبط بنقاط دخول متعددة، مع توفير ساحات وملاعب عامة.
3. مخططات تطوير واجهات لوى وشناص – شمال الباطنة:

تضمنت مزيجًا من الاستخدامات السياحية وموانئ الصيادين مع فراغات عامة مفتوحة

- **تبني توجيهات مبنية على مفهوم المدن الذكية التي تعزز الرقمنة، والطاقة النظيفة والتكنولوجيا**

تتبنى سلطنة عُمان نهجًا متكاملًا في تعزيز مفهوم المدن الذكية، من خلال التركيز على الرقمنة، والطاقة النظيفة، والتكنولوجيا، وذلك في إطار تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040. ويمثل هذا التوجه أحد الركائز الأساسية لبناء مدن مستدامة ومرنة وقادرة على الاستجابة لتحديات المستقبل، سواء البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

في هذا الإطار، أطلقت السلطنة عددًا من المبادرات التي تدعم التحول نحو المدن الذكية. من أبرزها المنصة الوطنية للمدن الذكية التي تشرف عليها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وتهدف إلى توحيد وتكامل الأنظمة الذكية في المدن، وتحسين جودة الخدمات العامة من خلال تقنيات إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي. وضمن هذا الإطار، تم توقيع اتفاقية في يناير 2025 بين شركة "عُمان برودباند" وشركة "ST ENGINEERING" السنغافورية لتطوير البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك شبكات الألياف البصرية، لتعزيز جاهزية المدن الذكية في مختلف محافظات السلطنة.

وفي مجال الطاقة النظيفة، تبرز مشاريع كبرى مثل محطة أمين للطاقة الشمسية (100 ميغاواط) في محافظة الوسطى، ومشروع ظفار لطاقة الرياح (50 ميغاواط)، كمبادرات استراتيجية تدعم التحول إلى مصادر طاقة متجددة. كما أطلقت هيئة تنظيم الخدمات العامة مبادرة "ساهم"، التي تتيح للمواطنين والمستثمرين تركيب أنظمة الطاقة الشمسية فوق المنازل والمباني التجارية، وهو ما يعزز لامركزية إنتاج الطاقة ويخفض الاعتماد على الشبكة الوطنية.

ومن المشاريع الرائدة في هذا السياق، يبرز مشروع يتي المستدام، الذي يُعد من أبرز النماذج في تطبيق مبادئ المدن الذكية والمستدامة في السلطنة. يتم تطوير المشروع من قبل شركة عمران، ويقع على مساحة تزيد عن 11 مليون متر مربع في منطقة يتي بمحافظة مسقط. يهدف المشروع إلى إنشاء مجتمعات عمرانية متكاملة تعتمد على مبادئ الاستدامة البيئية، من خلال تصميم ذكي للبنية التحتية، واستخدام الطاقة المتجددة، وتشجيع أنماط الحياة الصديقة للبيئة. كما يراعي المشروع الحفاظ على البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي، ويشتمل على مساحات خضراء وممرات للمشاة والدراجات، ما يجعله نموذجًا حقيقيًا للتنمية الحضرية المستدامة. أما في مجال التنقل الذكي، فقد بدأت السلطنة بتطوير بنية تحتية تدعم وسائل النقل المستدام، مثل إنشاء محطات شحن للسيارات الكهربائية، وتشجيع استخدام المركبات الصديقة للبيئة، بالإضافة إلى خطط مستقبلية لتطوير أنظمة نقل عام ذكية تتكامل مع التطبيقات الرقمية، خاصة في المدن الكبرى مثل مسقط وصحار وصلالة.

وتسعى السلطنة أيضًا إلى تحسين البنية التحتية الرقمية في المناطق الحضرية، حيث توسعت تغطية الألياف البصرية لتشمل معظم المحافظات، مما مهد الطريق لتوفير خدمات حكومية ذكية، وتعزيز التحول الرقمي في قطاعات كالصحة والتعليم والإسكان. كما تعمل الجهات المعنية على إدماج معايير الاستدامة البيئية في التخطيط الحضري، من خلال تشجيع المباني الخضراء، وزيادة المساحات المفتوحة، واستخدام التقنيات الذكية في إدارة المياه والنفايات.

وتأتي هذه الجهود ضمن إطار أوسع لبناء اقتصاد رقمي وبيئة حضرية ذكية تسهم في تعزيز جودة الحياة، وتدعم مشاركة المجتمع، وتفتح آفاقًا جديدة للاستثمار والابتكار. ويُتوقع أن تسهم هذه التحولات في ترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي للمدن الذكية، بما ينسجم مع التزاماتها بالتنمية المستدامة والحياد الكربوني بحلول عام 2050.

رابعا: نحو تنفيذ فعال للتنمية الحضرية المستدامة في سلطنة عُمان

2.4.1 بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إعداد إطار داعم

- **تعزيز اللامركزية**

يعتبر تعزيز اللامركزية في سلطنة عمان من الأهداف الأساسية ضمن رؤية "عُمان 2040" والاستراتيجية العمرانية. يهدف هذا الجهد إلى تحقيق تنمية متوازنة وعدالة اقتصادية بين المحافظات، فضلاً عن تعزيز مشاركة المجتمع وتمكين كل محافظة من الاستفادة من مواردها الاقتصادية. يتضمن ذلك تعزيز دور الإدارة المحلية، وزيادة صلاحيات المحافظين في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى دعم الاستثمارات المحلية بما يتناسب مع الميزات النسبية لكل محافظة. تمثل الرؤية الحكيمة لجلالة السلطان هيثم بن طارق، حفظه الله ورعاه، في تطوير محافظات سلطنة عمان خطوة استراتيجية نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا، مدعومة بأولوية "تنمية المحافظات والمدن المستدامة" لتمكينها من الاستفادة المثلى من مواردها. وقد أكد عاهل البلاد المفدى، أعزّه الله، في خطابه السامي بمناسبة الانعقاد السنوي الأول للدورة الثامنة لمجلس عمان 2023: "إن الاهتمام بتنمية المحافظات وترسيخ مبدأ اللامركزية هو نهج أسسنا قواعده من خلال إصدار نظام المحافظات وقانون المجالس البلدية، استكمالًا لتنفيذ رؤيتنا للإدارة المحلية القائمة على اللامركزية، سواء في التخطيط أو التنفيذ، ويؤكد المرسوم السلطاني رقم 36 / 2022 بإصدار نظام المحافظات على أهمية الإدارة المحلية القائمة على اللامركزية، مما يمكّن المحافظات من أداء دورهاالفعّال واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التنمية في جميع المجالات. ويتماشى هذا مع أهداف وركائز رؤية "عُمان 2040".

- مشاريع اللامركزية:

تمثل التوجيهات السامية بزيادة المخصصات المالية لبرنامج تنمية المحافظات من 10 ملايين ريال عماني إلى 20 مليون ريال عماني لكل محافظة خلال سنوات الخطة الخمسية الحالية (2021-2025) خطوة هامة لتنفيذ البرامج الاستراتيجية لتنمية المحافظات والمدن المستدامة، وتعزيز الميزات النسبية التنافسية للمحافظات، مما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في جميع محافظات سلطنة عمان لتمكين المجتمع المحلي من إدارة شؤونه والمساهمة في بناء وطنه". بلغ إجمالي الإنفاق على تنمية المحافظات خلال الفترة من 2021 إلى 2024 أكثر من 81 مليون ريال عماني، حيث تم تخصيص حوالي 44 مليون ريال عماني لعام 2025. ومن أبرز المشاريع المتعلقة بتنمية المحافظات تطوير الواجهات البحرية، ورصف الطرق الداخلية، وصيانة الحدائق العامة. كما تم تنفيذ المشاريع الفائزة بأفضل مقترح لمشاريع إنمائية، مثل إطلالة عبري في محافظة الظاهرة، وجراند كانيون في محافظة الداخلية، وتطوير المركز التاريخي في محافظة شمال الباطنة.

كما أن المرسوم السلطاني رقم 36 / 2022 بشأن نظام المحافظات قد عزز اللامركزية الإدارية والاقتصادية، مما جعل المحافظات وحدات مستقلة إداريًا وماليًا، ومنح المحافظين صلاحيات رئيس الوحدة. حيث أنه سيساهم في تمكين المحافظات بالشكل المنشود، ودعم الجوانب الاقتصادية والإدارية، بالإضافة إلى تشجيع وجذب الاستثمارات. كما يهدف إلى توحيد المرجعية الإشرافية للمحافظات لضمان تنظيم الموضوعات المشتركة وفق لوائح موحدة تنظم كافة الشؤون البلدية، مما يسهم في تبسيط الإجراءات وتحقيق الأهداف المرجوة برؤية مشتركة. كما أن الاستراتيجيات الحالية لتنمية المحافظات في سلطنة عمان تعكس الأولويات الوطنية لرؤية "عُمان 2040"، والاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، والاستراتيجيات الخاصة بالمحافظات، بالإضافة إلى الاستراتيجيات القطاعية للجهات الحكومية والبرامج الاستراتيجية في الخطط الخمسية. نجاح المشاريع التنموية في المحافظات يُقاس من خلال استطلاعات الرأي الدورية حول رضا الخدمات، والتقارير السنوية المتعلقة بدورها في تعزيز الجوانب الاقتصادية، ومؤشرات الأداء وفق مستهدفات رؤية "عُمان 2040"، إضافة إلى مؤشر تنافسية المحافظات. إضافة إلى وجود العديد من البرامج التعليمية والتدريبية لتعزيز المهارات المحلية، مثل المبادرة الوطنية لتنمية الإدارة المحلية بالتعاون بين وزارة الداخلية والأكاديمية السلطانية للإدارة، وبرامج تأهيل وتدريب أعضاء المجالس البلدية، والمشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية.

- **قياس الأداء المؤسسي (إجــادة)**

تقدم منظومة "إجادة" برنامجًا لتقييم الأداء بشكل ربع سنوي، مما يختلف عن الأنظمة التقليدية التي تُقيم الموظف مرة واحدة في نهاية العام، مما يعزز فرص الموظفين في تحسين أدائهم على مدار السنة. وتعتمد المنظومة على تقييم الإنجازات من خلال منهجية متكاملة تشمل الأهداف والنتائج الرئيسية، وتستخدم مجموعة من الأدوات، بما في ذلك الخطة السنوية للمؤسسة الحكومية، مما ينعكس على الأهداف الوظيفية والمهام اليومية التي يضطلع بها الموظف في سياق تحقيق أهداف المؤسسة. من بين الفوائد الرئيسية لمنظومة قياس الأداء الفردي تحسين الأداء الحكومي، حيث يسهم ذلك في تعزيز كفاءة رأس المال البشري وجودة الخدمات الحكومية، وزيادة انسجام الموظفين مع وظائفهم وتركيزهم على أولويات الوحدة وتوجهاتها. كما يعزز من اتخاذ قرارات إدارية أفضل، ويُساعد في معالجة الإشكاليات الإدارية التي تحد من تطوير الأداء الحكومي، ويعزز الانتماء الوظيفي ويُشجع على ثقافة الإجادة في الأداء، مما يُعزز قدرة القطاع الحكومي على استقطاب والاحتفاظ بالمواهب. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الفوائد الفرعية في ترسيخ ثقافة نقل المعرفة بين الوحدات، واكتشاف نقاط القوة وفرص التحسين، وتحديث أدوات قياس الأداء وآليات العمل في الوحدات الحكومية، مما يسهم في تحقيق نقلة نوعية في الأداء الحكومي وتعزيز فعالية القطاع العام. كذلك يتم قياس الأداء بين المحافظات من خلال مؤشر التنافسية الذي يُعدّ أساسًا لتعزيز قدرات المحافظات على التنافس. كما ويساهم المؤشر في تعزيز القطاعات المتقدمة والنهوض بالقطاعات الأخرى، وفي تحقيق الشفافية في الوصول إلى المعلومات لرفع مستويات الثقة على المستوى المحلي. ويسعى المؤشر إلى تقييم ومقارنة أداء المحافظات في المجالات الرئيسية التي تسهم في تحقيق الأهداف طويلة الأجل للسلطنة، مثل التنويع الاقتصادي، الابتكار، تطوير رأس المال البشري، وتوفير جودة حياة عالية للسكان وتحقيق التوازن في التنمية.

أما بالنسبة لقياس الأداء المؤسسي فهو أحد أهداف منظومة إجادة حيث يتم تقييم وحدات الجهاز الإداري في الدولة، ويتم قياسها من خلال 7 مؤشرات مختلفة، يتم هذا التقييم من خلال منهجية بطاقة الأداء المتوازن ومنهجية تحقيق النتائج الرئيسية OKR، تنقسم مستويات التقييم إلى خمس مستويات كما يلي: "صفر - 20% (غير مقبول) / 21% - 59% (ضعيف) / 60% - 79% (جيد) / 80% - 100% (ممتاز)" حيث التقييم بشكل ربع سنوي.

- مؤشرات تقييم الأداء المؤسسي:

المؤشر الأول: تنفيذ الأوامر السامية (10%)
قياس مستوى الأداء الفعلي للأوامر السامية الصادرة من: المكتب الخاص، المكتب السلطاني، ديوان البلاط السلطاني، الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
المؤشر الثاني: تنفيذ قرارات مجلس الوزراء (10%)
قياس مستوى الأداء الفعلي للقرارات الصادرة في جلسات مجلس الوزراء الموقر، والمنقولة للجهات بخطابات الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
المؤشر الثالث: تنفيذ الخطط السنوية ومستهدفات رؤية عمان 2040 (30%)
قياس مدى تحسن نتائج أداء مستهدفات رؤية عمان 2040 المعتمدة للجهات، وقياس مستوى الأداء الفعلي لبرامج مجلد الخطة الخمسية العاشرة المسندة.
المؤشر الرابع: الإجادة المؤسسية (10%)
قياس مستوى تحسن أداء الوزارة في معايير الإجادة المؤسسية.

المؤشر الخامس: الالتزام المؤسسي والرقابة (10%)

قياس طريقة عرض المواضيع والمناقشات في مجلس الوزراء (كفاءة الخطط السنوية)، وتعامل الوزارة مع تقارير جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وتعامل الجهات مع الجهات الحكومية الأخرى (سرعة الرد والتنسيق)، وتعامل الجهات مع أدوات المتابعة لمجلس الشورى، والأداء المالي للجهات ومدى التزامها بالموازنة السنوية، ومستوى إسهام الجهات والقطاعات المشرفة عليها في تشغيل المواطنين، ومستوى أداء الجهات في منصة استثمر في عمان.

المؤشر السادس: التواصل والتفاعل (10%)

فاعلية انتشار البيانات الإعلامية الحكومية لدى الرأي العام، وسرعة الاستجابة تجاه كل ما يُثار حول الوزارة وضمن نطاق الاختصاص، ومدى احتواء الموقع الإلكتروني على المعلومات والأخبار المتصلة بالجهة، وظهور المسؤول الحكومي (العدد، التنوع، الشمولية والوضوح)، وحضور المؤسسة وتفاعلها مع وسائل الإعلام (المرئي، والمسموع، والمقروء)، والحضور في وسائل التواصل الاجتماعي (اكس، انستجرام، فيسبوك، يوتيوب)، واللغة المستخدمة في الموقع الإلكتروني، ومنصات التواصل الاجتماعي، والمحتوى الإبداعي في الموقع الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي، والتفاعل مع الجمهور والرد على الاستفسارات، والتخطيط الاتصالي وإدارة الأجندة الإعلامية الحكومية، ومتوسط تفاعل وتعاون الجهة مع مركز التواصل الحكومي.

المؤشر السابع: مؤشرات التحول الرقمي (20%)

قياس مدى جاهزية الجهات للتحول الرقمي من خلال الآتي (نضج الخدمات الرقمية، والجاهزية للتحول الرقمي، والخدمات المؤتمتة فعليا).

- الهدف من تقييم الأداء المؤسسي:

ضمان تنفيذ الأوامر السامية والقرارات الوزارية خلال الإطار الزمني المحدد لها.	رفع مستوى الأداء بما ينسجم مع توجهات الحكومة وتطلعات المواطنين.
ضمان تنفيذ الخطط والمستهدفات بما يتوافق مع مؤشرات الرؤية الوطنية عمان 2040 .	تعزيز كفاءة وجودة العمل لتحسين مؤشرات رضا المستفيدين عن خدمات الوزارة.
تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة لتعزيز الجوانب التنظيمية للأعمال والأنشطة.	تعزيز أنشطة التواصل الاجتماعي وضمان استمرارية التفاعل مع كافة فئات المجتمع.

- وفي مؤشرات قياس الإجادة المؤسسية يتم القياس من خلال سبع معايير رئيسية كما يلي:

القيادة والتخطيط الاستراتيجي: يتضمن معيارين فرعيين:

- القيادة: تقييم جميع الوظائف الإشرافية.
- التخطيط: نسبة الوظائف الإشرافية الجاري تأهيل أو المؤهل لها خط ثاني.

رأس المال البشري والثقافة المؤسسية: تتضمن معيارين فرعيين:

- رأس المال البشري: نسبة الموظفين الحاصلين على فرص لتطوير كفاءاتهم (تدريب أو تدوير وظيفي) - نسبة استقالات الموظفين - رضا الموظفين - نسبة ساعات عمل الموظفين المفقودة من إجمالي ساعات العمل (إجازات مرضية واضطرارية وغياب وعدم التقيد بساعات العمل).
- الثقافة المؤسسية: الثقافة المؤسسية.

الشراكة والتشغيل: تتضمن معيارين فرعيين:

- **لشراكة: مستوى التعاون بين الوحدات الحكومية - عدد الشراكات ومذكرات التعاون المعززة لأداء القطاع - نسبة المبالغ المصروفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المصروفات للعقود والمشتريات.**

- **التشغيل: مؤشر عدد المستفيدين من المبادرات والشراكات المعززة للتشغيل (يتم قياس هذا المؤشر للوحدات غير المسؤولة عن قطاعات اقتصادية) - المستوى المحلي.**

الابتكار: تتضمن معيارين فرعيين:

- **العمليات: نسبة الأهداف المرتبطة بتطوير وتحسين العمل - عدد إجراءات العمل المحسنة - عدد المبادرات والشراكات المفعلة لدعم الابتكار المؤسسي.**

- **تمكين الابتكار: عدد البحوث والدراسات المستفاد منها في المؤسسة - نسبة المبالغ المصروفة لدعم الابتكار (مصاريف تشغيلية ورأسمالية).**

رضا العملاء: تتضمن معيار واحد:

- **رضا العملاء: عدد الشكاوي - رضا المستفيدين - نسبة الخدمات المدونة والمعلنة في دليل استرشادي من إجمالي الخدمات المقدمة للمستفيدين - سلاسة إجراء الخدمة.**

الحوكمة: تتضمن معيار واحد:

- **الحوكمة: عدد التظلمات والقضايا الإدارية - نسبة تطبيق ميزانية البرامج والأداء - مستوى وعي الموظفين بالقوانين واللوائح والنظم المعمول بها - نسبة إغلاق الملاحظات المرصودة من التدقيق الداخلي.**

البيئة والمجتمع: تتضمن معيار واحد:

- **البيئة والمجتمع: عدد المبادرات والشراكات المنفذة لحماية البيئة (داخل الوحدة وخارجها) - عدد المبادرات والشراكات المنفذة لتوعية وخدمة المجتمع - عدد المنشورات الاعلامية الصادرة للمجتمع أو أصحاب العلاقة بالخطط ونتائج العمل والإنجازات والتحديات - عدد متابعي منصات التواصل الاجتماعي - نسبة القرارات التي تم مشاركة المجتمع وأصحاب العلاقة في إعدادها.**

- **الشراكة بين القطاع العام والخاص**

تُعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص عاملاً مهمًا يعزز التنمية المستدامة ويدفع عجلة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم. من خلال هذه الشراكة، يمكن للقطاع الخاص المشاركة في تنفيذ مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة، مما يساعد الحكومة على تخفيف الأعباء المالية وتحقيق كفاءة أعلى في تقديم هذه الخدمات. تُعد هذه الشراكة أيضًا وسيلة فعّالة لتقليل المخاطر المالية التي قد تواجه موازنات الدول، فضلاً عن تعزيز الابتكار وتوفير حلول مستدامة في مجالات متنوعة. ومع ذلك، تواجه هذه الشراكة تحديات، مثل التحديات الإدارية والفنية، وتضارب المصالح بين القطاعين، بالإضافة إلى ضرورة رفع مستوى الوعي الفكري والثقافي بأهمية هذه المبادرات.

ن الشراكة بين القطاع العام والخاص تمثل تعاونًا مهمًا لإنجاز أو تمويل أو تجهيز البنية الأساسية والمرافق العامة، وفقًا للقوانين والأطر التنظيمية المتفق عليها بين الطرفين. تُعد هذه الشراكة آلية فعّالة لتقليل المخاطر المالية وغيرها التي قد تؤثر على موازنة الحكومة وتعيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

تعمل الحكومة على تقليل الإنفاق لخفض العجز في موازنة الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص، الذي يمتلك التمويل والتكنولوجيا المتقدمة والخبرة في إدارة المخاطر وتطبيق معايير الجودة بفعالية. وبالتالي، يتولى القطاع الخاص تصميم وتخطيط وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة، خاصة في ظل انخفاض الإيرادات النفطية التي تعتمد عليها سلطنة عمان بشكل كبير لتمويل قطاعات مثل الصحة والتعليم والنقل والخدمات والزراعة واللوجستيات. كذلك، يساهم القطاع الخاص في تدريب وتوظيف الأيدي العاملة العمانية، ويقدم مبادرات لتعزيز وصقل مهارات المواطنين الموظفين والباحثين عن عمل وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفقًا للعقود المبرمة بين الطرفين. ووفقًا لدراسات البنك الدولي، تسهم هذه الشراكة في تقليل تأخر تنفيذ المشاريع والخدمات العامة التي تقدمها الحكومة بنسبة تتراوح بين 15-20%.

وفيما يتعلق باستعراض الابتكارات في التمويل وقعت مؤسسة التمويل الدولية ثلاث اتفاقيات مهمة في سلطنة عمان خلال اللقاء المشترك لمجموعة البنك الدولي، الذي أقيم بالتعاون مع وزارة المالية العمانية. تهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز سوق التمويل المستدام في البلاد وتمكين القطاع الخاص من تعزيز النمو المستدام من خلال خلق فرص العمل وتنويع النشاط الاقتصادي. تشمل الاتفاقيات ما يلي:

- وقعت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني على 20 اتفاقية تعاون تهدف إلى تنفيذ البنية الأساسية لمشاريع الأحياء السكنية المتكاملة ضمن مبادرة "صروح". تشمل الاتفاقيات تنفيذ شبكات المياه والصرف الصحي، وشبكات توزيع الكهرباء، بالإضافة إلى تطوير البنية الأساسية لخدمات الإنترنت بالتعاون مع عدد من مزودي الخدمات الأساسية. تغطي هذه الاتفاقيات أعمال البنية الأساسية في سبعة مشاريع سكنية متكاملة، مما يعكس حرص وزارة الإسكان والتخطيط العمراني على تحقيق التكامل بين جودة البنية الأساسية وتقديم أحياء متكاملة الخدمات. كما تم الإعلان عن طرح 8 فرص استثمارية جديدة ضمن المبادرة، موزعة على عدة محافظات، مما يوفر نافذة واعدة للمستثمرين الراغبين في تطوير القطاع العقاري. كذلك تم توقيع 46 عقد انتفاع تتجاوز قيمتها 9 ملايين ريال عماني، تغطي مجموعة من القطاعات التنموية الحيوية، مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني. وقد تنوعت العقود الموقعة بين عقود في قطاع الأمن الغذائي والقطاع الصناعي، بالإضافة إلى عقد تجاري لإنشاء أكاديمية رياضية متخصصة.

- اتفاقية مع شركة يونايتد سولار لإنشاء مصنع جديد للبولي سيليكون بقيمة 1.6 مليار دولار في "صحار"، بطاقة إنتاجية مخططة تبلغ 100 ألف طن سنويًا. من المتوقع أن يسهم هذا المشروع في تنويع سلسلة إمداد الطاقة الشمسية العالمية بشكل كبير.

- تمويل مستدام بقيمة 120 مليون دولار لشركة الوطنية للتمويل (NFC)، الرائدة في سلطنة عمان. سيعزز هذا القرض فرص الحصول على التمويل المستدام لعملاء الشركة في قطاعات التجزئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دعم المشاريع في مجالات النقل النظيف والطاقة المتجددة ورفع كفاءة الاستخدام في قطاعي الطاقة والمياه. كما يهدف إلى تعزيز سوق التمويل المستدام في عمان من خلال تطبيق المعايير الدولية وأفضل الممارسات، بما في ذلك المعايير الصارمة للأهلية وأطر الشفافية للرصد والمتابعة والإفصاح. وتمثل هذه الاتفاقيات أول استثمار لمؤسسة التمويل الدولية في القطاع المالي غير المصرفي في سلطنة عمان منذ ما يقرب من عقدين.

- اتفاقية مع صندوق عمان المستقبل لدعم الاستثمارات المستدامة في القطاعات غير النفطية. من خلال هذه الشراكة، ستقوم المؤسسة والصندوق باستكشاف وتنمية العديد من القطاعات الرئيسية، مثل الصناعات الخضراء والطاقة النظيفة والسياحة والخدمات اللوجستية والصناعات الزراعية والرعاية الصحية. ستساهم هذه الشراكة في جهود التنويع الاقتصادي وتعزيز فرص الاستثمار المجدي مع تحقيق نمو شامل ومستدام.

- وقعت مجموعة طلعت مصطفى، الرائدة في التطوير العقاري في الشرق الأوسط، اتفاقية مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني لتطوير مشروعين عقاري وسياحي في مسقط. تبلغ القيمة الاستثمارية الإجمالية للمشروعين نحو 1.5 مليار ريال عماني، مما يوفر حوالي 13 ألف وحدة سكنية وفندقية على مساحة تتجاوز 4.9 مليون متر مربع. المشروع الأول يمتد على مساحة 2.7 مليون متر مربع في مدينة السلطان هيثم، وسيتم تطويره ليصبح مدينة سكنية ذكية متكاملة الخدمات، تضم نماذج متنوعة من الفيلات والشقق، بالإضافة إلى نادٍ اجتماعي ومناطق تجارية. أما المشروع الثاني، الذي يقع في منطقة الشخاخيط الساحلية، فسيكون مشروعًا سياحيًا عالميًا على ساحل بحر عمان، حيث يضم مارينا لليخوت وفندقًا ومناطق فيلات بإطلالات فريدة. كلا المشروعين سيشملان خدمات متكاملة ومساحات خضراء واسعة، حيث تمثل المساحات المفتوحة أكثر من 50% من إجمالي المساحة، مما يسهم في توفير جودة حياة عالية للمقيمين.

- وقعت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، بالتعاون مع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، 11 عقد انتفاع لمشروعات زراعية وحيوانية باستثمارات تتجاوز 1.8 مليون ريال عماني، على مساحة تقدر بـ800 فدان في عدة محافظات. تعكس هذه الخطوة التوجه الاستراتيجي نحو تعزيز منظومة الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. تهدف العقود إلى تمكين المستثمرين من إقامة مشروعات نوعية تعزز الإنتاج المحلي من المحاصيل والمنتجات الحيوانية، ورفع كفاءة استخدام الأراضي الزراعية، وتوظيف التقنيات الحديثة في الإنتاج. تتنوع المشروعات الموقعة لتشمل زراعة الحمضيات، وتربية الدواجن، وتنمية الأعلاف الحيوانية، وزراعة الخضروات في البيوت المحمية، بالإضافة إلى إنتاج وتسويق محصول البصل الذهبي. تسهم هذه العقود في دعم سلاسل الإمداد الغذائي وتوفير فرص اقتصادية واعدة في المناطق المستهدفة، مما يعزز التنوع الاقتصادي في سلطنة عمان.

تتوافق هذه الاتفاقيات مع المحاور الرئيسية لخطة الحكومة المنبثقة عن رؤية عمان 2040 والاستراتيجية العمرانية، التي تركز على تنويع الاقتصاد وتعزيز الابتكار والارتقاء بمستوى التعليم والرعاية الصحية وتعزيز الاستدامة.

2.4.2: تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية

- التكامل بين قطاعات الإسكان والنقل والخدمات

- تعزيز الاستقرار السكني في سلطنة عمان

تسعى وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في سلطنة عمان إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار السكني من خلال تطوير الأحياء السكنية والمخططات المتكاملة. هذا النهج يهدف إلى تقليص قائمة الانتظار للأراضي السكنية ويتماشى مع "رؤية عُمان 2040".

أثبتت مشروعات الأحياء السكنية نجاحها، حيث سجلت نسب مبيعات مرتفعة، مما يعكس الإقبال على هذه الخيارات السكنية المتكاملة. تجمع هذه المشروعات بين البيئة الحضرية الجيدة وجودة الحياة، مما يقلل من العشوائية العمرانية.

المطورون العقاريون المحليون أظهروا كفاءة عالية في تنفيذ هذه المشروعات، مما يعزز دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة. أوصى المطورون بتكامل الجهود مع الحكومة لتوسيع نطاق هذه المشاريع، مع تقديم تسهيلات تمويلية مرنة.

المواقع الاستراتيجية لهذه المشروعات تلعب دورًا رئيسيًا في جذب المواطنين. مشروع حي العزم في ولاية الرستاق حقق نجاحًا كبيرًا ببيع جميع وحداته، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية للمجتمع المحلي.

تتميز الوحدات السكنية بتصاميم حديثة وجاهزية للاستلام الفوري، مما يوفر الوقت والجهد. مع تزايد الطلب، من المتوقع أن يستمر الإقبال من المطورين والمستثمرين.

أكد المطورون على ضرورة توفير خيارات سكنية تلبي احتياجات المواطنين، مع تقديم حلول مبتكرة تجعل الأسعار أكثر تنافسية، مما يتيح فرصة التملك لشريحة أوسع من المجتمع.

تقدم المشروعات السكنية المتكاملة فرصًا واعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يسهل عليها المشاركة والاستثمار. الشركات المحلية أثبتت قدرتها على تنفيذ هذه المشروعات بجودة عالية، مما يعزز تشغيل الأيدي العاملة الوطنية ويزيد القيمة المضافة داخل البلاد.

تتطلب أهمية تطوير نظام التمويل العقاري مرونة أكبر، من خلال تعديل فترات السداد بما يتناسب مع دخول المواطنين، مما يسهل عليهم تملك الوحدات السكنية. كما تم مراجعة آليات تطبيق ضريبة القيمة المضافة لتعزيز القدرة الشرائية.

شهدت مشروعات الأحياء السكنية إقبالًا متزايدًا، حيث سجلت نسب مبيعات مرتفعة، مما يعكس اهتمامًا كبيرًا بها. أسهمت أعمال البنية الأساسية في تعزيز بيئة هذه المشروعات وجعلها أكثر جذبًا للمطورين والمشترين.

تم اعتماد 200 مليون ريال عماني لبرنامج المساعدات السكنية، مما سيساعد حوالي 7500 أسرة خلال ست سنوات. يشمل ذلك مساعدات للأسر المقيمة في المناطق الجبلية والمتضررة من الأنواء المناخية. كما تم إنشاء أكثر من 543 وحدة سكنية بالشراكة مع القطاع الخاص.

تعمل الوزارة على معالجة التحديات واستغلال الفرص لتحقيق الاستدامة المالية، من خلال تطوير استراتيجيات تشمل منظومات متعددة مثل منظومة الاستحقاق وضمان جودة الوحدات. تم تنفيذ 468 وحدة سكنية بتكلفة تقارب 23 مليون ريال عماني، بالإضافة إلى 5884 وحدة ضمن برنامج المساعدات السكنية.

تسعى الوزارة إلى تحسين خدمات الإسكان الاجتماعي وأتمتة الإجراءات لضمان الجودة والشفافية في تقديم المساعدات. تم تخصيص حوالي 70 مليون ريال عماني للأعوام 2022-2023 لمساعدة 2400 أسرة، مع تعزيز هذا المبلغ للأعوام 2024-2025.

وفي هذا الإطار أعلنت جمعية دار العطاء عن إطلاق مشروع "حي العطاء" في ولاية الخابورة بمحافظة شمال الباطنة. وقد بلغت التكلفة الإجمالية للمرحلة الأولى من المشروع مليونًا و600 ألف ريال عُماني، حيث تشمل إنشاء 35 وحدة سكنية نموذجية، بمساحة 272 مترًا مربعًا لكل وحدة. يتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني ومكتب محافظة شمال الباطنة.

يهدف مشروع "حي العطاء" إلى توفير مساكن للأسر المتضررة من الأنواء المناخية، ويتضمن أنظمة للطاقة الشمسية وتكرير المياه، مما يجعله حيًا صديقًا للبيئة ويعكس مفهوم الإسكان المجتمعي المستدام.

صورة (37): حي العطـــاء

في الختام، يُعد مشروع "حي العطاء" تجسيدًا لرؤية جمعية دار العطاء في بناء مجتمع متكامل. فقد سعت الجمعية إلى توفير مساكن تلبي احتياجات الأسر المتضررة، مما يعكس التزامها بتحقيق الاستقرار والأمان. إن المسكن هو الأساس لحياة كريمة، ويعزز من جودة الحياة. هذا المشروع يمثل خطوة هامة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

- **تأمين الثقافة كعنصر أساسي في التخطيط العمراني**

إن الثقافة ليست مجرد نتاج فني أو تراث مادي فقط، بل هي منظومة من القيم والممارسات والسرديات التي تشكّل الذاكرة الجمعية للمجتمع، عندما يُهمَل هذا البُعد في التخطيط العمراني، فإن النتيجة غالبًا ما تكون مدنًا متشابهة في تصميمها ومبانيها، ولكنها فاقدة للروح والهوية. تأمين الثقافة في السياسات الحضرية يعني دمجها في مراحل التخطيط كافة: بدءً من الرؤية الاستراتيجية إلى تصميم المساحات العامة، ومن الحفاظ على التراث الثقافي العمراني إلى دعم الصناعات الإبداعية والمجتمعات المحلية.

تأمين الثقافة كعنصر أساسي في التخطيط العمراني

يعتبر التخطيط العمراني من الأدوات الأساسية التي تسهم في تشكيل معالم المدن وتحديد هويتها وثقافة سكانها، إذ يُشكل تأمين الثقافة كمورد حضري عنصرًا هامًا ومحوريًا في التخطيط العمراني.

مزايا دمج الثقافة في التخطيط العمراني

- **تعزيز الهوية والمواطنة**

تساعد الثقافة على ترسيخ الإحساس بالانتماء والهوية، مما يعزز من التماسك الاجتماعي ويقلل من الاغتراب الحضري.

- **إحياء التراث واستدامته**

بتفعيل البعد الثقافي، يمكن إعادة توظيف المباني التاريخية وتفعيلها ضمن منظومة الحياة الحضرية، بدلاً من إزالتها أو إقصائها، كالدور الذي يقوم به أبناء ولاية نزوى في إحياء الحارات القديمة كحارة العقر التي أصبحت مزارًا محليًا.

- **تحفيز الاقتصاد**

خلق فرص عمل وتدعم ريادة الأعمال في مجالات مثل الفنون، التصميم، الحرف اليدوية، والسياحة الثقافية.

دور الثقافة في تحقيق الهوية والانتماء

يساهم التخطيط العمراني الذي يراعي العناصر الثقافية في تعزيز الهوية الجماعية للأفراد، حيث يشعر المواطنون بالفخر بمدينتهم وبتراثهم الثقافي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التواصل الاجتماعي، وتعزيز العلاقات بين الأفراد والمجتمع.

الموروث الثقافي في التخطيط الحضاري

يُعد الموروث الثقافي واحدًا من العناصر الأساسية التي تسهم في تشكيل هوية المدينة، حيث يجسد القيم والتقاليد التي تشكل جانبًا من تاريخ المجتمع، إن دمج هذا الموروث الثقافي في التخطيط الحضاري يعزز من الانتماء والمواطنة، ويخلق بيئة حضرية تعكس تجارب الأسلاف.

- استراتيجيات تعزيز الثقافة في التخطيط العمراني:

يتحقق التأمين الثقافي كمكون رئيسي في التخطيط العمراني من خلال تطبيق بعض الاستراتيجيات الفعّالة، مثل:

1. **التعاون مع المجتمع المحلي:** مشاركة المجتمع في عملية التخطيط والاستماع إلى آرائهم حول كيفية دمج الثقافة في المشاريع العمرانية، يمكن أن تساعد هذه المشاركة في تحديد النواحي الثقافية المهمة التي يجب الحفاظ عليها.
2. **تدريب المهنيين:** توفير دورات تدريبية للعاملين في مجال التخطيط العمراني حول أهمية الثقافة والموروث الثقافي، التأكد من أن المصممين والمعماريين يفهمون تأثير تكامل الثقافة في مشاريعهم.
3. **تطوير المساحات العامة:** تصميم مساحات عامة تعكس الثقافة المحلية، مثل المنتزهات والمرافق العامة التي تحتفي بالتراث، هذه المساحات يمكن أن تكون نقاط جذب تعزز من الروابط الاجتماعية.
4. **الترويج للثقافة:** تنظيم فعاليات ومهرجانات ثقافية لإثراء الوعي الثقافي وتعزيز الاندماج الاجتماعي، هذه الفعاليات تساهم في تقوية الروابط بين الأجيال المختلفة في المجتمع.

- ومن أهم المشاريع المرتبطة بالموروث الثقافي:

حارة العقر:

من أقدم الحارات في نزوى وتقع قرب قلعة نزوى وسوقها التاريخي، تحتوي على بيوت طينية وسكك وأبراج أثرية وأفلاج قديمة وكانت مركزًا علميًا وتجاريًا في تاريخ عمان.

- **المشاريع القائمة والجارية في حارة العقر:**

1. **ترميم البيوت القديمة.**
2. **ترميم عدد من البيوت الطينية وإعادة تأهيلها للسكن أو الاستخدام السياحي.**
3. **الحفاظ على العناصر المعمارية مثل الأبواب والنوافذ والسقوف الخشبية التقليدية.**
4. **مشروع النزل التراثية (نزل إحياء أحد مشاريع بوارق نزوى الدولية للاستثمار) وهو تحويل بعض البيوت إلى نزل تراثية لاستقبال الزوار لتجربة الإقامة في الحارات القديمة.**
5. **تأهيل الممرات والأزقة من خلال رصف الأزقة بالحجارة التقليدية، وتركيب الإضاءة الليلية بأسلوب يحافظ على الطابع التراثي، وتحسين مداخل الحارة وربطها بمواقف السيارات المجاورة.**
6. **إحياء السوق الشعبي والحرف التقليدية**
7. **الحفاظ على نظام الأفلاج من خلال صيانة وتنظيف فلج دارس الذي يمر قرب الحارة واستثماره سياحيًا كمسار مائي.**

- **المشاريع القائمة والجارية في الجبل الأخضر:**

1. **مشاريع النزل البيئية والتراثية**
2. **إنشاء نزل بيئية تستخدم المواد المحلية وتحافظ على الهوية المعمارية.**
3. **مشاريع مثل أنانتارا والجبل الأخضر أليلا تعزز السياحة المستدامة.**
4. **مسارات سياحية ثقافية: إنشاء مسارات المشي لمسافات طويلة بين القرى الجبلية (مسار سيق، مسار وادي بني حبيب).**
5. **مشاريع الفعاليات والبرامج الثقافية (تنظيم مهرجان الورد السنوي في موسم تفتح الورد، تنظيم برامج تجربة قطف الرمان والورد ومشاركة الزوار في التقطير، وإقامة ورش حرف تقليدية نسيج، سعفيات في القرى الجبلية).**
6. **تنظيم جولات ثقافية للتعريف بالزراعة التقليدية (الرمان، الورد، الجوز) وطريقة الري بالأفلاج.**
7. **إنشاء أسواق صغيرة لبيع المنتجات المحلية مثل ماء الورد، العسل، الأعشاب الطبية.**
8. **توفير جولات مصحوبة بمرشدين محليين للتعرف على تاريخ القرى والعادات.**

- **المشاريع القائمة والجارية في بركة الموز:**

1. **مشاريع النزل التراثية ترميم بعض البيوت القديمة وتحويلها إلى نزل سياحية تراثية لاستقبال الزوار وتجربة الإقامة العمانية التقليدية.**
2. **مشروع تأهيل فلج الخطمين، صيانة وتنظيف الفلج كمورد مائي وتراث عالمي، وتطوير مسار سياحي بمحاذاة الفلج مع لوحات تعريفية عن تاريخ الفلج وأهميته.**
3. **ترميم وصيانة الحارات القديمة، مشروع ترميم حارة السيباني وإعادة تأهيل الأزقة والممرات الحجرية، صيانة الأبراج الدفاعية والأبواب الخشبية التاريخية.**

- المشاريع القائمة والجارية في مسندم:

1. تطوير الواجهة البحرية في خصب مع ممشى وساحات عامة.
2. إنشاء مرافئ سياحية لرحلات القوارب لاستكشاف الأخوار والدلافين.
3. تطوير مواقع التخييم البيئي على الشواطئ وفي المناطق الجبلية.
4. السياحة البيئية والمغامرات: تنظيم رحلات القوارب في خور نجد وخور شم لمشاهدة الدلافين والتجديف والغطس.
5. مسارات للمشي الجبلي وتسلق الصخور في الجبال المطلة على البحر.
6. دعم السياحة البيئية في الجزر الصغيرة.
7. مركز زوار دبا هو مشروع قيد التنفيذ في ولاية دبا بمحافظة مسندم في سلطنة عمان، يهدف المركز إلى عرض القطع الأثرية المكتشفة في موقع دبا الأثري، والذي يعد من أهم المواقع الأثرية في سلطنة عمان، سيضم المركز متحفًا تفاعليًا يعرض تاريخ المنطقة وثقافتها.

- المشاريع والمواقع الثقافية والسياحية في مسقط:

1. قلعة الجلالي: حصن بحري بناه البرتغاليون، يستخدم في المناسبات الرسمية.
2. قلعة الميراني: تقع على البحر مقابل الجلالي، وتعود للفترة البرتغالية.
3. سور مسقط وأبراج المراقبة: يحيط بالمدينة القديمة، يضم عدة أبراج تاريخية.
4. متحف بيت الزبير: يعرض المقتنيات التراثية العمانية والأسلحة التقليدية، متحف بيت البرندة: يعرض تاريخ مسقط الجيولوجي والثقافي، المتحف الوطني العماني: يعرض التاريخ العماني من عصور ما قبل التاريخ حتى العصر الحديث.
5. سوق مطرح: أقدم الأسواق التقليدية، مشهور ببيع الفضيات والعطور والمنتجات العمانية.
6. جامع السلطان قابوس الأكبر: معلم معماري إسلامي بارز مفتوح للزوار.
7. شاطئ القرم: مناسب للمشي والسباحة، شاطئ يتي: من المواقع الهادئة خارج المدينة، شاطئ السيفة: مناسب للتخييم والرحلات العائلية، كورنيش مطرح: ممشى مطل على البحر مع إطلالات خلابة.
8. ميناء السلطان قابوس (مطرح): تنطلق منه الرحلات البحرية لمشاهدة الدلافين والغروب.
9. مسار المشي في مطرح ومسقط القديمة: لاستكشاف البيوت القديمة والأسواق والقلاع، زيارات للقرى القريبة من مسقط مثل قريتي يتي والسيفة للتعرف على نمط الحياة التقليدي.
10. عدد من الفنادق الراقية كفندق قصر البستان وفندق سانت ريجيس.

في الختام، يمكن القول إن تأمين الثقافة كمورد حضري في التخطيط العمراني ليس فقط واجبًا، بل هو استثمار في الهوية الاجتماعية والتاريخية للمدن، يتطلب ذلك تفاعل جميع الأطراف المعنية، من حكومات، ومجتمعات محلية ومؤسسات تعليمية ومهنية، من خلال العمل الجاد والمتعاون، يمكن تحقيق مدن تعكس التراث الثقافي وتعزز من روح الهوية والانتماء.

- **التجديد الحضري**

يعتبر التجديد الحضري في سلطنة عمان عنصرًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة الحياة. تساهم هذه العمليات في تعزيز الهوية الثقافية للمدن، وتجديد البيئة العمرانية بما يتماشى مع الرؤية المستقبلية، وبشكل عام فيعرّف التجديد الحضري بالتجديد الحضري يشير إلى عملية إحياء وتحسين المناطق الحضرية التي شهدت تراجعًا أو تدهورًا. تشمل هذه العملية مجموعة من التدخلات التي تهدف إلى تعزيز الجوانب المادية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في حي أو مدينة معينة. غالبًا ما تتضمن مبادرات التجديد الحضري تجديد المباني والبنية التحتية، وإنشاء المساحات الخضراء، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين الخدمات الاجتماعية. الهدف هو تحفيز الاستثمار، وجذب السكان والشركات، وخلق بيئة حضرية أكثر حيوية واستدامة، إن رؤية التجديد الحضري في وزارة الإسكان والتخطيط العمراني تهدف إلى تحويل المناطق الحضرية المتدهورة أو المهملة إلى مجتمعات مزدهرة ومستدامة وشاملة. تشمل هذه الرؤية إحياء البنية التحتية، وتحسين ظروف المعيشة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وزيادة الاستدامة البيئية. يهدف التجديد الحضري إلى خلق مدن نابضة بالحياة وقادرة على التكيف، حيث يمكن للناس أن يعيشوا ويعملوا ويزدهروا، مع الحفاظ على التراث الثقافي وهوية المجتمع. يسعى إلى تحقيق توازن بين التقدم الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والعناية بالبيئة، مع التركيز على تحسين جودة الحياة لجميع السكان. أما بالنسبة لرسالة التجديد الحضري فتتمثل في تنفيذ تدخلات استراتيجية تهدف إلى إحياء المناطق الحضرية لتحسين جودة الحياة العامة واستدامتها. يتضمن ذلك التعاون مع الأطراف المعنية، بما في ذلك الوكالات الحكومية، والمجتمعات المحلية، والشركات، والمنظمات غير الربحية، لتحديد ومعالجة التحديات الرئيسية مثل المباني القديمة والمتهالكة، وهجرة السكان، وعدم كفاية البنية التحتية، والإقصاء الاجتماعي، وتدهور البيئة. تشمل المهمة تنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع تعزز التنمية الاقتصادية، والشمول الاجتماعي، والحفاظ على البيئة، والحفاظ على الثقافة. يسعى التجديد الحضري إلى خلق مدن نابضة بالحياة، وقادرة على التكيف، وعادلة، توفر فرصًا لجميع السكان للازدهار والمساهمة في رفاهية مجتمعاتهم.

- أهداف التجديد الحضري في سلطنة عمان

1. **تحسين البنية التحتية: ترقية وتحديث البنية التحتية الحضرية لتعزيز قابلية العيش والوصول في المناطق الحضرية.**
2. **الحفاظ على التراث الثقافي: حماية والحفاظ على التراث الثقافي الغني لعمان من خلال استعادة المباني التاريخية والمعالم.**
3. **تعزيز التنمية الاقتصادية: تحفيز النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات، وتعزيز ريادة الأعمال، وخلق فرص العمل في المناطق الحضرية.**
4. **تعزيز الشمول الاجتماعي: تعزيز التماسك الاجتماعي والشمولية من خلال توفير السكن الميسور، والمساحات المجتمعية، والخدمات الاجتماعية لجميع السكان.**
5. **التوسع الحضري المستدام: تعزيز ممارسات التنمية المستدامة للتخفيف من التأثيرات البيئية، مثل تعزيز المساحات الخضراء، وكفاءة الطاقة، وإدارة النفايات.**
6. **إحياء المساحات الحضرية: إحياء المناطق المهملة أو غير المستغلة لإنشاء مساحات حضرية نابضة بالحياة وجذابة للسكان والزوار على حد سواء.**
7. **تحسين جودة الحياة: تعزيز جودة الحياة العامة للسكان من خلال معالجة القضايا مثل الازدحام المروري، والتلوث، ونقص المرافق العامة.**
8. **تشجيع التنمية المختلطة الاستخدام: تعزيز التنمية المختلطة الاستخدام لإنشاء بيئات حضرية ديناميكية تجمع بين المساحات السكنية والتجارية والترفيهية.**
9. **تمكين المجتمعات المحلية: إشراك المجتمعات المحلية في عملية التجديد الحضري لضمان أن تُسمع أصواتهم وتلبية احتياجاتهم.**
10. **تعزيز الابتكار والإبداع: دعم الابتكار والإبداع في التصميم والتخطيط الحضري لإنشاء مناظر حضرية فريدة ومميزة تعكس هوية عمان وطموحاتها.**

وقد عملت وزارة الاسكان والتخطيط العمراني على تجديد عدة مناطق في السلطنة بداية من 2023 باختيار 4 مواقع وهي (أصيلة - والثرمد - وبدبد - وبدية) ثم في 2025 تم اختيار 5 مواقع أخرى وهي (الحمراء - ودبا - ومرباط - والصعراني - ونخل) وفي 2025 تعمل الوزارة على تحديد موقعين والعمل عليها وهي (سمائل - ووادي عدي) وهناك أيضًا مواقع أخرى مرتبطة بالمحافظات وهي (الخوض - والشريجة - والظاهرة - ومضيرب).

- نموذج على التجديد الحضري في سلطنة عُمان (منطقة أصيلة)

تقع أصيلة في ولاية جعلان بني بو علي في محافظة الشرقية الجنوبية. تركز الاستراتيجية على قطاعات مثل الزراعة وتربية الأسماك، وتعزيز الرياضات المائية، وتطوير المناطق الحضرية المعرضة للفيضانات، وإعادة هيكلة المستوطنات غير الرسمية، وإحياء الأحياء القديمة، وتعزيز المرافق العامة لتحقيق بيئة قادرة على التكيف مع المناخ وصديقة للمشاة. تعتبر منطقة أصيلة حي معزول يقع على الساحل في عمان، ويتميز بتكوين حضري عشوائي وغير منظم. يطل الحي على الشاطئ، مما يمنحه موقعًا خلابًا، إلا أن تخطيطه الحالي يفتقر إلى التماسك والتنظيم. على الرغم من موقعه الجميل، أدت التنمية العشوائية في الحي إلى عدم كفاءة وتحديات في البنية التحتية والخدمات العامة. ومع ذلك، من خلال التخطيط الاستراتيجي وتدخلات التنمية، تمتلك أصيلة القدرة على التحول إلى مجتمع نابض بالحياة ومتناسق يستفيد بالكامل من محيطه الطبيعي الرائع، بينما يوفر للسكان بيئة حضرية مصممة بشكل جيد وفعالة. تمتلك منطقة أصيلة القدرة على التحول إلى مجتمع نابض بالحياة يستفيد من جمالها الطبيعي، بينما تعمل كحلقة وصل حيوية بين سور والأشخرة. علاوة على ذلك، تمتلك مساحات واسعة محيطة بها متاحة للتطوير والتعبئة. يتاح بذلك فرصة لتخطيط وتصميم البنية التحتية الجديدة والمرافق العامة والمساحات المجتمعية بعناية، مما يعالج التحديات الحالية ويعزز قابلية العيش والوظائف في الحي. من خلال التصميم الحضري المدروس والتطوير الاستراتيجي، يمكن تحويل هذه المساحات إلى مراكز نابضة تضيف إلى سحر أصيلة الساحلي وتلبي احتياجات السكان والزوار على حد سواء.

صورة (38): منطقة أصيلـة

- تحليل المنطقة

نقاط القوة:

S

1. **الموقع الساحلي: يوفر موقع أصيلة على طول الساحل مناظر خلابة والوصول إلى الشواطئ، مما يجذب السكان والسياح على حد سواء.**
2. **الطقس المعتدل: يعزز المناخ المعتدل على مدار الفصول من قابلية العيش في أصيلة، مما يجعلها جذابة للعيش على مدار السنة.**
3. **القرب من المعالم السياحية: قربها من المعالم السياحية يزيد من قيمة العقارات والعائدات المحتملة من الإيجارات، مما يوفر فرصًا للسكان للاستمتاع بتجارب ترفيهية وثقافية.**

نقاط الضعف:

W

1. **نقص الأنشطة التجارية والمساحات العامة: تعاني أصيلة من نقص في المنشآت التجارية والمرافق العامة، مما يحد من فرص التفاعل الاجتماعي والمشاركة المجتمعية.**
2. **نقص البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية في المنطقة غير كافية، مما يؤدي إلى تحديات في النقل والخدمات العامة.**
3. **الضعف أمام تغير المناخ: تتعرض أصيلة لتغيرات مناخية مفاجئة وتآكل السواحل، مما يشكل مخاطر على البنية التحتية والممتلكات.**

الفرص:

1. **الاستثمار التجاري: هناك إمكانية للتطوير التجاري في أصيلة، مما يمكن أن يعزز اقتصاد المنطقة ويوفر الخدمات الضرورية للسكان.**
2. **تجديد الواجهات: يمكن أن يؤثر إحياء الواجهات التجارية والسكنية بشكل إيجابي على الجاذبية الجمالية لأصيلة ويجذب المزيد من الزوار والمستثمرين.**
3. **أنشطة موسم الشتاء: يمكن أن يعزز تنظيم الفعاليات البحرية والرياضية خلال موسم الشتاء السياحة وينشط النشاط الاقتصادي.**

التهديدات:

1. **المخاطر الناجمة عن المناخ: تواجه أصيلة تهديد التآكل وغيرها من المخاطر المرتبطة بالمناخ، مما قد يؤثر على قيم الممتلكات والبنية التحتية.**
2. **نقص الحفاظ على الشواطئ: دون اتخاذ تدابير مناسبة، قد تستمر شواطئ أصيلة في التآكل، مما يقلل من جاذبيتها وقيمتها الترفيهية.**

بشكل عام، تمتلك أصيلة إمكانيات كبيرة للنمو والتطوير، ولكن يجب عليها معالجة نقاط ضعفها والتخفيف من التهديدات لتحقيق إمكاناتها الكاملة كمجتمع ساحلي نابض بالحياة.

وعليه فقد تم تحديد عدة حلول لمعالجة نقاط الضعف في المنطقة، كما يلي:

- **أولاً: كاسرات الأمواج**

لمواجهة التحديات الناتجة عن الأعاصير والفيضانات وظروف الطقس السيئة بسبب موقع أصيلة الساحلي، يتم اقتراح حل شامل يتضمن تركيب ثلاثة حواجز أمواج، حيث يخدم كل حاجز غرضًا محددًا:

1. **الحاجز الجنوبي: يعد الأطول ويعمل كحاجز لحماية الحي من تأثير الأمواج القاسية والرياح العاتية، خاصة من الاتجاهات الشرقية والجنوبية الشرقية. يهدف هذا الحاجز إلى منع ارتطام الأمواج من الجانب الشرقي، مما يحمي الساحل ويصون الممتلكات والأرواح من قوى الطبيعة المدمرة.**
2. **الحاجز الأوسط: يخفف من تأثير الأمواج الشديدة القادمة من الشمال والشمال الشرقي، ويحتوي على مسار ممتد للمشاة متصل بشبكة المشاة في أصيلة. هذا المسار متاح للسياح والسكان، مما يوفر ميزة إضافية ويعزز السلامة. وتحيط بمسار المشاة منطقة عازلة مصنوعة من صخور كبيرة مصممة لامتصاص وتفريق طاقة الأمواج القادمة.**
3. **الحاجز الشمالي الأصغر: مصنوع من حواجز خرسانية مخصصة خصيصًا للصيادين، لتلبية احتياجاتهم وضمان سلامتهم خلال الظروف الجوية السيئة.**

تهدف هذه المقاربة المتكاملة إلى حماية مجتمع أصيلة وتعزيز الوصول والقدرة على التحمل والاستدامة على طول الساحل. عكست هذه التدابير جهود التخطيط والهندسة الاستباقية التي تهدف إلى تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وضمان الاستدامة ورفاهية سكان أصيلة على المدى الطويل.

صورة (39): كاسرات الأمواج في منطقة أصيلـة

• ثانيًا: منتزه الشاطئ

يعمل منتزه الشاطئ ليس فقط كمنطقة ترفيهية للحي، بل أيضًا كأصل قيم للمدرسة المجاورة والمجتمع الأوسع. موقعه الاستراتيجي عند مدخل الموقع يجعله وجهة جذابة ومعلمًا بارزًا، مما يترك انطباعًا دائمًا على الزوار. لمواجهة تحدي دمج قطعة سكنية موجودة ضمن حدود المنتزه، تم وضع حل مبتكر. تم إعادة تخصيص الأرض السكنية كمساحة تجارية، مع التركيز على إنشاء مرفق سوق للأسماك، بالإضافة إلى مشاريع تجارية أخرى. علاوة على ذلك، سيتولى المقيم مسؤولية توفير مرافق الخدمة العامة الأساسية مثل دورات المياه، مما يساهم في تعزيز المنتزه بشكل عام. تساعد هذه المقاربة التعاونية على تحفيز التجارة في الحي، كما تضيف خدمة قيمة للمنتزه، مما يعزز جاذبيته ووظيفته. نظرًا للموقع الساحلي وظروف التربة المالحة، تم أخذ الاعتبار بعناية عند اختيار الأشجار والنباتات المناسبة للمنتزه. تم اختيار أنواع مثل "الشريش الكويتي"، و"البونسيا"، و"النرجيلة"، و"البيدهم"، بالإضافة إلى أشجار الصبار، نظرًا لقدرتها على الازدهار في مثل هذه البيئات. يضمن ذلك أن يبقى المنتزه خصبًا وحيويًا، مما يخلق مساحة خضراء جذابة ومستدامة يمكن للسكان والزوار الاستمتاع بها. يعمل منتزه الشاطئ ليس فقط كمنطقة ترفيهية للحي، بل أيضًا كأصل قيم للمدرسة المجاورة والمجتمع الأوسع. سيتم إعادة تخصيص قطعة سكنية موجودة داخل موقع المنتزه كقطعة تجارية، مع السماح بإنشاء طابقين. يمكن أن يضم هذا الموقع التجاري مطعمًا للمأكولات البحرية، مما يعزز تجربة زوار المنتزه بشكل عام، ويتيح تكاملًا سلسًا مع الأرصفة الحضرية ومسارات الجري وركوب الدراجات المحيطة.

صورة (40): منتزه الشاطئ في منطقة أصيلة

• ثالثًا: منتزه البحيرات

يقترح المشروع تحويل منطقة منخفضة طبيعية في أصيلة إلى بحيرة خلابة، تقدم مساحات ترفيهية ومجتمعية. تهدف هذه المبادرة إلى استغلال المنظر الفريد من خلال إنشاء حدود لاحتجاز المياه، مما يتيح أنشطة مثل التجديف للأطفال وغيرها من الترفيه المائي. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الخطة مرافق مثل مناطق الجلوس، والأكشاك، والمساحات التجارية لتعزيز تجربة الزوار. يركز المشروع على إمكانية الوصول، والاستدامة، والاندماج مع الثقافة المحلية، بهدف خلق بيئة نابضة بالحياة.

صورة (41): منتزه البحيرات في منطقة أصيلة

• رابعًا: منطقة الرياضات والترفيه السياحي

تسعى منطقة الرياضات والترفيه السياحي إلى أن تصبح نقطة جذب نابضة بالحياة لعشاق الرياضة والباحثين عن الترفيه من جميع الأعمار، بعيدًا عن المناطق السكنية الهادئة. تم تصور هذه المنطقة كخبرة غامرة، حيث ستقدم مجموعة من الأنشطة الرياضية المثيرة على الشاطئ، بما في ذلك التزلج على الماء، وملاعب البادل والتنس الخارجية، والباراسيلينج، وركوب القوارب. يتداخل هذا التصميم بشكل سلس مع الممرات الحضرية، حيث تتناغم العناصر الطبيعية الديناميكية مع البنية التحتية الحضرية، مما يخلق أجواءً تدعو الزوار للتوقف، والتواصل، والاستمتاع بجمال أصيلة الساحلي الفريد.

صورة (42): منطقة الرياضات والترفيه السياحي في منطقة أصيلـة

• تطوير المنطقة التجارية

تمثل المرحلة الأولى من تطوير المنطقة التجارية خطوة محورية في المشهد الاقتصادي والتجاري للمنطقة، بينما تحفز أيضًا فرص الاستثمار. تركز هذه المرحلة الأولية على تعزيز البنية التحتية الحالية من خلال تحويل الشريط بالكامل إلى مباني تجارية ذات طابقين، موضوعة بشكل استراتيجي لتكون مركزًا حيويًا يخدم السكان والسياح على حد سواء.

تقع هذه المساحة على أراضٍ خالية حاليًا، مما يوفر فرصة لإعادة تنظيم واستخدام المباني المتناثرة والقطع غير المنظمة بشكل أفضل. ضمن المرحلتين 1 و3 على طول الشاطئ، توجد عدة قطع أرضية متناثرة بأحجام واتجاهات وخطوط بناء غير منتظمة. سيتم تعويض هذه الأراضي بأراضٍ تجارية في المرحلة الأولى حيث سيتم تقسيم القطع إلى 300 متر مربع لكل منها، وسيتم تخصيص عدد من القطع لمالكي الأراضي المعوضة بناءً على الحجم الأصلي لقطعهم. ستسمح هذه القطع بالاستخدام التجاري، مما يتيح بناء مباني بطابقين. من خلال التنسيق الدقيق وتعديل قطع الأراضي إلى الإحداثيات المحددة، يهدف المشروع إلى تحقيق تصميم حضري ومعماري متكامل يتناغم مع البيئة المحيطة. ستحتوي كل منشأة تجارية على منطقة جلوس خارجية، مما يوفر للزوار تجربة مميزة تطل على الشاطئ الخلاب. وللتخفيف من تأثير أشعة الشمس المباشرة، سيتم استخدام الأقمشة القابلة للتمدد كعناصر للظل، مما يضمن راحة الزوار طوال اليوم. كما تسلط الضوء على دمج مواد الواجهة المصممة لتحمل ظروف الطقس الساحلي. إن استخدام قوام الحجر كغطاء لا يضيف فقط جاذبية جمالية، بل يؤدي أيضًا وظيفة عملية من خلال تقليل مخاطر التآكل المرتبطة بالمواد الطلاء التقليدية. تضمن هذه المقاربة المدروسة طول العمر والمتانة، مما يحمي سلامة التطوير ضد العناصر الطبيعية. يتم تظليل الممرات ومساحات الجلوس الخارجية من خلال هياكل الأقمشة القابلة للتمدد المعلقة على الواجهة الأمامية للمباني التجارية. أما بالنسبة لطلاء الواجهات الأمامية للمباني التجارية فيجب أن يكون ضمن قيود لوحة ألوان محددة حيث تتضمن ثلاثة درجات من الأبيض المخملي والكريم الفاتح والبني المترب لخلق راحة بصرية وتناغم مع المشهد الحضري الحالي والموضوع العام للمنطقة.

صورة (43): تطوير المنطقة التجارية في منطقة أصيلـة

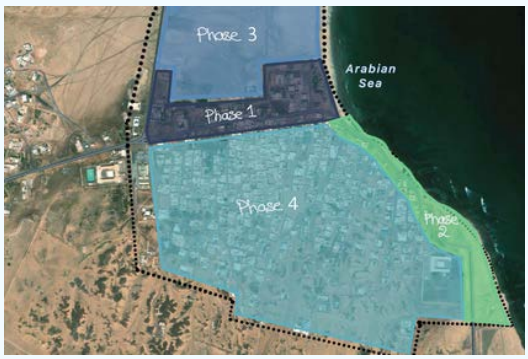

يجب أن تكون دهانات السطح مصممة بخصائص مرنة واحتواء على حماية من الأشعة فوق البنفسجية، مما يمنع حدوث تشققات دقيقة ويقدم حماية ضد الماء، مما يجعل المباني تبدو جميلة ومحمية بالكامل. سيتم تصنيف واجهات المتاجر إلى ثلاث وظائف رئيسية، كل منها يحمل رمز لون خاص به: المقاهي والمطاعم، الأعمال التجارية، والمرافق الصناعية. سيتم تخصيص رمز لون محدد لكل وظيفة من هذه الوظائف. يجب أن تكون الأعلام بارتفاع 3.2 متر عن مستوى الأرض، وارتفاع 750 ملليمتر، وطول 4000 ملليمتر، مع مرونة تعتمد على عرض المتجر. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعرض جميع الأعلام رقم تسلسلي للمتجر، وحجم شعار موحد.

- **تطوير المنطقة السكنية**

من منظور أوسع، تم تنظيم مراحل تطوير أصيلة بناءً على تحليل شامل للمفهوم الحضري. تركز المرحلة الأولى على تعزيز المنطقة التجارية لتحفيز الاستثمار الاقتصادي وزيادة الكثافة الحضرية. بعد ذلك، يتم توجيه الاهتمام نحو تحسين الشاطئ والحدائق المجاورة لتعزيز جودة حياة السكان. تليها جهود لإنشاء منطقة رياضية وترفيهية صديقة للسياح لجذب الزوار دون إزعاج السكان المجاورين. أخيرًا، تركز مرحلة التدخل السكني على تحسين الواجهات وإدخال ممرات للمشاة لتعزيز التواصل المجتمعي والجاذبية الجمالية. يرتكز التحول في الحي على تحويل المسارات الترابية الحالية إلى طرق وممرات للمشاة. ومع ذلك، فإن جوهر هذا الجهد يكمن في تعزيز الترابط وتقوية الروابط بين الجيران، بالإضافة إلى إثراء نمط الحياة المجتمعي القائم. لتحقيق ذلك، تم اتخاذ قرار محوري بإدخال ممر مشاة واسع ومظلل. يعمل هذا الممر كقلب المنطقة، رابطًا بسلاسة بين حديقة الشاطئ والحديقة الداخلية للحي من خلال مسار ممتد واحد. فمن خلال الربط بين جميع أجزاء الحي، يتم توفير مساحة موحدة للسكان تشجع على زيادة النشاط، وتعزز المشي، وتدعم نمط حياة صحي. علاوة على ذلك، يعزز إدخال هذا الممر الوصول إلى المنازل، مما يسهل الحركة والتفاعل بين أفراد المجتمع. في جوهره، يتجاوز هذا المبادرة مجرد تطوير البنية التحتية؛ حيث يمثل التزامًا برعاية مجتمع نابض ومترابط يمكن فيه للسكان الازدهار جسديًا واجتماعيًا. أما بالنسبة للمواد المستخدمة في الواجهة، فيجب أن تكون إما دهانات خارجية مختارة لخصائصها المرنة وحمايتها من الأشعة فوق البنفسجية، مما يمنع التشققات الدقيقة ويوفر الحماية من الماء للحفاظ على جمال المباني وسلامتها الهيكلية، أو استخدام الحجر كغطاء لتجنب التآكل الناتج عن المناخ الساحلي.

صورة (43): تطوير المنطقة السكنية في منطقة أصيلـة

2.4.3 حشد الموارد المالية للتنمية الحضرية المستدامة

- **المشاركة في المحافل العالمية لجذب الاستثمار**

شاركت سلطنة عمان، ممثلة بوزارة الإسكان والتخطيط العمراني، في مهرجان العمران العالمي "ميبيم 2025" الذي عُقد في مدينة كان الفرنسية من 11 إلى 14 مارس. كان هذا الحدث الأبرز في مجال العقارات والتخطيط الحضري، حيث استقطب أكثر من 20 ألف مشارك من 90 دولة، بما في ذلك مستثمرين ومطورين عقاريين ومخططين حضريين، مما جعله منصة استراتيجية لتبادل الخبرات وعقد الشراكات العالمية. ركز المعرض هذا العام على "تشكيل مدن مستدامة"، وهو ما يتماشى مع رؤية عمان 2040 التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة ودمج الحلول الذكية في البنية التحتية. مثل جناح سلطنة عمان فرصة لعرض أبرز المشروعات التنموية الكبرى، مثل مشروع الخوير داون تاون، ومشروع مدينة صلالة المستقبلية، ومشروع واجهة عمان الجبلية، ومشروع مدينة السلطان هيثم، ومشروع مدينة الثريا، مما يعكس رؤية السلطنة في تطوير بيئات حضرية متكاملة. هدفت سلطنة عمان من خلال مشاركتها إلى تعزيز تنافسيتها العالمية عبر الترويج لمناخ الاستثمار العقاري وإبراز الفرص النوعية التي تقدمها للمستثمرين الدوليين. كما سعت لاستقطاب الاستثمارات النوعية من خلال تقديم مشروعات كبرى تدعم نمو القطاع العقاري وفق رؤية عمان 2040. تضمنت المشاركة مجموعة من الجلسات النقاشية، من أبرزها جلسة معالي الدكتور خلفان الشعيلي، وزير الإسكان والتخطيط العمراني، بعنوان "أثر التغيرات الديموغرافية طويلة الأجل على خلق مدن قابلة للعيش ومستدامة". كما أُقيمت تسع جلسات حوارية في جناح سلطنة عمان، تناولت موضوعات تتعلق بالمشروعات المستقبلية والاستراتيجيات الاستثمارية. وفي إنجاز جديد، تأهل مشروع مدينة السلطان هيثم إلى المرحلة النهائية من جوائز "ميبيم 2025"، حيث تم اختياره ضمن أفضل أربعة مشروعات عالمية. تُعتبر هذه الجائزة من بين الأهم في قطاع العقارات، إذ تُكرّم المشروعات المبتكرة في التطوير الحضري والاستدامة، وتم تقييمها وفقًا لمعايير تشمل الابتكار والتصميم والأثر البيئي.

- **مشاركة سلطنة عُمان معرض «التجارة والصناعة» بالجزائر**

اختتمت سلطنة عُمان مشاركتها كضيف شرف في الدورة الـ56 لمعرض الجزائر الدولي، الذي أقيم من 23 يونيو. ترأس الوفد العُماني وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وضم ممثلين عن الجهات الحكومية والخاصة. تضمنت المشاركة جناحًا يضم 60 شركة ومؤسسة تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، بالإضافة إلى عدد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين. على هامش المعرض، تم تنظيم منتدى رجال الأعمال العُماني الجزائري، حيث تم مناقشة فرص الاستثمار في القطاعات اللوجستية والصناعية والتطوير العقاري. كما أُقيمت لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال العمانيين ونظرائهم الجزائريين. أتيح لجناح سلطنة عُمان للزوار فرصة التعرف على الصناعة العُمانية والتراث والحرف التقليدية والمقومات الاستثمارية والسياحية. وقد تمكنت بعض الشركات المشاركة من توقيع عقود تصديرية لمنتجاتها إلى الجزائر، بينما دخلت أخرى في مرحلة التفاوض مع رجال أعمال جزائريين لإقامة مشروعات وشراكات تجارية. ساهم الفريق التشغيلي في إنجاح مشاركة سلطنة عُمان من خلال تنظيم الفعاليات التي تهدف إلى تعزيز الاستثمارات والشراكات في مجالات مثل اللوجستية والصناعات التحويلية. أبدى رواد الأعمال والزوار إعجابهم بالجودة والأسعار التنافسية للمنتجات العُمانية. كما شاركت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" بهدف تعريف رجال الأعمال الجزائريين بالمدن الصناعية والحوافز المقدمة للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تم العمل على دعم المنتجات العمانية في المعارض الخارجية، مع التركيز على تسهيل إجراءات النقل والتصدير.

- **مشاركة غرفة تجارة وصناعة عُمان في المؤتمر البحري العربي اليوناني**

شاركت غرفة تجارة وصناعة عُمان في أعمال المؤتمر البحري العربي اليوناني الثاني، الذي نظمته الغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية في العاصمة اليونانية أثينا، تحت شعار "التعاون بين جيرة البحر". شهد المؤتمر مشاركة عدد من ممثلي الغرف التجارية وأصحاب الأعمال والخبراء في قطاعي الملاحة والخدمات اللوجستية من الدول العربية واليونان. هدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على أهمية تعزيز العلاقات التجارية والبحرية بين الدول المطلة على البحر، وتفعيل الشراكات الاقتصادية والاستثمارية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة في سلاسل الإمداد العالمية والدور المتنامي للموانئ والمناطق الصناعية في دعم الاقتصادات الوطنية. تم التأكيد على أن سلطنة عُمان، بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي وتشريعاتها الداعمة للاستثمار، تولي اهتمامًا كبيرًا بقطاع الموانئ واللوجستيات. كما تم الإشارة إلى جهود الحكومة في تطوير البنية الأساسية وربط الموانئ بالمناطق الاقتصادية والصناعية، لتكون بيئة جاذبة للأعمال وسلاسل التوريد، مما يعزز من مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي لوجستي. تعتبر الموانئ العُمانية، مثل صحار وصلالة والدقم، بيئات صناعية متكاملة تحتضن الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والتخزين، مما يوفر فرصًا واسعة للاستثمار والشراكات في الاقتصاد الأزرق. تم التأكيد على أهمية تفعيل المبادرات التي تسهم في تطوير التجارة والنقل والاستثمار في الموانئ والمناطق الحرة. كما تم عقد لقاءات على هامش المؤتمر مع عدد من أصحاب الشركات العاملة في مجالي النقل البحري والخدمات اللوجستية، لبحث سُبل الاستثمار المشترك في قطاع النقل البحري وسلاسل التوريد واستكشاف الفرص المتاحة في السوق العُمانية.

- **مشاركة سلطنة عُمان في منتدى سانت بطرسبورغ الاقتصادي الدولي**

شاركت سلطنة عُمان في أعمال منتدى سانت بطرسبورغ الاقتصادي الدولي في نسخته الـ28، الذي عُقد في مدينة سانت بطرسبورغ الروسية من 18 إلى 21 يونيو. جاءت هذه المشاركة ضمن الجهود الاستراتيجية لتعزيز الحوار الاقتصادي الدولي وتوسيع شبكة الشراكات الاستثمارية مع الأسواق العالمية. شهد المنتدى هذا العام مشاركة نحو 20 ألف مشارك من 140 دولة، وضم أكثر من 150 فعالية شملت جلسات عامة ونقاشات ولقاءات أعمال رفيعة المستوى. تضمن برنامج مشاركة سلطنة عُمان حضور عدد من الجلسات الحوارية المتخصصة في مجالات الاستثمار والتكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى عقد اجتماعات ثنائية مع ممثلين عن مؤسسات استثمارية وزيارات ميدانية لأجنحة عدد من الشركات المشاركة. ركزت سلطنة عُمان خلال مشاركتها على الترويج للفرص الاستثمارية في عدة قطاعات واعدة، شملت السياحة الفاخرة، والخدمات اللوجستية، والأمن الغذائي، وقطاع التعدين، وذلك انسجامًا مع مستهدفات "رؤية عُمان 2040" في تنويع الاقتصاد وتعزيز تنافسيته. نظمت سلطنة عُمان لقاء الطاولة المستديرة، حيث جمع ممثلين عن أبرز الشركات الروسية العاملة في القطاعات المستهدفة، بهدف استعراض المزايا التنافسية للبيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان، ومناقشة فرص الشراكة والتكامل، وفتح قنوات حوار مباشر مع المستثمرين. ترأس الوفد العُماني وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار، حيث تم التأكيد على أن هذه المشاركة تمثل منصة استراتيجية للتعريف بالمقومات الاستثمارية التي تزخر بها سلطنة عُمان. أُشير إلى أن التفاعل مع هذه المنصات الكبرى يعزز من فرص التواصل مع صنّاع القرار عالميًا، مع التركيز على الاستثمار النوعي وتمكين ريادة الأعمال من خلال المنصات الرقمية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

2.4.4 تنمية القدرات

من جانب اخر فان بناء القدرات لموظفي التخطيط خصوصا أمرًا حيويًا وضروريًا، فمن خلاله يمكن للموظفين أن يكتسبوا المهارات والمعرفة اللازمة للادارة و تحليل البيانات وتصميم الخطط الفعالة وتنفيذها بشكل صحيح. و يتضمن بناء القدرات توفير التدريب وورش العمل التي تعزز فهمهم الأدوات والمنهجيات اللازمة لإعداد الخطط العمرانية وتنفيذها. يساعد هذا على تعزيز قدرتهم على التعامل مع التحديات والمشاكل المعقدة التي يواجهونها في مجال التخطيط.مما يؤدي في النهاية إلى تحسين النتائج والإنجازات المتحققة.

- برنامج تطوير الكفاءات "رافد"

البرنامج الوطني لبناء القدرات في التخطيط العمراني ويعد الأول من نوعه على مستوى السلطنة، وهي مبادرة من قبل وزارة الإسكان والتخطيط العمراني لبناء وصقل قادة التخطيط العمراني وذلك من ضمن الجهود لتمكين القطاع الحكومي لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة.

يطمح البرنامج إلى تطوير شريحة من المجتمع العماني وتمكينهم لتلبية المتغيرات الإقليمية والوطنية والعالمية، وتجهيزهم للقيادة والتأثير والتعاون والعمل في بيئة عالمية دائمة التغير. يهدف البرنامج لتدريب وتمكين العُمانيين العاملين في القطاع الحكومي, ورفع مستوى مهاراتهم من خلال برنامج متخصص تم تصميمه بالشراكة مع مؤسسة عالمية.

يتكون برنامج "رافد" من برنامجين مستقلين ويتكرر مرتين في السنة:

- ألفا: يستهدف القياديين في مجال التخطيط العمراني.
- بيتا: يستهدف المتخصصين والممارسين في مجال التخطيط العمراني.

يقدم هذا البرنامج تجربة تعليمية عالية تتضمن دورات تدريبية حضورية و مرئية، التطبيق التجريبي والعملي, الإرشاد المهني الفردي والجماعي وجولات دراسية دولية.

ينفذ البرنامج باللغة الإنجليزية من قبل محاضرين و مختصين عالميين.

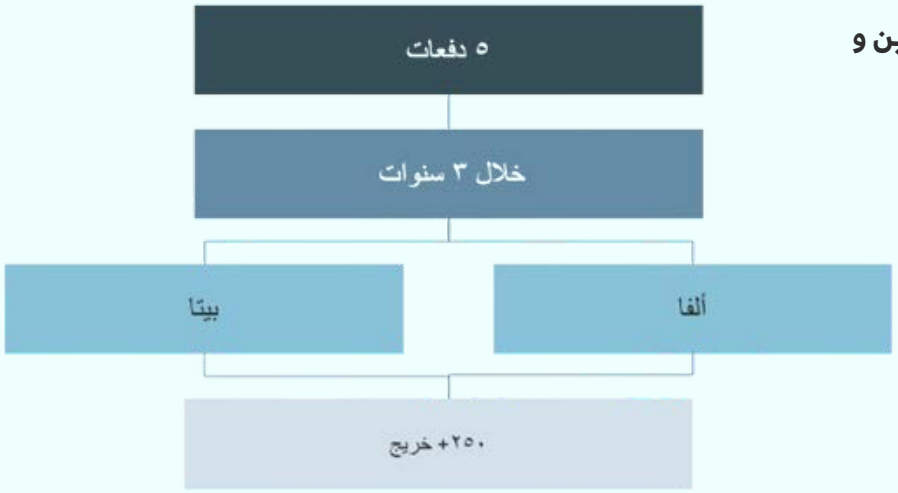

برنامج ألفا	برنامج بيتا
صمم البرنامج ليقدم للقادة الصاعدين في مجال التنمية العمرانية مهارات وكفاءات ومعرفة شاملة، ويهدف إلى توحيد التوجهات وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية ورؤية عمان 2040. يتم اختيار المشاركين في برنامج "رافد" بناءً على مؤهلاتهم المهنية وقدراتهم في القيادة والتخطيط في مجال التنمية العمرانية. حيث بلغ عدد المشاركين في البرنامج 20 طالب في مختلف مجالات التخطيط العمراني في عام 2024.	تم تصميم البرنامج لتعزيز الكفاءات والمهارات والمعرفة التكنولوجية الحديثة والتخطيط العمراني الحديث وعناصر التخطيط المبتكرة، وذلك لتحسين مستوى الأداء في مجال التخطيط العمراني. يستهدف هذا البرنامج المتخصصين والممارسين في مجال التخطيط العمراني الذين يسعون لتحديث مهاراتهم وتوسيع معرفتهم في هذا المجال. حيث بلغ عددهم 20 طالب في مختلف مجالات التخطيط العمراني في عام 2024.

- **جائزة بلعرب بن هيثم للتصميم المعماري**

بمباركة سامية من حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - أطلق صاحب السمو السيد بلعرب بن هيثم بن طارق آل سعيد الموقر جائزة بلعرب بن هيثم للتصميم المعماري، التي تستهدف الشباب العماني المتخصص في مجالات العمارة والتصميم، بما في ذلك الطلاب والباحثين عن عمل الذين يستوفون شروط المسابقة.

تأتي هذه الجائزة في إطار رؤية سلطنة عمان المستقبلية لتطوير المناطق والمحافظات، مع مراعاة البيئة وهويتها الحضارية. كما تهدف إلى مواكبة التطورات العالمية في العمارة والتصميم عبر تنظيم مسابقة محلية سنوية برؤية عالمية، تتناول مواضيع متنوعة في التصميم المعماري. تسعى الجائزة إلى تشجيع الابتكار في مشاريع معمارية فريدة تعكس الطابع العماني المميز، وتجمع بين الأصالة والمعاصرة وقابلة للتطبيق.

- أهداف الجائزة:

- **تحقيق تطلعات رؤية عُمان 2040 من خلال إنشاء مناطق سياحية وترفيهية صديقة للبيئة، توفر عوامل جذب للجمهور وتساهم في رفع جودة الحياة في سلطنة عُمان.**
- **استثمار معارف ومهارات الشباب العماني المتخصص في العمارة والتصميم الهندسي، وتمكين قدراتهم العملية والفنية لتكون لها قيمة مضافة للمجتمع.**
- **خلق فرص استثمارية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم تشغيل المشاريع الفائزة بالجائزة وتوفير الخدمات المناسبة لها.**
- **استغلال بعض الأراضي غير المستغلة في سلطنة عُمان وتحويلها إلى وجهات سياحية وترفيهية متكاملة الخدمات.**
- **تزويد قطاعات التخطيط السياحي والاستثماري بأفكار ومخططات لمشاريع حديثة ومبتكرة قابلة للتطبيق، وإتاحة الفرصة لشركات التطوير العقاري في سلطنة عمان لتبني بعض هذه المشاريع.**

شهدت النسخة الأخيرة من المسابقة مشاركة مجموعة من المشاريع الوطنية في مجال العمارة، حيث تم اختيار ثلاثة مشاريع كأفضل المشاركات.
المشروع الفائز بالمركز الأول استلهم تصميمه من مشهد تجمع السفن في خور البطح بولاية صور. يتضمن المشروع ممشى بوليفارد يحتوي على مقاهي ومطاعم ومنتزه، بالإضافة إلى ساحة عامة تحتوي على مسرح مفتوح يطل على العيجة. كما يشتمل على ممشى آخر يطل على البحر ويربط بين الممشى البحري وجسر خور البطح ومصنع السفن، مع توفير مساحات مكتبية مشتركة.
المشروع الفائز بالمركز الثاني صمم ليتجاوب مع خطوط الحركة البحرية بين المحور الشرقي والغربي، ويمتزج مع البيئة الحضرية المحيطة. يعكس المشروع حركة البحارة العمانيين التي امتدت لتشمل سواحل غرب الهند وشرق أفريقيا. يتضمن سلسلة من مساحات المعارض الممتدة باتجاه الغرب، بينما يضم الجانب الشرقي معظم العمليات والخدمات. ومن أهم عناصره الواجهة الديناميكية المستجيبة للرياح، حيث تستجيب الألواح المعدنية المعلقة للحركة، مما يخلق تأثيراً بصرياً يحاكي الأشرعة البيضاء وقشور الأسماك.
المشروع الفائز بالمركز الثالث يقدم تجربة لعيش رحلة البحار العماني قديماً، حيث تبدأ الرحلة بالأهازيج والفنون الشعبية في مرحلة التوديع، مروراً بالأزقة وصولاً إلى البحر. يتضمن المشروع قوارب صغيرة تأخذ المشاركين إلى سفينة الرحلة، قبل أن تشق طريقها في المحيط.
تظهر هذه المشاريع الابتكار والارتباط العميق بالثقافة البحرية العمانية، مما يعكس رؤية جديدة في تصميم العمارة الحضرية.

- **التعاون وتبادل المعرفة**

احتفاءً مع العالم وبجهود شبابية عمانية، وتكامل مؤسسي، بتشارك مجتمعي، وحضور دولي، على مدار شهر متواصل من الأحداث والفعاليات والأنشطة في أكتوبر العمران ومعرض البيت والبناء 2024 تضمّنتها زيارة لأصحاب المعالي والسعادة الوزراء المعنيين . ويهدف المؤتمر إلى نشر ثقافة التخطيط العمراني المستدام، لبناء اقتصاد حضري مرن يتكيف مع متغيرات الحياة بكل سلاسة ويسر، ويلبي حاجات الأفراد بأفضل شكل ممكن، ولكل فئات المجتمع مع إشراك الشباب في عملية التخطيط؛ وذلك من خلال هذه المحاور: (إشراك الشباب في التخطيط - الترفيه في المدن - مدن ملهمة - البيت والبناء - مشاريع المستقبل - شركاء التخطيط).

وحقق مؤتمر أكتوبر العمران نجاحًا كبيرًا حيث تم تسجيل أكثر من 12 ألف زائر خلال الثلاث أيام، وأكثر من 70 متحدث من مختلف دول العالم، إضافة إلى أكثر من 65 ورقة عمل من خبراء ومتخصصين دوليين، كذلك أكثر من 20 جلسة حوارية ونقاشية و80 مشارك في هاكاثون التخطيط العمراني الخليجي الأول. شاركت 6 دول خليجية في إحياء هذا المؤتمر كذلك وبالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني تكاملت معنا أكثر من 30 جهة مشاركة من القطاعين العام والخاص وتعاونت كذلك 120 مدرسة إضافة إلى العديد من الفعاليات التي صاحبت مؤتمر أكتوبر العمراني في مختلف محافظات السلطنة حيث بلغ عددها أكثر من 160 فعالية و13 جولة حضرية وأكثر من 15 جلسة حوارية في أماكن متنوعة.

كذلك شاركت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في فعاليات معرض الكتاب لدورته الـ27 هذه السنة والتي انطلقت في 22 من فبراير 2023 بمركز عمان للمؤتمرات والمعارض، عن طريق تقديم جلسات حوارية ونقاشية اضافة الى مناشط ثقافية للاطفال استهدفت 60 ألف زائر و ركزت على عدة جوانب منها: تعزيز الحياة المستدامة والمساهمة في التوعية المجتمعية وأهمية الاستراتيجية العمرانية.

ومن منطلق تمكين الشباب الباحثين عن عمل والطلاب الجامعيين، قامت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني بإطلاق هاكاثون التخطيط العمراني الخليجي الأول الذي يزامن مؤتمر أكتوبر العمران والمؤتمر الإسكاني الخليجي الأول وهو عبارة عن مسابقة في ثلاثة مواضيع تخطيطية مختلفة في ثلاثة مواقع في محافظة مسقط. شارك فيه مجموعة من الطلبة الجامعيين المرشحين من مختلف دول مجلس

نظراً لأهمية نظم المعلومات الجغرافية فإن الوزارة تقوم بالاحتفال به سنوياً حيث نظّمت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني ملتقى نظم المعلومات الجغرافية؛ تزامنًا مع اليوم العالمي لنظم المعلومات الجغرافية الذي يوافق الـ 15 من نوفمبر من كل عام وكان بمشاركة أكثر من 400 مشارك من القطاعين الحكومي والخاص والمهتمين والمتخصصين في مجالات وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والتقنيات الجيومكانية الحديثة وقدمت فيه أوراق عمل متنوعة تختص بمجال نظم المعلومات الجغرافية بالإضافة لمشاريع الطلاب الجامعية.

- **تنمية القدرات في التمويل العقاري**

نظمت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبالتعاون مع مجموعة من المطورين العقاريين مؤتمر ومعرض عمان العقاري والذي تم عقده في مايو 2025 وقد ضم المؤتمر مجموعة من المواضيع المختلفة مثل المشاريع المرخصّة للذين يرغبون في تملك مساكن كذلك المواضيع المتعلقة بالاستثمار العقاري وجديد المشاريع المستقبلية وعدد من أوراق العمل في التشريعات العقارية والتمويل العقاري والمدن المستقبلية والشراكة بين القطاعين العام والخاص والابتكار العقاري والتحول الرقمي والإسكان النموذجي وغيره.

وقد تم استعراض الأحياء والمخططات السكنية المتكاملة (صروح) والبالغ عددها 18 مشروع، بقيمة استثمارية تفوق حاجز 600 مليون ريال عماني، وبلغ عددها أكثر من 2000 وحدة سكنية مابين بيع وشراء بقيمة بلغت أكثر من 100 مليون ريال عماني، بحيث تكون مدن متكاملة من حيث توفر الخدمات الأساسية ومرافق الترفيه المتنوعة ومساحات خضراء وتطبيق معايير الاستدامة.

كذلك تم خلال المؤتمر تدشين مدينة الثريا كمدينة أيقونية حضرية جديدة في قلب العاصمة مسقط، حيث تنطلق برؤية عمرانية عالمية واستثمارية طموحة تجسد مفاهيم الاستدامة والعيش العصري والتكامل الحضري، حيث ستكون على ارتفاع عالي في قلب محافظة مسقط بإطلالات بانورامية مفتوحة وبيئة متعددة الاستخدامات تشمل السكن، التجارة، السياحة، مما يعزز من النمو الاقتصادي ويخلق فرص جديدة للتوظيف والاستثمار في قطاعات متنوعة، تهدف مدينة الثريا لتكون وجهة حضرية رائدة في مسقط وتقدم أسلوب حياة متكامل ومستدام يعزز من جودة الحياة لجميع سكانها. سيتم تطوير المدينة على 3 مراحل، المرحلة الأولى وستكون على مساحة 3 مليون متر مربع وستشمل على 2600 وحدة سكنية مع خدمات ومرافق متكاملة مثل فندق عالمي ومدارس ومساجد ومراكز صحية ومراكز ترفيهية ورياضية وحدائق. أما بالنسبة للمرحلة الثانية فستكون على مساحة 3.6 مليون متر مربع وتضم 3600 وحدة سكنية، والمرحلة الثالثة ستتضمن مسابقة تصميم دولية لتطوير المساحات وفقًا لرؤية المدينة.

إضافة إلى مدينة الثريا فقد تم تدشين الجبل العالي كوجهة جبلية عالمية في الجبل الغربي باستثمار يصل إلى 12 مليار ريال عماني، وبارتفاع يصل إلى 2400 متر، وبمساحة 11.8 كم وعدد 2400 وحدة سكنية و 200 غرفة فندقية، حيث تتميز بمناخها المعتدل صيفًا والبارد شتاءً. تتميز منطقة الجبل العالي بموقعها الاستراتيجي حيث ترتبط بعدة محافظات ويمكن الوصول لها عن طريق تلفريك بانورامي من وادي بني خروص إلى قلب المشروع، حيث تعتبر تجربة استثنائية للعيش والسياحة والابتكار. إضافة إلى ذلك ستحتوي على ملعب جولف سيكون في إلى المنطقة بمساحة 1.5 مليون متر مكعب لاستضافة بطولات دولية وتقديم تجربة رياضية فريدة. كذلك تم التوقيع على اتفاقية شراكة وتطوير لحي صحي باستثمار يصل إلى 200 مليون ريال عماني.

كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات الاستثمارية النوعية حيث بلغ إجمالي القيمة الاستثمارية للشراكة والتطوير في المدن المستقبلية حوالي 2.3 مليار ريال عماني منها 1.7 مليار ريال عُماني لاتفاقيتي تطوير عدد من أحياء مدينة السلطان هيثم وأرض ساحلية بالسيب من تطوير مجموعة طلعت مصطفى، و 240 مليون ريال عماني لتطوير حي رقم 6 بمدينة الثريا من تطوير شركة تثمير العقارية، و 150 مليون ريال عماني لتطوير الحي 6C و 6D بمدينة السلطان هيثم من تطوير شركة الإدراك. و 200 مليون ريال عماني لتطوير الحي الصحي بالجبل العالي من تطوير شركة محمد البرواني، و 45 مليون ريال عماني لتطوير أول واجهة فندقية - السلطان هيثم مع مجموعة الإدراك وشركة LUXCOLLECTION العالمية. و 14 مليون ريال عماني لمناقصات مدينة الثريا لأعمال تهيئة وتسوية الموقع بمدينة الثريا ولأعمال الاستشارات الهندسية للإشراف على الأعمال الإنشائية لشركة التسنيم للمشاريع المحدودة. و 2 مليون ريال عماني لاتفاقية إنشاء مصنع العناصر الخرسانية مسبقة الصب بحق الانتفاع في بركاء لمجموعة السيابي العالمية.

كما بلغ إجمالي القيمة الاستثمارية لعقود الانتفاع حوالي 9 مليون ريال عماني، لعدد 46 عقد انتفاع في الأمن الغذائي وقطاعي الصناعة والرياضة.

2.4.5 تكنولوجيا المعلومات والابتكار في سلطنة عُمان: تسريع التحول الحضري نحو الاستدامة

يعتبر التحول الرقمي في العصر الحديث أمرًا لا يمكن تجاهله، حيث يسهم في تحسين الكفاءة والإنتاجية عبر مختلف القطاعات. ومن هذا المنطلق تعمل وزارة الإسكان على تطوير مجموعة من المنصات الرقمية التي تدعم هذا التحول، مما يسهل الوصول إلى الخدمات ويسرع من الإجراءات اللازمة لتحسين سير العمل. تهدف هذه المنصات إلى توفير بيئة متكاملة تعزز من تجربة المستخدم، وتتيح للمطورين والمستثمرين إمكانية إدارة مشاريعهم بشكل أكثر فعالية. من خلال هذه الجهود، تسعى الوزارة إلى تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المجتمع، مما يعكس التزامها بتحقيق رؤية عمان 2040.
ومن أهم المنصات في الوزارة:

- **أولاً: منصة اختر أرضك:**

خدمة معنية بتبسيط آلية منح الأراضي السكنية الحكومية وتسهيل عملية اختيارها وحجزها في بيئة آمنة رقميًا وضمن نطاق خرائط جغرافية رقمية.

- **ثانيًا: منصة أملاك:**

منظومة برامجية شاملة تحل محل الأنظمة القديمة وإعادة هيكلة سير الإجراءات لجميع الخدمات المقدمة من الوزارة للمستفيدين تشمل على 59 خدمة في كافة قطاعات الوزارة، وبلغ عدد المعاملات التي تم إجراؤها في المنصة أكثر من 100 ألف معاملة، إضافة إلى أكثر من 45 ألف عقد بيع وأكثر من 15 ألف عقد رهن كذلك 15 ألف تسجيل هبة وأكثر من 10 آلاف حصر إرث.

- **ثالثًا: منصة تطوير:**

هي أول منصة رقمية متخصصة في مجال التطوير العقاري في سلطنة عمان، وتأتي كجزء من جهود وزارة الإسكان والتخطيط العمراني لتحقيق رؤية عمان 2040. تهدف المنصة إلى تسهيل الإجراءات المتعلقة بتطوير المشاريع العقارية وتقديم خدمات شفافة ومرنة.

- مكونات المنصة:

1.تراخيص التطوير العقاري: تتيح المنصة للمطورين تقديم طلبات الحصول على تصاريح التطوير العقاري بشكل رقمي، مما يسهل عمليات الموافقة.
2.إدارة الأصول العقارية: توفر أدوات للمستخدمين لإدارة وتتبع ممتلكاتهم العقارية، مما يسهل متابعة المعاملات.
3.مزادات وفرص استثمارية: تقدم نافذة شاملة للمزادات الحكومية، مما يتيح للمستثمرين التعرف على الفرص المتاحة والمشاركة فيها.
4.التنسيق مع الجهات الحكومية: تعمل المنصة على تسهيل التواصل مع الجهات الحكومية لضمان إصدار الموافقات والتصاريح بسرعة وكفاءة.
5.الدليل الشامل: يحتوي على إجراءات ومتطلبات مشاريع التطوير العقاري، مما يساعد المطورين في فهم العمليات بشكل كامل.

- مزايا منصة تطوير:

1.سهولة الوصول: تسهل الوصول إلى الخدمات الحكومية المختلفة.
2.الشفافية: تعزز الثقة بين المطورين والمستثمرين من خلال توفير معلومات دقيقة.
3.تنظيم السوق: تساعد على تنظيم السوق العقاري بإنشاء سجل عقاري يشمل جميع الشركات والمشاريع المعتمدة.
4.دعم المحتوى المحلي: تشجع على استخدام المواد المحلية في البناء، مما يدعم الاقتصاد الوطني.

- الفئات المستفيدة:

1.المطورون العقاريون: يمكنهم الاستفادة من الخدمات المقدمة وتقديم طلبات التراخيص بسهولة.
2.المستثمرون: توفر لهم معلومات حول الفرص الاستثمارية والمزادات.
3.الجهات الحكومية: تساعد في تحسين أداء المؤسسات من خلال تنظيم تقديم الخدمات.
حيث بلغ عدد المستخدمين فيها أكثر من 1.5 ألف مستخدم، وأكثر من ألفين شخص من المتزايدين وأكثر من 70 ألف مشارك في الفرص الاستثمارية المطروحة في المنصة.

- **رابعًا: منصة جيو عُمان:**

بوابة للمعلومات الجغرافية تحتوي على تطبيقات جغرافية مختلفة تناسب مختلف المستخدمين المستهدفين من البوابة، وذلك من أجل مراعاة احتياجات كل فئة من المستهدفين داخل الوزارة وخارجها لتحقيق إدارة مركزية للبيانات الجغرافية ولدخول المستخدمين إلى البوابة والإطلاع على مختلف التطبيقات.
تحتوي المنصة على تطبيقات خرائط ويب، ونوافذ احصائيات جغرافية وأدوات للتخطيط العمراني ومحتوى معرفي جغرافي، ومستكشف جيو عمان ومؤشرات تكامل بيانات الأراضي ومستكشف مسقط ومستكشف ظفار وجيو عمان بلس.
حيث تخدم المنصة مشاريع المخططات الهيكلية ونظام الرسومات المساحية الجديد وجميع المنصات في الوزارة بما فيها منصة أملاك ومنصة تطوير وخدمة اختار ارضك ومختلف المبادرات والمشاريع الأخرى المرتبطة بالقطاعات المختلفة في الوزارة.

- **المرصد الحضري العماني:**

وفي مجال دعم المؤسسات في جمع وتحليل البيانات أنشأت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني دائرة المرصد الحضري والتي تختص بجمع البيانات وتحليلها وعرض هذه البيانات كمؤشرات تخدم جميع القطاعات التنموية في سلطنة عُمان. حيث تطلب استمرار دفع عجلة التنمية الحضرية توافر كمية كبيرة من البيانات المحلية القابلة للتحليل والقياس، ويتم تحديثها بشكل دوري في قاعدة بيانات خاصة، حيث يتم تطبيق تحليل مكاني متخصص على مجموعة المؤشرات الحضرية. وذلك بهدف رصد الظواهر الحضرية وتشخيصها ووضع الحلول والأهداف الملائمة. وتم إنشاء المرصد الحضري العماني في بداية عام 2021 بناء على مرسوم سلطاني، وذلك تزامنًا مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية. ويهدف المرصد إلى إنشاء نظام مراقبة حضرية مستدامة لدعم التخطيط العمراني وربط نتائج المؤشرات بالسياسات الاستراتيجية ومساعدة في بناء القدرات المحلية. كما يهدف المرصد إلى تحفيز وتسهيل عملية الشراكة بين القطاعات المنفذة للسياسات وتحديد الأوضاع الحضرية والقضايا ذات الأولوية.
يستند المرصد الحضري العُماني في مرجعيته على أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، ورؤية عُمان 2040، والاستراتيجية الوطنية للتنمية العُمراني و يعد المرصد الحضري التجربة الأولى من نوعها في السلطنة، وعليه فقد تم تحقيق مجموعة من الإنجازات في مجال المراصد الحضرية، حيث تم إصدار عدد كم تقارير المؤشرات الحضرية على مختلف المستويات الوطني والمحافظات والولايات ومستوى المراحل حيث تعتبر هذه التقارير جزءًا أساسيًا في تعزيز فهمنا للتحولات الحضرية وتوجيهات التنمية في مختلف مناطق السلطنة. تقوم هذه التقارير بتجميع وتحليل المؤشرات الحضرية المهمة، وتقديمها بشكل منهجي وقابل للقراءة للمساهمة في صنع القرارات الحضرية الذكية. كذلك التقارير الوطنية التي تضم أهم إنجازات السلطنة في مجالات التنمية الحضرية المختلفة، والتقارير الدولية التي ترتبط بأهداف التنمية المستدامة فمن خلال هذه التقارير، يتم تصنيف الدول وفقًا لتقدمها في تحقيق الأهداف المستدامة. تقدم هذه التقارير تحليلاً شاملاً للقضايا الرئيسية التي تواجهها الدول في جهودها للتنمية المستدامة، مما يساعد في تحديد النقاط القوية والضعف وتحديد الاحتياجات والفرص لتحقيق التقدم في المستقبل. إضافة إلى ذلك تم إصدار مجموعة من التقارير الدولية التي تساهم في تحسين الجودة والكفاءة والاستدامة في المدن و المؤسسات وهي:

1. **تقرير (ISO 37120) للمدن المستدامة**
2. **تقرير إطار الرصد الحضري العالمي (UMF)**
3. **تقرير مؤشرات التنمية المستدامة (الهدف 11)**

صورة (44): نماذج من تقارير المرصد الحضري العماني

4. الحصول على شهادة الأيزو للمدن المستدامة:

حصلت محافظة مسقط على شهادة الآيزو 37120 الخاصة بالتنمية الحضرية المستدامة (المستوى البلاتيني) وهو أعلى مستوى للشهادة، والتي تُمنح للمدن التي تلتزم بتطبيق معايير دولية في مجالات التخطيط الحضري وجودة الحياة والبنية الأساسية والإدارة البيئية. وتعد هذه الشهادة إحدى مبادرات المنظمة الدولية للمعايير (ISO) لقياس أداء المدن وفق مؤشرات قياسية، مما يعزز من شفافية العمل البلدي ويُمكّن من مقارنة أداء المدينة مع نظيراتها عالميًا.

وتُعتبر مؤشرات الآيزو 37120 للمدن المستدامة هي أول حزمة مؤشرات تم نشرها،

صورة (45): شهادة الأيزو للمدن المستدامة 37120 المستوى البلاتيني

وهي تتعلق بالتنمية المستدامة للمجتمعات، وتتضمن مؤشرات لخدمات المدينة وجودة الحياة فيها، والتي يمكن من خلالها قياس أداء المدينة بطريقة قابلة للمقارنة. كما تساعد هذه المؤشرات على توجيه السياسات، والتخطيط، والإدارة في مختلف القطاعات، مما من شأنه أن يعزز تطوير مدن ملائمة للعيش، ومستدامة في تنميتها، وجاذبة للاستثمار والازدهار العالمي.

ويعكس حصول مسقط على هذه الشهادة التزامها بتبني ممارسات حضرية مستدامة وتطوير بيئة حضرية تراعي احتياجات السكان وتدعم أهداف التنمية المستدامة ورؤية عُمان 2040.

- نظام المرصد الحضري الوطني:

يتوجه المرصد الحضري العماني حاليًا نحو التطور التكنولوجي حيث تمكن من الاستفادة من مجموعة متنوعة من التقنيات لتعزيز قدرات المرصد الحضري وتحسين الحياة الحضرية، حيث يعمل حاليًا على إنشاء نظام المرصد الحضري العماني ومجموعة المؤشرات الحضرية، وهو أداة أساسية لتحول المدن إلى مدن ذكية، حيث يتيح تحليل البيانات من مصادر متنوعة مثل المواصلات والطاقة والأمن والنفايات والتعليم، مما يمكن من رصد حالة المدينة وتحديد المشكلات المحتملة قبل وقوعها. يساعد النظام في اتخاذ قرارات دقيقة لتحسين الخدمات وتعزيز التنمية المستدامة، مع تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية. كما يساهم في تحسين كفاءة الموارد وتقليل الانبعاثات البيئية، مما يدعم استدامة المدن وقدرتها على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية. كما يرفع جودة الحياة من خلال تحسين الأمان، تقليل الازدحام، وإدارة المخلفات بشكل أفضل. يهدف المشروع إلى خدمة جميع القطاعات التنموية من خلال أتمتة جميع عمليات رصد البيانات وتحليل المؤشرات مكانيا وربطها بالسياسات والأهداف المحلية والدولية مما يمكن صناع القرار من دراسة وتقييم الأوضاع الحضرية الراهنة والإدارة السليمة للمدن. إضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات لعرض المؤشرات للفئة المستهدفة. يهدف المشروع بشكل عام لجمع البيانات وتحليلها، وتحسين نوعية الحياة وسهولة الوصول إلى البيانات المختلفة وقياس جميع المؤشرات الحضرية في المدن. حيث سيحتوي الموقع على مجموعة من التقنيات مثل قاعدة البيانات التي ستكون قادرة على التنبؤ بالمستقبل من خلال المؤشرات، كذلك سوف يتم ربط قواعد البيانات من الجهات المختلفة إلكترونيا مع قاعدة بيانات المرصد الحضري لتغذية القاعدة بالبيانات بشكل دوري، كذلك من المواصفات الفنية للقاعدة الحساب الآلي للمؤشرات مع إمكانية المقارنة بين المؤشرات المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية و المحافظة على سرية بيانات المؤشرات وتحديد الصلاحيات للجهات المستخدمة للقاعدة كذلك الإمكانية المستقبلية بالربط مع مستشعرات تقيس جودة الحياة الحضرية إضافة إلى القدرة على إعطاء تصور سريع عن الوضع العمراني والاجتماعي والاقتصادي والبيئي من خلال تحليل قيم المؤشرات و التحليل المكاني للظواهر الحضرية.

يُعد المرصد الحضري العُماني منصة رئيسية لإنتاج تقارير متخصصة تهدف إلى دعم التخطيط العمراني والتنمية المستدامة. تُغطي هذه التقارير مجموعة واسعة من الموضوعات، مثل الإسكان، والنقل، والبيئة، والبنية التحتية، وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات الحضارية. وتُسهم هذه التقارير في توفير مؤشرات دقيقة تدعم صُنّاع القرار وتساعد في وضع سياسات مستدامة تُلبي احتياجات المجتمع وتواكب التغيرات المستقبلية.

ومن أهم المخرجات المشروع بوابة المرصد الحضري وهي واجهة رئيسية للمرصد الحضري العماني للعالم حيث يعرض مخرجات المرصد من التقارير والبيانات حسب إطاره العام والربط مع جميع المنصات الداخلية والخارجية ذات الصلة عبر واجهة برمجة التطبيقات.

إضافة إلى البوابة أيضًا من أهم المخرجات لوحة العرض (DASHBOARD) حيث يتم من خلالها عرض المؤشرات على شكل خرائط ورسوم بيانية من خلال ربطها بالإحصائيات وقاعدة البيانات الجغرافية كذلك عرض مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة وجودة الحياة على مستوى المحافظات والولايات والأحياء السكنية وتوفير خاصية المقارنة بين المؤشرات و توفير القدرة على تطبيق التحليلات المكانية باستخدام (GIS) و توفير ميزة السماح للمستخدمين بتعديل لوحة المعلومات حسب الاحتياج، إضافة إلى إظهار المؤشرات حسب التصنيفات المختلفة وحسب فترات زمنية محددة وتوفير إمكانية تحليل المؤشرات للتنبؤ بالمستقبل ومساعدة متخذي القرار.

كذلك من أهم المخرجات تطوير تطبيق للهاتف المحمول لتلبية الاحتياجات المحددة لمتطلبات المرصد الحضري الذكي لشريحة أكبر من المستخدمين.

صورة (46): نماذج من مشروع المرصد الحضري العماني

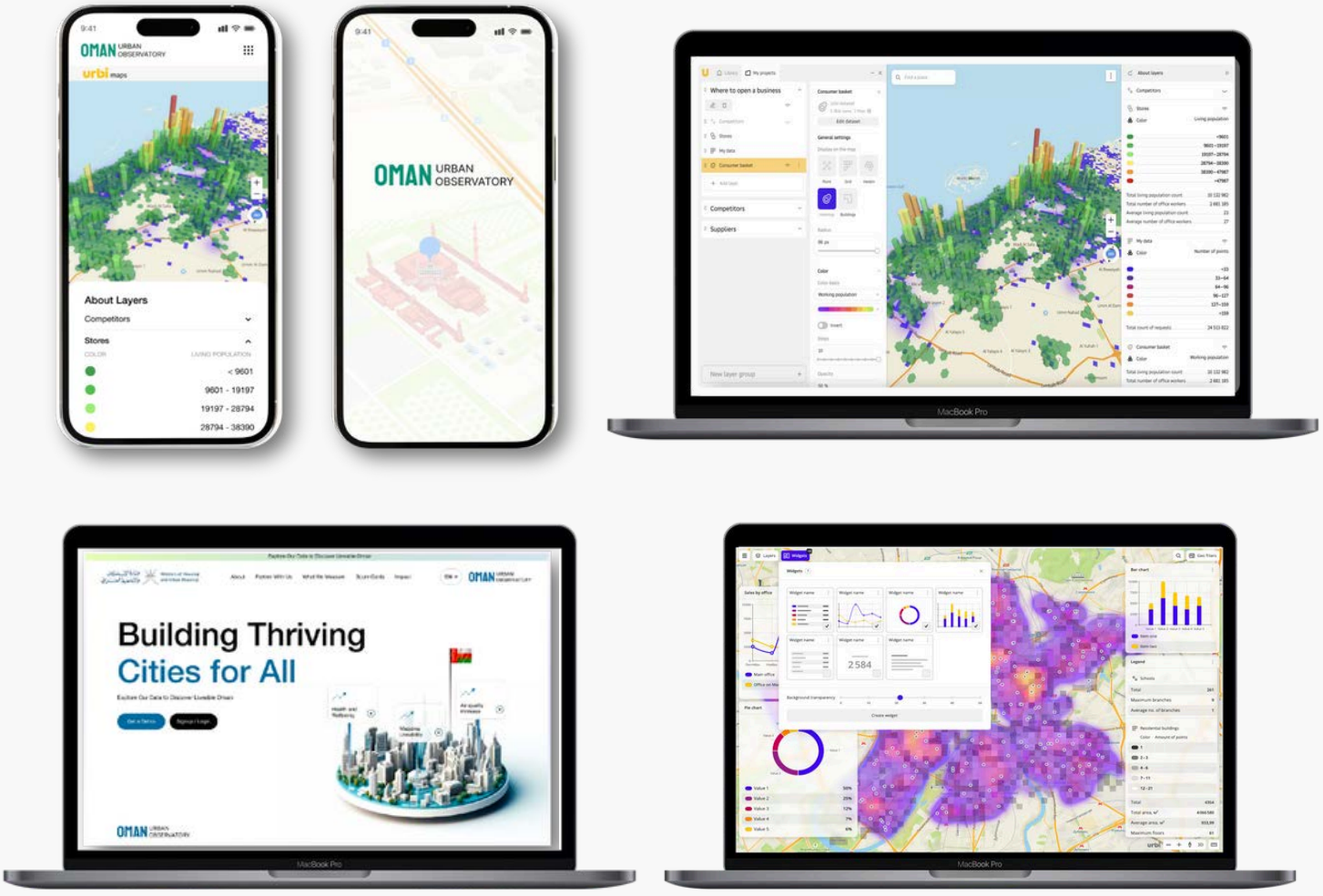

- **مركز السجلات الوطنية:**

وفي خطوة نوعية تعكس التزام سلطنة عُمان بمواكبة التحولات الرقمية وتعزيز البنية التحتية للبيانات الوطنية، أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه- المرسوم السلطاني رقم 51/2024، الذي ينص على إنشاء "مركز السجلات الوطنية" كجزء من الهيكل التنظيمي لشرطة عُمان السلطانية. يأتي هذا المركز ليكون ركيزة أساسية في تحقيق أهداف رؤية عُمان 2040، وخاصةً في مجالات التحول الرقمي وتوحيد قواعد البيانات الحكومية والخاصة. يعتبر "مركز السجلات الوطنية" إدارة عامة متكاملة تحت إشراف شرطة عُمان السلطانية، حيث يتولى إدارة قواعد البيانات الوطنية ضمن إطار موحد. يهدف المركز إلى جمع وتحديث وتحقيق التكامل بين قواعد بيانات الأفراد والمنشآت والمساكن، ما يسهم في بناء قاعدة بيانات وطنية متكاملة تلبي احتياجات المؤسسات الحكومية والخاصة. تشمل مهام المركز أيضاً ربط البيانات بين مختلف الجهات الحكومية وبعض المؤسسات الخاصة، مما يعزز جودة البيانات ويضمن توافقها مع المعايير الدولية.

- من أبرز أهداف المركز:

1.إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة: يوفر المركز قاعدة شاملة لجميع السجلات الإدارية في سلطنة عُمان، مما يعزز تكامل المعلومات وسهولة الوصول إليها.

2.حفظ وإدارة السجلات وفق معايير دولية: يعتمد المركز على أطر ومعايير دولية في إدارة السجلات، مما يضمن دقة وسلامة البيانات وسهولة تداولها.

3.جودة وصحة السجلات الإدارية: يسهم المركز في التحقق من صحة ودقة السجلات الإدارية، مما يساعد في تجنب التكرار والحد من الأخطاء المحتملة في البيانات.

4.تحقيق التحول الرقمي: يُعتبر المركز جزءاً أساسياً من خطة التحول الرقمي لسلطنة عُمان، إذ يسهم في تسريع عملية الرقمنة وتنظيم البيانات بما يتماشى مع رؤية 2040.

5.تعزيز العمل الحكومي: يوفر المركز بيانات دقيقة وموحدة لجميع الجهات المعنية، مما يسهل اتخاذ القرارات الحكومية المبنية على معلومات موثوقة.

6.دعم عملية اتخاذ القرار: يوفر المركز البيانات اللازمة للجهات الحكومية والخاصة، مما يعزز من فعالية اتخاذ القرارات ويسهم في تحقيق الأهداف التنموية.

كما ينص المرسوم السلطاني على نقل كافة المخصصات والأصول المتعلقة بالسجلات الوطنية من مشروع التعداد الإلكتروني للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2020 إلى مركز السجلات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم نقل موظفي المشروع السابقين إلى المركز مع الحفاظ على درجاتهم المالية الحالية، مما يضمن استمرار كفاءة العمل ويعزز الخبرات المتراكمة. فمن خلال إنشاء مركز السجلات الوطنية، تتجه سلطنة عُمان نحو تحقيق تحول رقمي شامل يعتمد على البيانات الدقيقة والمتكاملة. سيساهم المركز بشكل كبير في دعم العمل الحكومي وتيسير خدمات المؤسسات المختلفة، مما سيحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويعزز مكانة سلطنة عُمان كدولة متقدمة رقميًا في المنطقة.

الفصل الثالث:

آليات وأطر المتابعة وإعداد تقارير متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في سلطنة عمان

تم عمل الخطة التالية لمتابعة وإعداد تقرير "متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة"، على النحو الآتي:

- **مراجعة أطر الخطة الحضرية**

الهدف:

- تحديد الأهداف الرئيسية والمعايير الخاصة بالخطة الحضرية.

الأنشطة:

- مراجعة الوثائق الرسمية والتوصيات السابقة.
- تحديد نقاط القوة والضعف في الخطط السابقة.
- حضور الورش الخاصة بكيفية إعداد الخطة الحضرية

- **تحليل أصحاب المصلحة**

الهدف:

- فهم الأدوار المختلفة للجهات المعنية.

الأنشطة:

- إجراء تحليل شامل لأصحاب المصلحة (الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص).
- تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل جهة.

- **تشكيل اللجنة**

الهدف:

- إنشاء لجنة متخصصة لمتابعة تنفيذ الخطة،وهي اللجنة ذاتها التي تم تشكيلها للمرصد الحضري بالقرار الوزاري رقم (32\2022)، وتم إسناد لها مهام جمع بيانات ومؤشرات الخطة الحضرية.

الأنشطة:

- تشكيل اللجنة من قبل دائرة المرصد الحضري في وزارة الإسكان والتخطيط العمراني.
- تضمين ممثلين من كل جهة معنية.

- **حصر البيانات والمؤشرات**

الهدف:

- تجميع البيانات اللازمة لرصد التقدم.

الأنشطة:

- تحديد المؤشرات المطلوبة لكل محور من محاور الخطة.
- التعاون مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات كمالك أساسي للبيانات.

- **عقد الاجتماعات**

الهدف:

- **ضمان التواصل الفعال بين جميع الأطراف.**

الأنشطة:

- **تنظيم اجتماعات دورية مع أعضاء اللجنة لمناقشة التقدم.**
- **تم ارسال ايميلات لتوضيح الخطة لجميع المعنيين.**
- **تم عقد اجتماع أولي لتوضيح الأدوار والبيانات المطلوبة.**
- **تم عقد اجتماع ثان لاستكمال البيانات والمراجعة.**
- **يتم تدوين محضر الاجتماع وتقديم التوصيات.**
- **تحديد الأدوار بوضوح خلال الاجتماعات.**

- **التأكد من صحة البيانات**

الهدف:

- **ضمان دقة البيانات المستخدمة.**

الأنشطة:

- **إجراء مراجعات دورية للبيانات المجمعة.**
- **التواصل مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات للتحقق من صحة البيانات.**

- **رصد المؤشرات**

الهدف:

- **متابعة التقدم نحو الأهداف المحددة.**

الأنشطة:

- **إنشاء نظام لرصد المؤشرات وتحديثها بشكل دوري.**
- **إعداد تقارير دورية توضح التقدم المحرز.**

صورة (47): القرار الوزاري بتشكيل لجنة المرصد الحضري

بسم الله الرحمن الرحيم

Sultanate of Oman
Ministry of Housing and Urban Planning
Muscat

سلطنة عمان
وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
مسقط

Office of the Undersecretary for Urban Planning
مكتب وكيل الوزارة للتخطيط العمراني

المادة الثانية : تختص اللجنة المشكلة بموجب المادة الأولى من هذا القرار بالآتي:

- تحديد القضايا الحضرية ذات الأولوية الخاصة بسلطنة عمان.
- توفير البيانات والمعلومات المتعلقة كلاً حسب قطاعه.
- جمع ورصد وتحليل البيانات واستخراج المؤشرات.
- بناء القدرات المؤسسية والفردية لتطوير أنظمة المراقبة الحضرية المستدامة التي يمكن التخطيط العمراني من جمع وتحليل ونشر المعلومات.
- مناقشة المؤشرات الحضرية واقتراح الخطوات العملية لمعالجة المشاكل التي تبرزها المؤشرات.
- تقييم السياسات وبرامج التنمية واقتراح الخطوات العملية لمعالجة المشاكل.
- المشاركة في وضع وتطوير آليات للمتابعة والتقييم لسياسات التنمية العمرانية.
- المشاركة في إعداد وتنفيذ المسوح الميدانية للبيانات غير المتوفرة.
- اقتراح الأساليب المتعددة لتطوير السياسات والتقييم والمتابعة بالتنسيق مع خبراء المرصد الحضري.
- عقد اجتماع دوري (ربع سنوي أو نصف سنوي) لمناقشة المؤشرات الحضرية.

المادة الثالثة: يجوز للجنة الاستعانة بمن تراه مناسبا.

المادة الرابعة: يرفع الفريق للوكيل تقريراً بنتائج أعماله وتوصياته .

المادة الخامسة: يعمل بهذا القرار إعتباراً من تاريخ صدوره، وعلى المعنيين بالأمر تنفيذه.

الدكتور / محمد بن علي المطوع
وكيل الوزارة للتخطيط العمراني

صدر في: ٢٧ / ٠٢ / ١٤٤٤هـ
الموافق: ٢٥ / ٠٩ / ٢٠٢٢م

تتطلب خطة العمل لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة التنسيق الفعال بين جميع الأطراف المعنية، مع التركيز على جمع البيانات الصحيحة وتحليلها لضمان تحقيق الأهداف المحددة.

- **الجهات المعنية ودورها في المساهمة في إعداد التقرير.**

الجهة	الدور والمسؤوليات
وزارة الإسكان والتخطيط العمراني- دائرة المرصد الحضري	قيادة عملية إعداد التقرير، وتنسيق الجهود، وجمع البيانات، وضمان التوافق بين الإطار الإقليمي والدولي.
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	الدعم الفني، و المراجعة المنهجية،وتقديم أدوات وتقارير مرجعية.
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات	توفير البيانات الرسمية، مراجعة البيانات المتوفرة من الجهات الحكومية.
الجهات الحكومية (وزارات-هيئات): • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • شركة بيئة • هيئة البيئة • بلدية مسقط • هيئة تنظيم الاتصالات • شركة النقل الوطنية العمانية (مواصلات) • هيئة الطيران المدني • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • وزارة الصحة • وزارة التراث والسياحة • وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • وزارة التنمية الاجتماعية • وزارة العمل • هيئة الخدمات العامة • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة التربية والتعليم • وزارة الداخلية • شرطة عمان السلطانية	توفير البيانات المتعلقة بأطر الخطة الحضرية

المراجع والمصادر

- المرسوم السلطاني رقم 2/2022 بشأن إنشاء الأكاديمية السلطانية للإدارة.
- المرسوم السلطاني رقم 52/2023 بشأن قانون الحماية الاجتماعية.
- المرسوم السلطاني رقم 53/2023 بشأن إصدار قانون العمل.
- الموقع الرسمي لوزارة العمل: WWW.MOL.GOV.OM
- الموقع الرسمي للأكاديمية السلطانية للإدارة: WWW.RAM.GOV.OM
- وكالة الأنباء العمانية – تقارير رسمية.
- وزارة التنمية الاجتماعية – سلطنة عُمان، "قانون الحماية الاجتماعية الموحد"، 2020.
- الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة"، تقارير سنوية، 2022-2024.
- رؤية عُمان 2040، وزارة التخطيط والتنمية، 2020.
- تقرير البنك الدولي عن الحماية الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، 2021.
- وزارة الصحة العُمانية، "برنامج التأمين الصحي الشامل للعاملين في القطاع غير الرسمي"، 2023.
- جريدة عُمان
- هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الموقع الرسمي
- المؤشر العالمي لريادة الأعمال 2024 – GLOBAL ENTREPRENEURSHIP MONITOR (GEM)
- المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) – GLOBAL COMPETITIVENESS REPORT 2024
- وزارة الاقتصاد – تقارير الأداء الاقتصادي السنوية
- المركز الوطني للتنافسية – سلطنة عمان
- رؤية عمان 2040
- البنك الدولي – WORLDWIDE GOVERNANCE INDICATORS
- الموقع الرسمي لمجموعة أوكيو [OQ.COM]
- وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
- صحيفة "الاقتصادية" العمانية
- OMAN DAILY OBSERVER (2024)
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات NCSI
- وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
- MUSCAT DAILY (2023, 2024)
- OXFORD BUSINESS GROUP, OMAN 2023 REPORT
- مساهمة السياحة في الناتج المحلي وعدد نزلاء الفنادق (2023)
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات – تقرير مؤشرات السياحة لعام 2023
- HTTPS://WWW.NCSI.GOV.OM

المراجع والمصادر

- عدد السياح الأجانب (2023)
- TIMES OF OMAN (2023)
- HTTPS://TIMESOFOMAN.COM/ARTICLE/132126
- BMI (FITCH SOLUTIONS) TOURISM FORECASTS 2024
- مشروع جبل شمس السياحي
- المصدر: THE ARABIAN STORIES، مارس 2024
- HTTPS://WWW.THEARABIANSTORIES.COM/2024/03/26/RO-11-MILLION-JEBEL-SHAMS-WATERFRONT-PROJECT-SET-TO-TRANSFORM-OMANS-TOURISM-LANDSCAPE
- مدينة خزائن الاقتصادية – الاستثمارات والتطوير
- المصدر: TIMES OF OMAN، ديسمبر 2023
- HTTPS://TIMESOFOMAN.COM/ARTICLE/134476
- الحرف اليدوية العُمانية ودور جمعيات المرأة
- المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التراث والسياحة
- HTTPS://WWW.MOSD.GOV.OM
- HTTPS://WWW.MHT.GOV.OM
- المتاحف والمسارح والمراكز الثقافية
- اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم – تقارير الثقافة والتراث
- HTTPS://WWW.ONCESCO.GOV.OM
- شركة "بيئة" - (HTTPS://BEEAH.OM)
- وزارة الطاقة والمعادن - تقرير مشاريع الطاقة 2024 / HYDROGEN OMAN - HYDROM HTTPS://HYDROM.OM
- وزارة الثروة الزراعية والسمكية والمياه – تقرير الاستثمار في الاقتصاد الأزرق 2023 ((HTTPS://MAF.GOV.OM
- OXFORD BUSINESS GROUP: OXFORDBUSINESSGROUP.COM
- MUSCAT DAILY: MUSCATDAILY.COM
- THE ARABIAN STORIES: THEARABIANSTORIES.COM
- IFP INFO: IFPINFO.COM
- INVEST OMAN: INVESTOMAN.OM

التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

التقرير الوطني لسلطنة عمان

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

دائرة المرصد الحضري